الخميس 16 كانون الثاني 2020
العدد 3956 السنة الرابعة عشرة
Jeudi 16 Janvier 2020 no 3956 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رياضة

خمسة فرق من 12 تشارك في الدوري

الأندية «تخون» اللاعبين

8

عنف المصارف

[5.2]

(مروان طحطح)

قضية

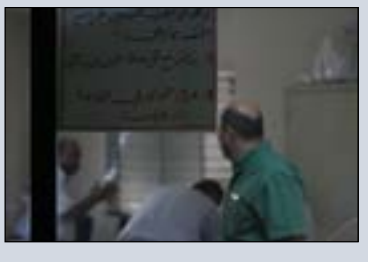

الضمان الاجتماعي مهدّد
صفقة المعلوماتية مرشّحة للتمديد

6

إيران

أوروبا تنضم إلى تراهب **لاتفاق نووي جديد**

14

العراق

الاحتلال يسعى للتمويه:
فلنعمل تحت راية «ناتو»

14

على الغلاف

الحريري يحرّض طائفياً... والحكومة في المربّع الأخير

سلطة المصارف تكشّر عن أنيابها

لم يتأخّر الفلتان الأمني في العودة إلى صدارة المشهد. المصارف التي سلبت الناس أموالهم، ترفض القبول بكونها هدفاً للمواطنين الذين يدافعون عن حقوقهم المسلوبة، والذين يقفون في وجه العنف الممارس ضدّهم يومياً، ومنذ سنين، في ظل نظام يحرمهم من الأساسيات لضمان تضخّم ثروات أصحاب المصارف وكبار المودعين والمحتكرين وشركائهم. بعد موقعة الحمرا أول من أمس، خرجت المصارف لترمم واجهاتها، وسارعت إلى الهجوم. جنّدت كل رجالاتها وحلفائها في السلطة، بعد أن أصدرت جمعيتها «بياناً حددت فيه أولويات «الثورة»، واعتبرت كل من يخرج عن تلك الأولويات مندساً. مثلها فعل رئيس الحكومة سعد الحريري، بصفته عضواً «غير معلن» في جمعية المصارف، ليرسم خطاً أحمر حول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ويحوّل الاحتجاج على سياسات القطاع المصرفي إلى هجوم مذهبي على بيروت. لم يستخدم كلمات مذهبية، لكنه أطلق «شيفرة» يجيد اللبنانيون فكّها. وتحريضه المذهبي انفجر عنفاً في البقاع الأوسط، بعدما احتجز قاطعو الطريق التابعون لتيار المستقبل سائق سيارة كان يقصد مستشفى في بيروت للخضوع لجلسة علاج من مرض السرطان. ولما

> **من المفترض أن يتوجه دياب اليوم بعد لقائه بري إلى بعبدا حاملاً التشكيلة الحكومية**

لم تستجب القوى الأمنية للسماح له بفتح الطريق أمامه، استعان بأبناء عشيرته الذين فتحوا الطريق بالقوة، ليتبع ذلك اعتداء على حافلات ركاب من بعلبك، ما أدى إلى توتر مذهبي في البقاع الأوسط يكاد يكون غير مسبوق منذ أكثر من 10 سنوات. لم يتدخل الجيش الذي شكا قائده، جوزف عون، قبل أيام، لمسؤولين سياسيين من أن العسكريين لم يعودوا قادرين على الاستنفار بالوتيرة ذاتها من الاستنفار الذي لأمس الثلاثة أشهر بلا انقطاع. وزيرة الداخلية، ريا الحسن، المصرفية هي الأخرى، ترأست أمس اجتماعاً لمجلس الأمن المركزي، تبنّت فيه العنف ضد المتنفضين في الحمرا. فهي تتصرف بصفتها وزير داخلية الأجهزة الأمنية، لا وزير داخلية اللبنانيين. ففي البيان الذي صدر عن اجتماعها، ذكرت الحسن عدد الجرحى في صفوف قوى الأمن الداخلي، من دون أن تأتي على ذكر الجرحى في صفوف المحتجين. المدير العام لقوى الأمن الداخلي، عماد عثمان، خرج بدوره ببيان يتزلّف فيه لأصحاب المصارف، إذ تعمّد القول إنه كان يتابع مواجهات الحمرا بنفسه من داخل غرفة عمليات شرطة بيروت. سلطة المصارف تتعامل مع المنتفضين كأعداء، فلا تأتي على ذكر جرحاهم، تباهى حصراً بعدد الموقوفين منهم. رئيس مجلس النواب، نبيه بري، الذي كان يُنتظر منه أن يعلن حال الطوارئ الرقابية والتشريعية لإجبار المصارف على وقف سرق أموال المودعين، خرج أمس ليلعن الحراك الذي هاجم المصارف التي تحتجز رواتب العمال وموظفي القطاع العام و... مزارعي التبغ!

باختصار، سلطة المصارف كشّرت عن أنيابها. وبدأت تمارس العنف المفرط ضد المنتفضين، استكمالاً لحملة العنف المالي ضد جميع المودعين والموظفين، وضد كل دافعي الضرائب بلا استثناء. أطلقت ماكينة تحريض سياسية وميدانية هدفت الى خفض الضغط عنها، وعن حاكمها رياض سلامة، بعد الضربة التي أصابتهما، رغم كل ما بذلته على مدى عقود لتلميع صورتها. وعملت هذه الماكينة على خطين: الأول تمثّل بعودة بعض المجموعات، بتوجيه من حزب القوات وتيار المستقبل الى تحريك الأرض في بعض المناطق، عبر رفع منسوب الاحتقان الطائفي بشكل واضح ومتعمّد، و الاعتداء على مواطنين وإطلاق شتائم مذهبية وطائفية. والثاني، استنفار شبكة إعلامية وسياسية للدفاع عن سلامة تتهم المتظاهرين بأنهم ينتمون إلى جهات حزبية تريد إيصال رسالة الى سلامة نفسه، استكملها الحريري (كونه يملك مصرفاً واحد أبرز المُستفيدين من الهندسات المالية) بالقول إن «الحاكم لديه حصانة ولا أحد يستطيع عزله».

ساعات ثقيلة عاشتها مختلف المناطق والأحياء في الطريق الى ولادة الحكومة الجديدة التي من المفترض أنها «أُنجزت» في السياسة بعدَ مخرَج توافقي أمّنه اللقاء الأخير بين برّي ورئيس تكتل «لبنان القوي» جبران باسيل في عين التينة، بدفع من حليفهما حزب الله، بانتظار الإجتماع الذي سيُعقد اليوم بين برّي ودياب والذي من المفترض أن يخرج منه الدخان الأبيض ليتوجّه بعدها الرئيس المُكلّف الى بعبدا حاملاً «التشكيلة» النهائية، اللهم إلا إذا دخل الشيطان في التفاصيل، خاصة وأن الإنذار الأخير بوجوب تشكيل حكومة اختصاصيين قد وصل الى مسامع المسؤولين من الخارج، إذ علمت «الأخبار» أن رسائل بالغة السلبية بعثت بها وكالات التصنيف الى المعنيين أبدت استياءً كبيراً من «خفّة تعامل القوى السياسية مع الوضع الحالي»، مؤكدة أن البلاد «باتت في حكم المفلسة»! وإلى جانب وكالات التصنيف التي وضعتها السلطة في منصب الوصي، خرج المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش امس ليقول إن «السياسيين في لبنان يقفون في موقف المتفرج بينما ينهار الاقتصاد»، مُنتقداً بشدة «النخبة السياسية التي فشلت في تشكيل حكومة في بلد ينزلق أكثر نحو أزمة اقتصادية ومالية»، لافتاً الى أن «السياسيين يجب أن يلوموا أنفسهم على «هذه الفوضى الخطرة». وكشف بعد زيارته بري أمس أنه نقل رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة «بضرورة تشكيل حكومة في أسرع وقت»، مضيفاً «لبنان بلد العجائب فيه أتعلم كل يوم أن ما من شيء مجاني». وبعد أن انضم إلى «حزب المصارف» ليغطي عنف الأجهزة بحق المتنفضين (راجع صفحة 4)، قال إن «لبنان بلد فريد، حاكم مصرف لبنان يطلب صلاحيات استثنائية، على الأقل لإدارة الاقتصاد بينما هؤلاء السياسيون يتفرجون عليها وهو ينهار، إنه أمرٌ لا يُصدّق».

ورغم «دراماتيكية» ما عاشته بيروت وبعض المناطق، بسبب العنف المفرط من قبل الأجهزة الأمنية، يبدو أن تأليف الحكومة تجاوز التباينات بين القوى الساعية إلى تأليفها. وفي المعلومات أن حزب الله لعب دوراً أساسياً في فضّ «الإشكاليات» بين حلفائه، وهو الذي دفع في اتجاه الاجتماع بين برّي وباسيل والاتفاق تحت سقف عناوين: تأليف حكومة تكنوقراط والاستمرار في دعم حسان دياب، بعدَ تمسّك بري بشرط الحكومة التكنوسياسية واتجاه باسيل الى حسم موقفه من الخروج من الحكومة، على أن يتم تذليل كل العقبات التي تتعلق بالحقائب والحصص والأسماء وفقَ هذه المعادلة. وفيما أعادت مصادر مطلعة التأكيد على «إيجابية» الإجتماع، أشارت إلى «أننا في المربّع الأخير والجميع في انتظار لقاء بري ودياب الذي سيجري بعض الروتوش على التشكيلة التي سيتوجه بها دياب الى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون». وعلمت «الأخبار» أن بعض العقد جرى حلها من خلال «الاتفاق على توزير ناصيف حتّي في وزارة الخارجية، وتنازل دياب عن حقيبة الاقتصاد لصالح التيار الوطني الحرّ، مقابل اعطاء وزارة العمل الى الوزير السابق دميانوس قطّار». وبات من شبه المؤكد أنّ التشكيلة ستكون من 18 وزيراً وليس 24، وتضم أربع نساء. والوزراء الذين سيتسلمون وزارات سيادية هم غازي وزني للمالية، وناصيف حتي للخارجية، والعميد المتقاعد طلال الداقي للداخلية مبدئياً، وميشال منسى للدفاع الى جانب منصب نائب رئيس الحكومة. وقد توزعت الوزارات على الشكل التالي (الطاقة والاقتصاد والعدل والبيئة) للتيار الوطني الحرّ، فيما ستبقى «الأشغال» من حصة تيار «المردة». أما السياحة أو الثقافة أو الإعلام فستكون من حصة «الطاشناق» حسب التبادل مع حركة أمل. أما حصة رئيس الحكومة (إلى جانب الداخلية)، فالاتصالات والتربية والشباب والرياضة، وللثنائي حزب الله وحركة أمل الصناعة والزراعة والصحة والمالية.

(الأخبار)

(مروان طحطح)

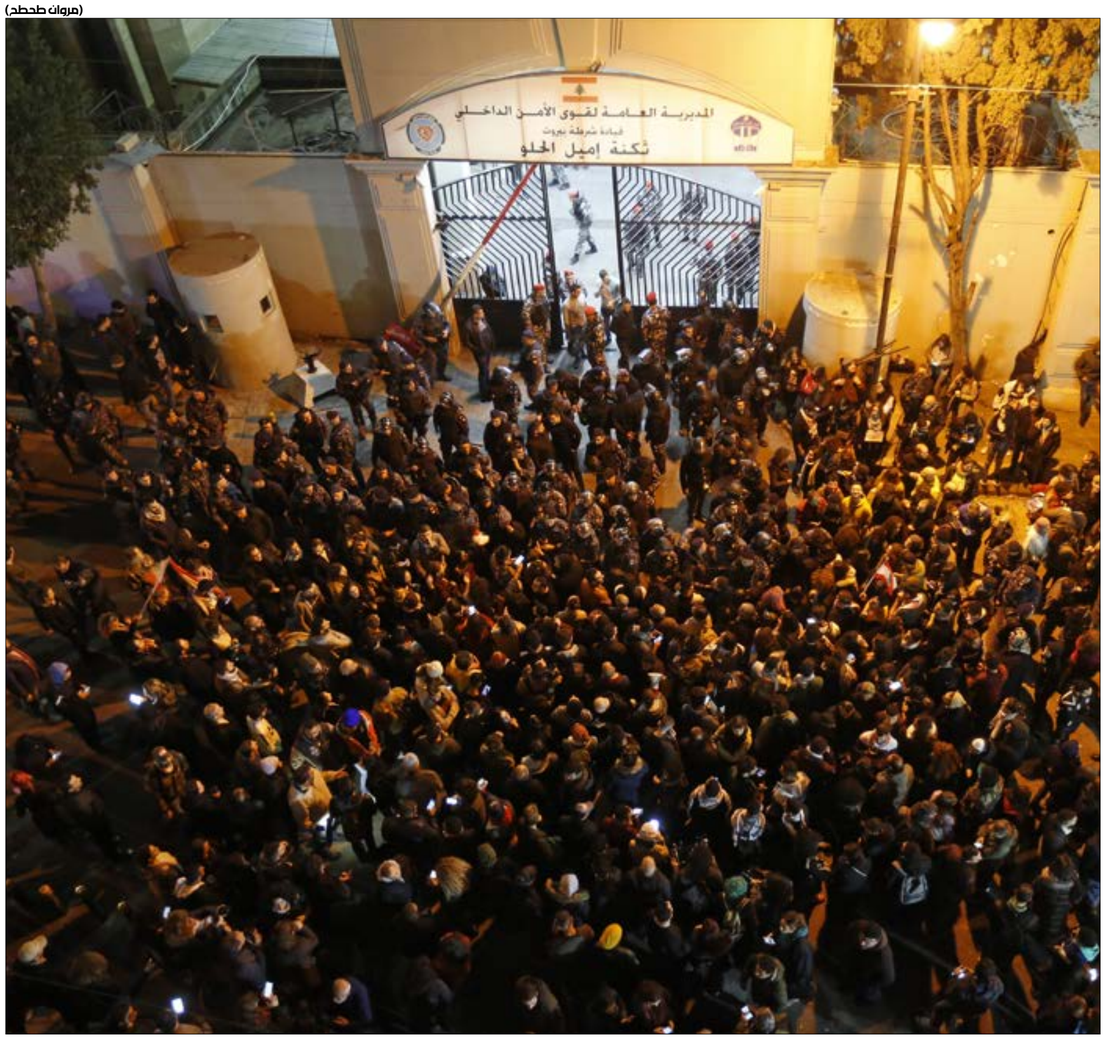

الاستخبارات الإسرائيلية تقرّ:

حزب الله سيردّ على أيّ ضربة... «ولو على حافة الحرب»

علي حيدر

ثقة متدنية سادت التقدير الاستخباري السنوي الذي قدمته الاستخبارات العسكرية الأسرائيلية (امان) ازاء التطورات على مستوى المنطقة خلال السنة الجارية. بالتعبير المهني، اتسمت التقديرات التي تُقدم إلى صنّاع القرار السياسي في تل أبيب، باتساع مساحة «اللايقين» بسبب التسارع الهائل في وتيرة المتغيرات. وهو ما يعكس مستوى الغموض الذي يهيمن على المستويات العليا في تل أبيب ازاء مستقبل التطورات في المنطقة. الطابع الظرفي والمؤقت للتقديرات، أضفى عليها صفة «محدودة الضمانة»، كونها أقرب الى وصف الوقائع الحالية وامتداداتها المباشرة ضمن مدى لا يتجاوز أشهراً معدودة.

في يتعلق بلبنان الذي تناوله التقدير أيضاً، كان واضحاً لدى الاستخبارات العسكرية أنه رغم ما يعانيه هذا البلد من ازمات اقتصادية وسياسية، فإن حزب الله لن يتردّد في الرد على أي اعتداءات تستهدف لبنان وصولا الى عتبة الحرب. وهو ما يفسّر التردد الذي يهيمن على مؤسسة القرار السياسي والامني ازاء توسيع نطاق الاعتداءات في الساحة اللبنانية. وفي هذا السياق، استحضر التقدير عملية افيفيم مطلع ايلول الماضي عندما استهدفت المقاومة آلية اسرائيلية تقلّ خمسة جنود بصواريخ «كورنيت» مضادة للدروع.

اغتيال قائد فرقة القدس، قاسم سليماني فرض نفسه على التقدير وأدى إلى تأخر عرضه أمام المستوى السياسي. وهو تعامل مع هذا الحدث كمنعطف استراتيجي ستكون له تداعياته في البيئة الاقليمية، وثبّت أن ايران وحلفاءها يشكلون محور التطورات في البيئة الاقليمية التي تهدد اسرائيل. لكن على المدى الزمني القصير، فإن التهديد الأخطر يأتي من طرف حزب الله الذي يواصل تعاظمه العسكري والسياسي. وبدت الاستخبارات في هذا التوصيف أقرب الى الاقرار بمحدودية خيارات اسرائيل في مواجهة تعاظم قدرات الحزب. ووفق التقدير، فإن المستجدات اللبنانية والاقليمية لم تؤثر في حسابات الحزب وخياراته الردعية في الرد على أي ضربات قد يتعرض لها. على هذه الخلفية، يرى التقدير أن نشوب أي حرب سينتج عن رد حزب الله على ضربة عسكرية موضعية ما. ولكن ما لم يُضفه التقدير – على الاقل في ما تم نشره – أن الادراك المسبق لحجم تداعيات أي حرب على جبهة اسرائيل الداخلية وأمنها القومي، أدى الى نجاح حزب الله في فرض هذا المستوى من الردع بما يحول دون التدحرج الى حرب، وربما تقتصر في أسوأ السيناريوهات على مواجهة أيام معدودة.

> **أملت الاستخبارات الامل بأن يقرر حزب الله استثمار موارد اقل في قدراته الصاروخية على خلفية الضائقة الاقتصادية!**

يُشار الى أن التقدير الاستخباري يحاول استشراف سيناريوهات التطورات، وتشخيص المتغيرات التي تؤدي الى حدوث انعطافات تنطوي على تهديدات أو فرص بالنسبة لاسرائيل. وفي ضوء نتائج هذه التقديرات تتبلور صورة ما عن البيئة الاستراتيجية، أمام المستوى السياسي لبلورة خيارات وقرارات في مواجهة التهديدات أو محاولة تثمير الفرص المفترضة.

التقدير تناول ايضا القضية الاهم بالنسبة لاسرائيل، بعد القدرات النووية، وهي الصواريخ الدقيقة. لكن الحديث في هذا الشأن تمحور حول معلومات سرية، وما يفترض أن الاجهزة الاستخبارية تعلمه. فيما حزب الله، في المقابل، لم يسبق أن كشف عن معلومات تتصل بقدراته، إلا وفق سياقات مدروسة وهادفة وعلى لسان أمينه العام. ويعود ذلك الى عقيدته العسكرية التي تستند الى عنصري السرية والمفاجأة. لذلك، تستطيع اسرائيل أن تدعي ما تريد. لكن اداء الحزب يوحي بأنه ليس ملزماً تقديم أي معلومات لا تأكيدا ولا نفياً.

الملفت في ما يتعلق بالسياق اللبناني، أن التقدير تضمن في جانب منه نمطاً من التفكير الرغبوي. برز ذلك في التعبير عن الامل بوجود احتمال أن يقرر حزب الله استثمار موارد اقل في قدراته الصاروخية، على خلفية الضائقة الاقتصادية وحسابات الكلفة والجدوى في المدى القصير. لكن ما تم تجاهله أن المقاومة ترى بأن ضعف لبنان سوف ينعكس بالضرورة ايضا على اقتصاده وأمنه، والمستجد الذي عزز حاجة لبنان الثابتة للمقاومة في مواجهة التهديد الاسرائيلي أن ضعف لبنان سيهدّد ثرواته النفطية والغازية ما سيكون له انعكاس خطير على مستقبل لبنان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني.

من جهة أخرى، رأى التقدير ايضا أن «هجوم الحلقات المسيّرة في الضاحية (الجنوبية) لبيروت» في آب الماضي أدى الى تصدّع «مجال الحصانة» الذي تمتع به حزب الله، بعدما ارتدعت اسرائيل لسنوات طويلة عن المبادرة الى شن هجمات عسكرية على اراضيه. لكن الاستخبارات تجاهلت بهذا التقدير أن اسرائيل عمدت الى هذا الاعتداء بطريقة أمنية حاولت من خلالها ابعاد المسؤولية عنها، وأن فشلها هو ما كشفها. ولم يتبلور هذا الخيار الامني الصامت، إلا نتيجة ردع اسرائيل. وإلا لكانت استهدفت عبر سلاح الجو الهدف المفترض. مع ذلك، بعدما فشلت الحلقتان امتنعت اسرائيل عن ذلك لأنها تدرك حجم الرد الذي كانت ستتلقاه في حينه.

على الغلاف

«معركة تحرير» رهائن ثكنة الحلو: عنف القوى الأمنيّة... بغطاء سياسيّ ودوليّ!

في اليومين الماضيين، لم تتقبّل المجموعة الحاكمة التعرّض للمصارف، فخرجت تحميها بتصريحات الإدانة واطلقت يد القوى الامنية ومنحتها الغطاء السياسي - الامني، فيما مارست ضغوطها على القضاء... بهدف منع الإفراج عن «رهائن ثكنة الحلو». وجاء تصريح للمنسّق الخاص للامم المتّحدة في لبنان، كتدخّل واضح في الشأن اللبناني الداخلي ليصف ما حصل بـ«التخريب» ويعتبر ان ثمة «متسلّلين لخطف التظاهرات». ما سبق فتح الباب أمام عنف غير مسبوق، ليرتفع عدد المتعقلين والجرحى

أيلده الغصين

لم تمتلك السلطات السياسيّة والأمنيّة والقضائيّة مجتمعةً سوى «العنف»، وحده دون سواه، في مواجهة المحتجّين أمام ثكنة الحلو للمطالبة بالإفراج عن 59 معتقلاً، كانت القوى الأمنيّة اعتقلتهم عشوائيّاً ليل الثلاثاء، خلال المواجهات أمام مصرف لبنان والمصارف في شارع الحمراء.

عنف السياسيّين بدأ صباحاً، مع تصريحات متلاحقة أدانت ما حصل في الحمراء، لكلّ من رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، رئيس المجلس النيابي نبيه برّي والنائب السابق وليد جنبلاط. التصريحات شكّلت غطاء سياسياً «واضحاً» لتأخير إصدار إشارة النيابة العامة في ترك المعتقلين، ولم يكن التصعيد في الشارع إلاّ ضغطاً للإفراج عن رهائن ثكنة الحلو التي أخّرت قوى الأمن الداخلي الإفراج عنهم، رغم إشارة القضاء. وجاء الغطاء «الدولي» للقمع بتصريح للمنسق الخاص للأمم المتّحدة في لبنان يان كوبيتش، في سلسلة تغريدات عبر «تويتر»، قال فيها إن «التخريب ليس طريقة مناسبة للتعبير عن الغضب واليأس المشروعين للمتظاهرين»، محذّراً من «التلاعب السياسي والمتسلّلين الذين يحاولون خطف الاحتجاجات المشروعة وتقويضها واستفزاز القوى الأمنيّة التي تشكّل جزءاً من الشعب اللبناني». وهو للمناسبة استخدم تعابير تكاد تكون مطابقة لتلك التي وردت في بيان جمعية المصارف أمس.

العنف المفرط للقوى الأمنيّة كان ترجمة للغطاء السياسي - الأمني و«القرارات من فوق» بسبب التعرّض للمصارف، واتّخذ أشكالاً عدة طوال ساعات يوم أمس، من تعرّض لمصوّرين صحافيّين واعتقال متظاهرين لمجرّد مشاركتهم في الوقفة الاحتجاجيّة أمام الثكنة... ليتحوّل في ساعات المساء إلى «مفرط جداً» انتهى بأكثر من 20 معتقلاً إضافياً وجرحى ومصابين واعتداء على المصوّرين الصحافيّين منعاً لتوثيق الاعتداءات.

«شبّيحة، شبّيحة»، كانت العبارة الأكثر تردداً بين صفوف المحتجّين رداً على عنف القوى الأمنيّة، منذ اعتداءات الحمراء أول من أمس، وفي الوقفة الاحتجاجيّة التي استمرت منذ العاشرة صباح أمس وحتى المساء. توازياً انطلقت مسيرة تضامنيّة من أمام مصرف لبنان (الحمراء) لتنضمّ إلى المعتصمين أمام ثكنة الحلو (كورنيش المزرعة). المسيرة لم توفّر واجهات المصارف في شارع مار الياس، ولدى وصولها إلى أمام الثكنة ومع تزايد أعداد المحتجّين، عادت القوى الأمنيّة وبشكل خاص عناصر مكافحة الشغب إلى ممارساتها: إطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع والكرز والفرز وصولاً إلى تطويق المعتصمين وتفرقتهم وضربهم وسحلهم وسحبهم فرادى إلى داخل الثكنة. العناصر خرجوا «مهتاجين» وعلى دفعات من ثكنتهم، ولم يوفّروا في اعتداءاتهم ولا أسمائهم، ومصابين وجرحى نقلتهم سيارات الإسعاف إلى مستشفيات بيروت، وصرّح أمين عام الصليب الأحمر جورج كتانة عن «نقل 35 حالة من محيط الثكنة والإصابات كانت من طرفي المتظاهرين والقوى الأمنية».

(مروان بوحيدر)

التحقيق مع معتقلي ليل الثلاثاء في ثكنة الحلو، تولّته شرطة بيروت، قبل أن يُحال الملف على فرع المعلومات، وفُتح ملفّ واحد للموقوفين الـ59، بمعنى أن إغلاقه كان يستوجب استكمال التحقيق مع جميعهم. 54 معتقلاً في ثكنة الحلو، و5 معتقلين في فصيلة راس بيروت ضُمّوا إلى ثكنة الحلو في الملف نفسه. إضافة إلى 3 معتقلين أُفرج عنهم بسندات إقامة ليل الثلاثاء من مخفر الرملة البيضاء. أولئك بقوا رهن التحقيق بانتظار إشارة قضائيّة «تأخّرت» من النائب العام الاستئنافي غسان عويدات، الذي صرّح قبيل منتصف الليل بأن «إطلاق الموقوفين سيتم تباعاً باستثناء من يثبت تورطهم في الاعتداء على قوى الأمن»، ولاحقاً جرى «الإفراج عن مجموعة من 10 موقوفين». وقالت مصادر أمنية إن شرطة بيروت «تعمّدت العمل ببطء للإبقاء على الموقوفين داخل الزنازين أطول فترة ممكنة»، فيما قال موقوفون مفرج عنهم إن الموقوفين السوريين يتعرّضون لعنف مبرح داخل نظارات التوقيف! لجنة المحامين المتطوّعين للدفاع عن المتظاهرين تابعت ملفّ الموقوفين الـ59، بينهم قاصران، منذ ليل الثلاثاء حيث تمكّنت من لقائهم وطلبت حضور طبيب شرعي للكشف على خمسة منهم تعرّضوا لإصابات «طفيفة». أما أمس، فلم تتمكّن اللجنة من لقائهم «لأنّه يحق لنا بلقاء واحد».

«التحقيقات بدأت متأخّرة ظهر اليوم، ولأنّ من قاموا بالتكسير كانوا ملثّمين، طالبنا بالاكتفاء بإفادات المعتقلين والإفراج عنهم وتركهم رهن التحقيق، واستدعائهم لاحقاً في حال تطلّب الأمر إذ ان هويّاتهم وأماكن سكنهم باتت بيد الأجهزة. غير أننا لم نتوصّل إلى نتيجة ونستمرّ بالمفاوضات»، وفق عضو اللجنة المحامي أيمن رعد، ويضيف «الاعتقالات كانت عشوائية، ولدينا أمثلة عن معتقلين كانوا في مطعم في الحمراء (دخلته القوى الأمنيّة بدون إذن قضائي)، المبرّر هو الوضع الأمني»، وآخرين كانوا يغادرون أعمالهم».

قال موقوفون مفرج عنهم إن الموقوفين السوريين يتعرّضون لعنف مبرح داخل النظارة!

كل ذلك، يبدو ثانوياً أمام المطلب الأساس الذي يُجمع عليه المحتجّون لجهة ضرورة محاسبة الموظف، وقد عمدوا إلى رفع عريضة موجّهة إلى المحافظ لبكي، وأخرى إلى من يهمه الأمر للمطالبة بمحاسبته.

هذا المطلب شكّل مادة خلافية بين المحتجين والمديرية العامة للأحوال الشخصية التي ردّت على كتاب المحتجين الذي وجّهوه إلى المدير العام للأحوال الشخصية العميد الياس الخوري والذي يطالبون فيه بحل المعضلة مع الموظف قبل فوات الأوان، وقبل أن تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، أملين العمل على محاسبته واستبداله، وزيادة بعض الموظفين في قلم نفوس العبدة.

وأكدت «الأحوال الشخصية» أنه «لم يسبق أن تلقّت المديرية العامة منذ تولينا مهام المديرية العامة للأحوال الشخصية أي شكوى من مواطني المناطق المذكورة حول سوء تصرف أو شبهات حول الموظف المذكور. كما لم يتقدم أي مختار بشكوى محددة تتعلق بالموظف المعني، سوى تهمة «افتعال مشاكل»، و«تصوير» المخاتير وهم يدخلون إلى قلم النفوس»، وفق ما جاء في بيان رئيس رابطة مخاتير عكار زاهر الكسار، لافتاً إلى «أن اتخاذ أي عقوبة في حق أي موظف يجب أن تسبقه شكوى محددة تصل إلى المديرية العامة، تتم على أساسها إحالة هذا الموظف إلى التفتيش المركزي ليجري تحقيقاته، كما أنه فاتهم بطبيعة الحال أنهم ليسوا الجهة الصالحة والمخوّلة إقالة أو تغيير أو تعيين الموظفين، وهو أمر مستغرب بالفعل».

بيان المديرية العامة أثار استهجان المخاتير الذين أكدوا لـ«الأخبار» أنهم يدركون بأنهم ليسوا الجهة المخوّلة تغيير الموظفين، ولو كانوا كذلك لاعتمدوا أسلوباً مختلفاً، ولما لجأوا إلى الجهات الرسمية المعنية من المحافظ ووزيرة الداخلية.

إلى أخذ الأموال من المراجعين، ويمتنع عن إنجاز المعاملات قبل دفع المعلوم»، يشير مختار بلدة ببنين محمد البستاني. يؤكد أن «اعتصامات متتالية نفذها المخاتير والمراجعون على مدار أعوام للمطالبة بتحسين أوضاع المركز، وزيادة عدد الموظفين، إلا أن أي شيء لم يتغير بل نُترك تحت رحمة أحد الموظفين الذي يتصرف كما يحلو له ضارباً بعرض الحائط كل المعايير القانونية والأخلاقية في التعاطي مع المواطنين أمام مركز قلم نفوس العبدة يتجمع عدد من مخاتير ساحل وجرد القبيلع (أربعة موظفين، إلى جانب رئيس القلم ميا كريم) لتقديم المعاملات من ثم ينتظرون حتى نهاية الدوام كي يتمكنوا من الحصول على إخراج قيد إفرادي. أما إخراج القيد العائلي ووثائق الزواج والولادة فيتوجب عليهم الانتظار أياماً عدة للحصول عليها. الكثافة السكانية والنطاق الجغرافي الواسع والمنقسم ما بين ساحل وجرد القبيلع، دفعت بالموظفين إلى تقسيم عملهم حسب النطاق الجغرافي، حيث يتولى كل موظف ما يقارب السبع بلدات، ما يسهل معرفة كل مختار للجهة التي عليه أن يقصدها.

«الأحوال الشخصية»: لم نتلقّ أي شكوى بحقّ الموظف المذكور لإحالته على التحقيق

وثّق عدد من المخاتير المخالفات الفاضحة داخل القلم وعلى مكتب الموظف الذي يعمد إلى استقبال مراجعين محددين، فيجلسون على مكتبه لساعات، يتحادثون بينما يعمد المواطنون إلى فتح السجلات الرسمية والعبث بالمحتويات والأوراق من دون أي ردة فعل للموظف المعني.

ويتداول المخاتير في ما بينهم فيديو للموظف المعني وهو غارق في نومه، والفوضى عارمة حوله، وفيديو آخر يظهر تعرضه لأحد المخاتير بالسباب والشتائم ومحاولة ضربه بالعصا ثم بالحذاء الذي ينتعله! على بعد خطوات من خيمة اعتصام العبدة، التي نصبها المعتصمون منذ بداية التحركات الاحتجاجية، يتجمّع مخاتير ساحل وجرد القبيلع لإنجاز معاملات ما يزيد عن 250 ألف نسمة، إلا أن عقبات كثيرة تعترضهم، ما دفع بهم مراراً لرفع الصوت والتقدم بشكاوى رسمية إلى محافظ عكار عماد لبكي ووزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن.

«هو الأعتراض على الذل والمهانة، وعلى المخالفات الواضحة التي يقوم بها أحد الموظفين، حيث يعمد إلى أخذ الأموال من المراجعين، ويمتنع عن إنجاز المعاملات قبل دفع المعلوم»، يشير مختار بلدة ببنين محمد البستاني. يؤكد أن «اعتصامات متتالية نفذها المخاتير والمراجعون على مدار أعوام للمطالبة بتحسين أوضاع المركز، وزيادة عدد الموظفين، إلا أن أي شيء لم يتغير بل نُترك تحت رحمة أحد الموظفين الذي يتصرف كما يحلو له ضارباً بعرض الحائط كل المعايير القانونية والأخلاقية في التعاطي مع المواطنين أمام مركز قلم نفوس العبدة يتجمع عدد من مخاتير ساحل وجرد القبيلع الذين يبلغ عددهم 90 مختاراً، ينتظرون موعد قدوم الموظفين (أربعة موظفين، إلى جانب رئيس القلم ميا كريم) لتقديم المعاملات من ثم ينتظرون حتى نهاية الدوام كي يتمكنوا من الحصول على إخراج قيد إفرادي. أما إخراج القيد العائلي ووثائق الزواج والولادة

عكار: قلم نفوس العبدة وجهة المنتفضين

نجلة حمود

بعد التحرّكات المنهجة التي يقوم بها منتفضو عكار تجاه المؤسسات الرسمية التي تفوح منها رائحة الفساد والسمسرات، يضع المنتفضون ومخاتير ساحل وجرد القبيلع نصب أعينهم مركز «قلم نفوس العبدة»، كوجهة لمحاربة الفساد داخله وإيجاد حل لأحد الموظفين الذي يعمد إلى مخالفة القانون وعرقلة المعاملات وابتزاز المواطنين، وتقاضي الرشى علناً، حسبما يؤكد المخاتير. وقد

اعتداء سافر على المصوّرين الصحافيّين!

الاعتداءات الأسوأ والأكثر خرقاً للقوانين والحقوق والحريّات حصلت بحقّ المصوّرين الصحافيين الذين تعرّضت لهم القوى الأمنيّة خلال ممارستهم عملهم الصحافي ومنعت بعضهم من التصوير ووقع بينهم جرحى. حادثة «اختطاف» المصوّر حسين بيضون بعد ظهر أمس، إلى داخل ثكنة الحلو، وقبل تصعيد الشارع، شكّلت دليلاً كافياً على رصد القوى الأمنيّة وسبق إصرارها على اعتقال عدد من المصوّرين «المزعجين» بالنسبة إليها. بيضون اعتُقل أمام الثكنة لبعض الوقت وطُلب منه محو تسجيلات كاميراه، الأمر الذي رفضه وتراجع عنه المحقّقون لاحقاً على اعتبار «بيعملنا فضيحة!». محو التسجيلات هو أمر غير قانوني، سواء عبر كاميرات الصحافيّين أم هواتف الناشطين المحمولة إذ يتطلّب حكماً قضائياً مبرماً، وفق المحامين.

أمام هذه الاعتداءات، وبغياب فادح للنقابات المعنيّة، دعا صحافيّون مستقلّون وتجمّع «نقابة الصحافة البديلة» إلى الاعتصام اليوم، الثانية عشرة ظهراً، أمام وزارة الداخليّة في الحمراء.

غاز الامن يخنق المؤسسة

عمر نشابة

لنبدأ بالأهم وهو الأساس الدستوري والعدلي والأخلاقي العام. فقد جاء في الفقرة «واو» من مقدمة الدستور ان النظام الاقتصادي في لبنان حرّ «يكفل الملكية الخاصة». وبالتالي يفترض ان يكون حق تصرّف أي مواطن بأملاكه الخاصة، بما في ذلك الاموال المودعة في المصارف، حقاً دستورياً. أما الأساس العدلي والأخلاقي فيوجب على قوى الامن الداخلي حماية هذا الحق الدستوري تحت طائلة المحاسبة من خلال مساءلة وزير الداخلية امام مجلس النواب، وتشكيل هيئة تحقيق برلمانية، لا سيما أن قانون تنظيم قوى الامن (القانون 1990/17) يحدد مهامها بـ«حفظ النظام وتوطيد الامن». وحفظ النظام يقتضي ان تسلّم المصارف المودعين أملاكهم الخاصة استجابة لطلبهم. أما ربط المشرّع عبارة «توطيد الامن» بعبارة «حفظ النظام»، فليس عرضياً أو من باب الصدفة، بل لأن العبارتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. إذ ان أي خلل في حفظ النظام المحدّد في الدستور يؤدي حتماً الى تهديد الأمن. وعلى هذا الأساس، فإن عجز قوى الامن الداخلي عن تنفيذ مهامها الأساسية (الواردة في الفقرة الاولى من الجزء الاول من المادة الاولى من قانون تنظيمها) يهدد أمن البلد. وينطلق هذا التفسير من العقد الاجتماعي الأساسي الذي تقوم عليه الدولة، حيث ان المواطنين والمواطنات سلّموا الدولة حقّ وصلاحية تحقيق العدل وتأمين الحقوق بحسب الدستور، وبالتالي فان تمنعها عن حماية حق المواطنين والمواطنات بالحصول على املاكهم الخاصة يسقط جزءاً أساسياً من شرعيتها، ويفترض ان يضعها امام المساءلة والمحاسبة بحسب مقتضيات الدستور والقانون.

إطلاق بعض عناصر قوى الامن في الحمرا النار من اسلحة حربية يهدد السلم الاهلي

أداء قوى الامن الداخلي في الحمرا، ليل أول من أمس، يستدعي مرة جديدة المطالبة بإصلاح هذه المؤسسة وتطوير أداء قيادتها وضباطها ورتبائها وعناصرها. فلا بد، أولاً، من الإشارة الى ان مكتب المفتش العام لقوى الامن الداخلي يقع على بعد أمتار قليلة من مكان الحدث. لكن وزيرة الداخلية لم تكلفه بفتح أي تحقيق مسلكي ليقوم بواجباته بحسب صلاحياته الواردة في نص القانون. ولم تستدع الوزيرة مجلس الامن المركزي للانعقاد بصورة طارئة للتنسيق بين محافظ بيروت والنائب العام لدى محكمة التمييز ومدراء قوى الامن والامن العام وأمن الدولة والدفاع المدني وقائد الجيش من أجل التعامل القانوني مع حالة الغضب الشعبي العارم، الناتج عن تخلف قوى الامن عن القيام بواجباتها الأساسية لا سيما حفظ النظام الذي يكفل الحق بالملكية الخاصة كما ذكرنا آنفاً.

وبما ان وزيرة الداخلية لم تطلب من المفتش العام فتح تحقيق مسلكي بما حصل، نورد الملاحظات الآتية:

اولاً، لم تقم قيادة قوى الامن وضباطها أو أي مندوب او موظف من وزارة الداخلية بأي محاولة جدية للتفاوض مع المتظاهرين والمتظاهرات قبل وقوع الصدام، بينما تقتضي المعايير المهنية ان تسعى قوى الامن الى ذلك قبل استخدام العنف. وعندما أراد المتظاهرون والمتظاهرات نصب خيمة احتجاج في الباحة الخارجية لمصرف لبنان واجههم عناصر قوى الامن بشدة غير مبررة مهنياً.

ثانياً، لدى هجوم قوى مكافحة الشغب على المتظاهرين والمتظاهرات بعدما رشقها بعضهم بالحجارة وعبوات المياه، قام عدد كبير من رتباء وعناصر قوى الامن بضرب الناس في كل الاتجاهات وعلى كامل جسدهم، وبشكل وحشي لا يدل الى أي احتراف، أو الى الحد الأدنى من المسؤولية الأخلاقية. وهنا لا بد من التذكير بـ«مدونة قواعد سلوك عناصر قوى الامن الداخلي» التي صدرت عام 2011 عن المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، وجاء فيها «أولاً: الواجب المهني: عنصر قوى الامن يحترم الكرامة الانسانية ويصون حقوق الانسان». لكن يبدو ان ضرب المتظاهرين والمتظاهرات على وجوههم وسحلهم في الشارع وشتمهم ورميهم بالحجارة وضرب النساء في أماكن حساسة وغيرها من الممارسات القمعية الحاطّة بالكرامة الانسانية لا يستدعي فتح تحقيق مسلكي وقضائي، بحسب السيدة وزيرة الداخلية ولا بحسب اللواء المدير العام.

ثالثاً، لا شك في أن من واجبات قوى الامن حماية الاملاك العامة والخاصة، لكن ليس من واجباتها ابداً حماية جهة ترتكب جريمة مشهودة متمادية بحق الناس وحقها الحصول على أملاكها الخاصة. وعندما تعجز قوى الامن (ولا تحاول اصلاً) عن استرداد الناس الملكها بعد مطالبتها بذلك لأكثر من تسعين يوماً في الشارع، وعبر الشاشات والنداءات، وحتى التوسّل، فان من حق الناس ان تغضب وان تعبّر عن غضبها ما يؤدي الى حصول تكسير في ممتلكات الجهات المعتدية (أي المصارف).

رابعاً، ان إطلاق بعض عناصر قوى الامن الداخلي في الحمرا النار من أسلحة حربية يهدد السلم الأهلي وسلامة البلد وأمنه. فلا يجوز مواجهة مواطن مقهور طلب من قوى الامن تحصيل حقه ولم تفعل بعد 90 يوماً من المطالبة الى تكسير زجاج من يحتجز أمواله، بالرصاص القاتل (ولو أطلق بالهواء).

خامساً، كان لافتاً أمس استدعاء القوة الضاربة التابعة لفرع المعلومات في قوى الامن الداخلي لحماية المصرف المركزي من غضب المتظاهرين والمتظاهرات. وكم هو مضرّ بضباطها ورتبائها وعناصرها الاكفاء، المجهزين لمواجهات الاخطار الكبيرة التي تهدد لبنان، ان يوضعوا بمواجهة شعبهم المطالب بحقوقه بالحصول على املاكه الخاصة؟ كم هو مؤلم ان يشعر ضابط من ذوي الاحتراف في العمل الامني وعمليات الكوماندوس الحربية والمداهمات الخطيرة ان يجد نفسه في وضعية مواجهة مع طلاب وطالبات جامعيين عزّل يمارسون حقهم الدستوري ويعبّرون عن غضبهم ورفضهم لظلم المصارف؟

أخيراً، لا بد من التمني، لا بل مطالبة قيادة قوى الامن وضباطها ورتبائها وعناصرها، ومن بينهم العديد من الشرفاء ومن ذوي الاختصاص والكفاءة، من التنبه لحفظ حقوق الناس وكراماتهم وعدم الاخذ بأي اعتبارات سياسية أو فئوية أو عصبية. قوى الامن الداخلي مؤسسة لحماية جميع المواطنين والمواطنات، في وجود هذه السلطة السياسية الفاسدة أو أي سلطة أخرى. «الدنيا دولاب» وقد تتغير الوزارة والإدارة والقيادة. ولكن، يبقى القانون وواجب المساءلة والمحاسبة بحسب الأصول الدستورية، وبحسب معايير الاخلاق العامة.

قضية

كان يُفترض بالضمان الاجتماعي أن يُنشئ مديرية للمعلوماتية يتسلمها بنفسه، بعد تكليف شركة لإعدادها وتدريب العمال فيها منذ عام 2007، وفي مهلة عامين. لكن، على الطريقة اللبنانية، مُدّدت المهلة 10 سنوات إضافية وبهدر يناهز العشرة مليارات ليرة لبنانية. امتنع مجلس إدارة الضمان أخيراً عن دفع مستحقات الشركة المحدّد لها، فوقع الخلاف بينه وبين المدير العام الذي قرر إنجاز مناقصة منفردا كُتب دفتر شروطها «على قياس الشركة القديمة»

الضمان الاجتماعي مهدّد: صفقة المعلوماتية مرشّحة للتمديد

رلى ابراهيم

أقفل مركز الضمان الاجتماعي في الغازية أبوابه أول من أمس، بعد خروجه عن الشبكة التي تربطه بالمركز الرئيسي؛ فيما لم يسلم مركز وطى المصيطبة نفسه (الرئيسي) من الأعطال التي تمت معالجتها آنياً. ليس العطلان مجرد مصادفة، بل يرتبطان بتوقف الشركة المشغّلة للمعلوماتية (IDS) في الضمان الاجتماعي، منتصف كانون الأول 2019، عن العمل، وسحبها جميع موظفيها نتيجة عدم تقاضيها مستحقاتها منذ ستة أشهر. أدّى ذلك إلى تعطل نحو ثلث خدمات المكننة والمرجّح زيادة الأعطال كل يوم إضافي. كيف لشركة أن تتحكم بنظام كامل وبهذه الأهمية؟ وكيف يمكن للبرنامج أن يُغلق بشكل كامل إن لم تعالجه الشركة إياها؟ فتّش هنا عن إدارة الضمان وعن الصفقات والسمسرات التي تلهّى بها المدير العام ومجلس الإدارة، حتى وصلت الأمور إلى وضع حياة المرضى وكل قاعدة ببيانات الضمان على المحك.

ففي الأصل، نصّ عقد الشركة التي بدأت عملها في عام 2007، على القيام بأعمال تشغيلية بالمعنى الوظيفي كالصيانة وبعض البنود التي تتحدث عن تطوير الأعمال، فضلاً عن وظيفتها الأساسية بنقل المعرفة إلى موظفي الضمان أو أي موظفين آخرين تستقدمهم الإدارة ضمن عقدها المحدّد بسنتين. لكن ما حصل فعلاً هو ربط IDS كل الأعمال بيدها من إجراء الإحصاءات إلى احتكار برامج التشغيل إلى تعديل سعر الدواء والمستلزمات الطبية إلى دفع الاشتراكات وغيرها؛ وإهمالها البند الأهم وهو تدريب موظفي الضمان وتسليمهم العمل من بعدها. جرى ذلك بتواطؤ من الإدارة التي لم تفصل موظفين أصلاً لهذه المهمة بل أمعنت في توزيع الموظفين العاملين في المعلوماتية على باقي الأقسام.

وما إن انتهى عقد الشركة حتى مُدّد لها لعامين إضافيين من دون إجراء أي مناقصة، لحقهما عامان آخران، وصولاً إلى عام 2019، حتى بلغت قيمة العقد السنوي 1,9 مليار ليرة لبنانية، علماً أن قيمة العقد ترتفع كل مرة بزيادة بنسبة 10%. انتهى تاريخ التمديد في 18 شباط 2019، فمدد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي مجدداً، ولكن من دون موافقة مجلس الإدارة هذه المرة الذي يُفترض أن يعطي موافقته حتى يتم صرف الاعتمادات لصالح الشركة. امتنعت الإدارة عن الدفع في المدة الإضافية التي قررها المدير العام، واستمرت الشركة بالعمل 8 أشهر، إلى أن توقفت عن العمل في منتصف كانون الأول من العام المنصرم. وعلمت «الأخبار» أن رئيس الجمهورية ميشال عون اقترح أن تتولى المديرية العامة للأمن العام تصريف الأعمال التي كانت تقوم بها شركة IDS إلى حين إجراء مناقصة، في مسعى لحل أزمة الضمان. لكن كركي رفض ذلك مدعياً أن لا مشكلة في المركز وأنه يصدر معالجة الوضع بشكل جذري. الواضح هنا، على ما تقول مصادر مطلعة، أن كركي كان يعوّل على التمديد الروتيني للشركة نفسها. كل الإشارات تشي بذلك وضمنها عدم تكليف نفسه عناء إعداد دفتر شروط ومناقصة قبيل أشهر من انتهاء العقد حتى يتجنب أي خلل في آلية العمل. فيما يربط البعض بين كركي ومن يدير الشركة وانتمائهما إلى الحزب نفسه، أي حركة أمل. لكن لما وُضع الأخير أمام معارضة من مجلس الإدارة، انبرى بإعداد دفتر شروط منذ ثلاثة أشهر فقط، ورفعه إلى اللجنة الفنية لتضع ملاحظاتها عليه. اللجنة رفعت الدفتر بدورها إلى مجلس الإدارة بعد دراسته، فرفضه المجلس لافتقاده إلى المهنية «ولأنه

خلاف مجلس الإدارة والمدير العام هو «على تقاسم الحصص» وليس حفاظاً على المال العام (أرشيف)

> رفض المدير العام اقتراح رئيس الجمهورية بأن يتولى الأمن العام تسيير أعمال المعلوماتية

مُعد على قياس شركة IDS إياها». وكركي التقى يوم أمس وزير العمل كميل بو سليمان الذي يقول بعض أعضاء المجلس إنه جزء من هذه الصفقة، واتفق الرجلان على عرض التمديد مجدداً لشركة IDS ثلاثة أشهر إلى حين إجراء مناقصة، قالت المصادر إنها مختلفة عن التي أعلن عنها كركي نفسه في 21 من الشهر الجاري. «الأخبار» حاولت الاتصال بكركي إلا أنه لم يجب. صفقة كركي - بو سليمان لا تحول دون السؤال عمّ دفع مجلس الإدارة إلى الاستفاقة الآن بعد موافقته ضمنياً على تمديد عقد الشركة لعشر سنوات ماضية وصرفه الاعتمادات لها براحة، ومن دون مطالبة بإعداد مناقصة أو حتى مراقبتها لتطبيق دفتر الشروط وإعدادها مركزاً للمعلوماتية داخل الضمان وتجهيزه بموظفين لتسلم العمل؟ وعمّ حال دون رفع أعضاء المجلس الصوت منذ انتهاء العقد الأخير وسكوتهم ضمنياً عن «التمديد الشفهي» الذي حصل؟. كل ذلك يقود إلى استنتاج أساسي هو «الخلاف على تقاسم الحصص» وليس الحرص على المال العام والشفافية بالطبع. معارضة المجلس قوبلت بإعلان كركي عن مناقصة بتاريخ 21 من الشهر الجاري وفق الـ16 أو الـ 18 بأفضل حالاتها». في ما عدا أن القانون «يتيح للمدير العام إجراء المناقصة من دون العودة إلى مجلس الإدارة. المشكلة الرئيسية هنا تتعلق بفتح اعتماد بقيمة المبلغ المتوافق عليه والذي يحتاج إلى قرار من المجلس»، على المقلب الآخر، تشير مصادر المجلس إلى أن «كركي هو الذي يسعى للمرقلة والتفرّد بالقرار عبر امتناعه عن عرض دفتر الشروط الخاص بمناقصة من هذا الحجم علينا. اكتفى بإبلاغنا بالتواتر أنه أخذ بملاحظاتنا وعدّل الدفتر الجديد على هذا الأساس». أما أبرز الشروط التي اعترض عليها مجلس الإدارة سابقاً فهي: 1- أن تكون الشركة قد أنجزت أعمالاً بقيمة 3 مليارات ليرة لبنانية خلال السنوات الثلاث الماضية. 2- أن يكون لديها 45 موظفاً مسجّلين في الضمان. 3- أن تكون مسجّلة في السجل التجاري منذ 10 سنوات.

حتى الساعة، لم يتخذ كركي قراراً نهائياً في ما إذا كان سيعمد إلى إجراء المناقصة في موعدها أي يوم الثلاثاء المقبل، أو يؤجلها إلى حين إيجاد صيغة ترضيه وترضي مجلس الإدارة. وإلى ذلك الحين، يتوقع البعض حصول المزيد من الأعطال في المراكز الموزّعة على المناطق والتي يقارب عددها الـ40 مركزاً، وفي المركز الرئيسي أيضاً، الأمر الذي يهدد تسيير شؤون المرضى، صرف التعويضات، وقاعدة البيانات بأكملها. هناك من يطالب اليوم بتكليف إدارة المناقصات إجراء هذه المناقصة عطفاً على كل المناقصات الكبيرة في المؤسسات العامة التي تسلك هذا المنحى. علماً أن نظام الضمان مستقل ويعقد مناقصاته في المديرية الإدارية، وهنا أصل الخلاف، فبعض من في الإدارة يتحدث عن «فقدان الثقة بهذه المديرية التي تشكل وكركي حلفاً واحداً بمصالح مشتركة».

دفتر شروط جديد لم يعرضه لا على اللجنة الفنية ولا على مجلس الإدارة. تشير مصادر مقربة من كركي إلى أن الأخير «فضّل القفز فوق المجلس لأن بعض الأعضاء يصرّون على العرقلة. فالتصويت على أي قرار يحتاج إلى 14 صوتاً بات يتعذر تأمينها بعد أن فقد المجلس جزءاً من أعضائه بسبب الوفاة، وجزءاً آخر بالاستقالة، فيما أعلنت مجموعة مقاطعتها للجلسات. وعليه، أصبح القرار بيد 3 أو 4 أعضاء فقط، يعترضون على أي شيء، فيُسقطون التصويت، لأن عدد الأعضاء الحاضرين لا يتخطى

> الاقتراح يحمّل الضمان الاجتماعي أكلافاً مضاعفة غير مسنودة إلى موارد أساساً

أما طلب تمديد الفترة، فهو «طرح شبه طوباوي»، دونه مشكلة إضافية تتعلق بمساهمة الدولة في فرع ضمان المرض والأمومة، وهو الفرع المطالب بزيادة خدماته لمن ضُرفوا من العمل. وبحسب القانون، تتعهّد الدولة بتسديد 25% من الكلفة السنوية لهذا الفرع. غير أن الدولة لم تسدّد منذ أربع سنوات ما في ذمتها، ووصلت قيمة ما للفرع لدى الدولة إلى نحو 3400 مليار ليرة، ما يجعل إمكانية التمديد مهمة شبه مستحيلة.

المصدر استغرب «كيف لرجل كالنائب بلال عبدالله، الذي كان لأربع سنوات عضو مجلس إدارة في الضمان الاجتماعي، أن يمشي باقتراح كهذا؟»، ولا يجد تفسيراً سوى أن ما يحصل يأتي لاشتراكات من مصادر أخرى. على هذا الأساس، واستناداً إلى القانون، عندما يُصرف العامل أو الأجير من العمل، يبقى مسجّلاً في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاثة أشهر فقط، تنتفي بعدها شروط انتسابه.

اقتراح تمديد الضمان الصحي للمصروفين: مزايدة معجّلة مكرّرة!

راجانا حميه

الأسبوع الماضي، تقدّمت كتلة «اللقاء الديمقراطي» باقتراح قانون، بصفة العجلة، لتعديل المادة 16 من المرسوم 13955 (قانون الضمان الاجتماعي)، لتمديد «فترة التغطية الصحية للمصروفين من أعمالهم بسبب الأوضاع الاقتصادية لمدة سنة بدل ثلاثة أشهر»، مع ارتفاع الصرف الفردي والجماعي للعمّال والأجراء بعد 17 تشرين الأول الماضي.

الاقتراح تضمّن تعديل الفقرة الرابعة من المادة 16 ليضاف إليها «(...) أما المضمون الذي لم تعد تتوفر فيه الشروط الضرورية لانتسابه لضمان المرض، نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي وقعت بها المؤسسات والشركات بعد تاريخ 17 تشرين الأول من العام 2019، فيستمر حقه بالاستفادة عن الأمراض التي تظهر خلال مدة الستة أشهر التي تلي تاريخ انتفاء الشروط المذكورة أعلاه، وكذلك يحق للمضمونة الاستفادة من تقديمات الأمومة إذا كان الموعد المفترض للولادة يقع خلال الستة أشهر التي تلي نهاية خضوعها للضمان (...) وفي حال انقضاء المهلة المحددة أعلاه دون أن يستعيد المضمون الشروط الضرورية لانتسابه لضمان المرض، تتولى وزارة الصحة العامة تغطية نفقاته الاستشفائية». في مفهوم «اللقاء الديمقراطي»، يأتي هذا القانون في إطار «مساعدة الناس والوقوف إلى جانبهم». هو «موقف تضامن»، يقول عضو «اللقاء» النائب بلال عبدالله. ولئن كان يمكن لهذا النص أن يمرّ مروراً كريماً، كما يريد «اللقاء الديمقراطي»، إلا أن المشكلة التي ادار لها هؤلاء ظهورهم تكمن في مكان آخر: من سيموّل الكلفة في حال إمرار هذا القانون؟

في المقام الأول، تكمن مشكلة الاقتراح في كونه يأتي «في غير مكانه»، وفق أحد أعضاء مجلس الإدارة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. إذ يفرض تحميل الضمان الاجتماعي أكلافاً مضاعفة غير مسنودة إلى موارد أساساً. إذ أن قانون الضمان الاجتماعي يفرض تمويل صناديق الضمان من اشتراكات الأفراد التي تدفعها عنهم المؤسسات والدولة (أكبر صاحب عمل). خلافاً لذلك النص، لا وجود

> الاقتراح يحمّل الضمان الاجتماعي أكلافاً مضاعفة غير مسنودة إلى موارد أساساً

لأي اشتراكات من مصادر أخرى. على هذا الأساس، واستناداً إلى القانون، عندما يُصرف العامل أو الأجير من العمل، يبقى مسجّلاً في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاثة أشهر فقط، تنتفي بعدها شروط انتسابه.

في إطار «المزايدة والضحك على الفقراء»، وخصوصاً أنه من العارفين كيف تسير الأمور في الضمان الاجتماعي.

«مزايدة معجّلة مكرّرة»، هذا ما يقوله أحد المسؤولين في الضمان الاجتماعي، منطلقاً من حقيقة أن موارد هذه الكلفة الإضافية «ستُسحب من قيمة صناديق أخرى، والأقرب هو صندوق تعويض نهاية الخدمة». وهذا واقع لا يمكن العبور فوقه، وخصوصاً أنه «ليس هناك من وفورات كي نعمل على زيادة منافع معينة». أضف إلى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو مؤسسة عامة وليس دولة قائمة بذاته، وهو تالياً «لا يملك مخرطة بتدقّ عملة كلما دعت الحاجة إلى ذلك». يختصر هذا الأخير حال الاقتراح بالقول «صاير معنا متل واحد بدو يرش منافع على العالم بس جيبتو متقوبة».

مع ذلك، ليست مشكلة التمويل هي كل ما في الأمر. فلئن كانت هذه الأخيرة معضلة يستحيل حلّها في ظل العجز المتواصل للدولة، إلا أن ثمة مشكلة أخرى تتعلّق بتعديل قانون الضمان الاجتماعي ومن سيسير فيه؟ إذ إن من المفترض أن يُعرض على المجلس النيابي، ولكن في ظل واقع الدولة المأزوم والضمان الاجتماعي كمؤسسة مهمة فهذا يستدعي «الكثير من العمل للتجرّؤ على تعديل سيزيد الأعباء بلا شك». إذاً، يواجه القانون معضلتين قد تقفان حائلاً أمام إقراره. أما في ما لو أقرّ، فمن يأتي بالتمويل لـ«الفرخ الجديد في الدكانة»؟

متابعة

خليفة يساجل رئيس الجامعة: تقاضيتَ تعويضات غير مستحقة

فاتن الحاج

يترقب النقابي عصام خليفة من الرأي العام، داخل الجامعة اللبنانية وخارجها، مساندته في معركته ضد رئيس الجامعة فؤاد أيوب. يثير أسئلة يقول إنها ترتكز على وثائق ثابتة، وتنطلق من التأكيد على سيادة القانون ووجوب المساءلة والشفافية في جامعة «ترزح تحت وطأة الزبائنية والفساد، وتعاني من تسلّط فرد يخالف المادة 9 من قانون تنظيم الجامعة التي تؤكد أنّ الجامعة تدار من رئيس ومجلس، والشرعة الدولية للتعليم العالي التي تشدد على القيادة الجماعية في مؤسسات التعليم العالي».

وفي بيان باسم «حراك أساتذة الجامعة اللبنانية»، أشار خليفة إلى أنّ أيوب أدخل 120 مدرباً منذ آب 2017، وأبلغ التفتيش المركزي أنّه أدخل 34 فقط، سائلاً ما «إذا كانت كلفة هؤلاء التي تبلغ 3 مليارات و720 مليون ليرة تتفق مع مبدأ التقشف، باعتبار أن المدرّب الواحد يتقاضى 30 مليون ليرة سنوياً مع النقل والضمان». وقال خليفة إن أيوب «نال تعويضات بقيمة 64 مليون و404 آلاف ليرة لقاء جلسات للجان رأسها (معلوماتية، وقانونية، وموازنة وغيرها)، مع تكاليف أسفاره، عام 2019 (ساعات اللجان هي 633 ساعة)، علماً بأنّ أيام دوامه السنوي لا تزيد عن 186 يوم عمل من ضمنها 35 يوم سفر». وسأل: «هل وافق مجلس الوزراء على أسفاره؟ وهل كانت ضرورية للجامعة؟». وطالب رئيس الجامعة بأن يُطلع التفتيش المركزي على اسم رصيد المسابقات التي نال بموجب تصحيحها في كلية إدارة الأعمال (1220 مسابقة) مبلغ 3 ملايين و965 ألف ليرة بموجب القرار 3462 بتاريخ 2019/12/3، علماً بأنّ اختصاصه طب أسنان. وأضاف أنّ أيوب ضم إلى راتبه ما يوازي 4 درجات استناداً الى قرار سابق لمجلس الجامعة

> لم يتقاض أيوب تعويضات تصحيح المسابقات في كلية إدارة الأعمال

اتخذ في 1973/10/25، وإعطاء هذه الدرجات شرعنها مجلس الجامعة في 2018/4/18. وأوضح أنّ القرار «اتخذ بالنسبة إلى أساتذة مارسوا البحث خلال تدريسهم المستمر في الجامعة او خلال ارتباطهم بمجلس البحوث العلمية، في حين أنّ أيوب قال إنها أبحاث واختراعات حصلت عندما كان متعاقداً بالساعة ولو بشكل متقطع. كذلك ربط القرار البحث بشروط عدة منها أن يكون متواصلاً ولمدة سنة أو أكثر، وأن يكون مستقلاً عن التدريس، وأن يكون في مؤسسة جامعية عالية أو في مؤسسة للبحث عالية (...) وهذه الشروط غير متوافرة مع أيوب فهو لم يكن متواصلاً في عمله باستمرار بالجامعة اللبنانية».

من جهته، رأى رئيس الجامعة في اتصال مع «الأخبار» أنّ من «يدلي بمثل هذه الافتراءات لا يريد للجامعة خيراً، وكل ما يسعى إليه هو التشويش وإساءة التفسير للوصول إلى غايات خاصة لا علاقة لها لا بالمصلحة العامة ولا الحرص على خزينة الدولة». وأكد أنّه لا يتقاضى «أي مبلغ مالي سوى ما يستحق له بموجب القانون، وأنّ سفره إلى الخارج هو من مهام العمل الطبيعية ويتم تلبية لدعوات حضور مؤتمرات لرؤساء الجامعات ولبحث مشروعات اتفاقات تعاون مع جامعات عالمية للجامعة اللبنانية مصلحة في العمل معها. ويتم ذلك بموافقة مجلس الوزراء».

وفي موضوع المدربين، نفى أيوب أن يكون ما قيل صحيحاً، مؤكداً أن عددهم في تلك الفترة هو فعلاً 34 فقط وقد عيّنوا في مراكز شاغرة لضرورة تأمين حاجات التدريس الضرورية، وبناء لموافقة مجلس الجامعة وفق الأصول.

ووصف اتهامه بالحصول على تعويضات مالية مقابل أعمال لجان بـ «التضليل وتحوير الواقع، علماً بأن الرئيس هو من أكثر المتشددين حرصاً على المال العام، وهو لا يسمح بصرف أي مبلغ مالي من أموال الجامعة له أو لأي أستاذ فيها إلا وفقاً للقانون». وقد اطلعت «الأخبار» على مستند يؤكد أن أيوب لم يتقاض هذه التعويضات وأنها سُحبت من حسابه.

تقرير

مياه البقاع لا تزال غير مطابقة

أماك خليك

بين الثالث من الشهر الجاري والثامن منه، أخذت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني عيّنات مياه من 19 بلدة في البقاعين الأوسط والغربي لفحص نوعية المياه وسلامة استخدامها في الحوض الأعلى لليطاني. تحليل العينات الـ22 التي أخذت من مياه الشفة، أظهر عدم صلاحية 77 في المئة منها للشرب. وقد تنوعت نتائج التحليل بين خمس عيّنات صالحة للشرب في مقابل 17 غير صالحة، منها 14 عيّنة غير مطابقة للمعايير الجرثومية وثلاث غير مطابقة للمعايير الكيميائية. عيّنتان أخذتا من عيار منزلين في مشغرة وعانا كانتا صالحتين للشرب. لكن العيّنات التي أخذت (على سبيل المثال) من نبع عين الزرقا في سحمر وسبيل مياه عام في جب جنين ومنزل في علي النهري، لم تكن مطابقة.

ووفق تقرير المصلحة، فإن بعض العيّنات احتوت على جراثيم «ايشريشيا كولي» و«بسودوموناس ايروجينوزا»، وتخطّت نسبها الحد الأقصى المسموح به في مياه الشرب وفقاً للمقاييس التي وضعتها مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور). علماً بأن الجراثيم ناتجة عن تلوّث التربة والمياه بالصرف الصحي أو فضلات الحيوانات، إضافة إلى عيّنات احتوت على «تترات» و«فوسفات» نتيجة تسرب المبيدات الزراعية إلى المياه الجوفية.

تحليل العيّنات التي أخذت بداية الشهر الجاري، لم تكن الأولى من نوعها. العام الماضي، أخذت عيّنات من مياه الشفة من بعض البلدات التي وردت في التقرير الجديد. وبدل أن تتراجع نسب الجراثيم والتلوث بفعل جهود مصلحة الليطاني ووعود وزارات الطاقة والصناعة والبيئة والزراعة لضبط تلويث الليطاني، تبيّن بأن النسب قد ارتفعت! وقد تبيّن في المواقع الخمسة المشتركة بين التحليلين، أ، نسب التلوث زادت في كل من سحمر وزحلة وبر الياس من 56 في المئة إلى 77 في المئة.

كازينو لبنان
إعلان من شركة كازينو لبنان ش.م.ل.
تعلن شركة كازينو لبنان ش.م.ل. عن رغبتها في استدراج عروض بالظرف المختوم لعقود التأمين التالية:
عقد بوليصة تأمين عام
عقد بوليصة تأمين على الحياة
على شركات التأمين الراغبة بتقديم عروض، التقدّم إلى شركة كازينو لبنان مكتب رئيس مجلس الإدارة هاتف 09-859333. لسحب دفتر الشروط ابتداءً من نهار الخميس الواقع في 2020/1/16
باستثناء يومي السبت والأحد من الساعة 9,00 صباحًا ولغاية 3,00 من بعد الظهر
سوف يتم فض العروض في مركز الشركة بحضور شركات التأمين، نهار الاثنين الواقع في 2020/2/10
في تمام الساعة 10,30 صباحاً لتأمين الحياة.
وفي تمام الساعة 1,00 من بعد الظهر للتأمين العام.
إن دفاتر الشروط المذكورين أعلاه هما منفصلين. رسم المشاركة:
دفتر شروط تأمين الحياة: 2.000.000/ل.ل.
دفتر شروط التأمين العام: 2.000.000/ل.ل.
للشركات الراغبة المشاركة في استدراجي العروض، يكون الرسم الموحدّ للدفترين 3,000,000/ل.ل.

الكرة اللبنانية

خمسة فرق من أصل اثني عشر تريد المشاركة في الدوري

انتهت المهلة... الأندية «تخون» اللاعبين

انتهت المهلة التي حددها الاتحاد اللبناني لكرة القدم لأنديته، حول مشاركتها في الصيغة الجديدة لاستكمال الموسم الكروي على صدمة. أكثر من نصف أندية الدرجة الأولى لا تريد أن تشارك، ونصف أندية الدرجة الثانية كذلك. خمسة أندية درجة أولى فقط تريد أن تلعب كرة قدم، وغالبية الأندية الباقية «تذبح» لاعبيها

عبد القادر سعد

«سقط القناع». عبارة قد تنطبق على ما آلت إليه الأمور في لعبة كرة القدم. «سقط القناع» وانكشفت وجوه عديدة سبق وأن شاركت في «مسرحية» الجمعية العمومية الاستثنائية التي عُقدت لبحث مستقبل الموسم الكروي. هكذا تم توصيف المشهد عصر أمس الأربعاء، في يوم «المسرحية»، تسابقت الأندية إلى فندق البريستول لتأكيد تمسكها باللعب والمحافظة على اللعبة ومصالح اللاعبين. مشكلتها الرئيسية كانت مسألة الهبوط بالدرجة الأولى واللاعبين الأجانب. انتهت الجلسة وذهب الاتحاد اللبناني إلى اجتماعه ليخرج بصيغة ألغى فيها الهبوط في الدرجات كافة، وقرر إقامة بطولة من مرحلة واحدة من دون أجانب تاركاً حرية المشاركة للأندية.

المفاجأة كانت أمس بعد انتهاء المهلة التي حددها الاتحاد للأندية لتأكيد مشاركتها، حيث أرسلت خمسة أندية فقط كتباً إلى الاتحاد اللبناني تؤكّد مشاركتها في البطولة، أي كاس النخبة او كاس التحدي التنشطيتين أو حتى كاس دورة حارة حريك الودية القائمة حالياً.

ولعل أكثر ما يشكل إحراجاً لأندية الدرجة الأولى، هو أن عدد أندية الدرجة الثانية التي تريد أن تلعب هو ستة من أصل اثني عشر نادياً، أي أكثر من عدد أندية الدرجة الأولى التي تريد أن تشارك. هنا يُطرح سؤال مهم، هل يعقل أن الأندية التي تعاني مادياً وتُعتبر في دوري المظاليم قادرة على المشاركة أكثر من أندية الدرجة الأولى؟ وفي النهاية تتمسك تلك الأندية بالبقاء في الدرجة الأولى!

في الدرجة الثانية أعلنت ستة أندية رغبتها بالمشاركة وهي: الراسينغ، الاجتماعي، الحكمة، سبورتينغ، المبرة والأهلي صيدا. لكن في الوقت عينه يُعتبر العدد قليلاً لإقامة دوري بتأهل في نهايته فريقان إلى الدرجة الأولى، إذ أن ثلث الأندية المشاركة ستصعد إلى الدرجة الأولى. كما أنه من الصعب في حال ألغى الاتحاد بطولة الدرجة الأولى، إقامة بطولة الثانية وترفيع أندية ليصبح العدد 14 نادياً في الموسم المقبل.

العدد الصدمة الذي انتهت إليه مهلة الاتحاد اللبناني أثار التساؤلات حول الأسباب، والأهم هو النتائج والتداعيات. وهنا لا بد من التوقف عند موقف ناديين من الأندية الخمسة التي سبق وأن تمسّكت باللعب واستكمال الموسم ثم عادت وعزفت عن المشاركة: النجمة وشباب الساحل. الناديان هما من «الخماسي» الذي أجرى اجتماعين متتاليين قبل الجمعية العمومية وأعلن تمسكه باستكمال الموسم. لكن بالنسبة إلى هؤلاء تحوّل مبدأ إلغاء الهبوط الى «قميص عثمان» فكانت البداية مع

> فكّر لاعب في نادٍ من الدرجة الأولى بيع أحد أعضاء جسده بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة

الأندية المشاركة. إذ ليس من المعقول والمنطق إقامة دوري رسمي يتوّج في نهايته بطل يدخل في السجلات الذهبية للبطولة، بدوري يضم عدد أندية أقل من عدد الأندية المشاركة في كاس النخبة او كاس التحدي التنشطيتين أو حتى كاس دورة حارة حريك الودية القائمة حالياً.

ولعل أكثر ما يشكل إحراجاً لأندية الدرجة الأولى، هو أن عدد أندية الدرجة الثانية التي تريد أن تلعب هو ستة من أصل اثني عشر نادياً، أي أكثر من عدد أندية الدرجة الأولى التي تريد أن تشارك. هنا يُطرح سؤال مهم، هل يعقل أن الأندية التي تعاني مادياً وتُعتبر في دوري المظاليم قادرة على المشاركة أكثر من أندية الدرجة الأولى؟ وفي النهاية تتمسك تلك الأندية بالبقاء في الدرجة الأولى!

في الدرجة الثانية أعلنت ستة أندية رغبتها بالمشاركة وهي: الراسينغ، الاجتماعي، الحكمة، سبورتينغ، المبرة والأهلي صيدا. لكن في الوقت عينه يُعتبر العدد قليلاً لإقامة دوري بتأهل في نهايته فريقان إلى الدرجة الأولى، إذ أن ثلث الأندية المشاركة ستصعد إلى الدرجة الأولى. كما أنه من الصعب في حال ألغى الاتحاد بطولة الدرجة الأولى، إقامة بطولة الثانية وترفيع أندية ليصبح العدد 14 نادياً في الموسم المقبل.

العدد الصدمة الذي انتهت إليه مهلة الاتحاد اللبناني أثار التساؤلات حول الأسباب، والأهم هو النتائج والتداعيات. وهنا لا بد من التوقف عند موقف ناديين من الأندية الخمسة التي سبق وأن تمسّكت باللعب واستكمال الموسم ثم عادت وعزفت عن المشاركة: النجمة وشباب الساحل. الناديان هما من «الخماسي» الذي أجرى اجتماعين متتاليين قبل الجمعية العمومية وأعلن تمسكه باستكمال الموسم. لكن بالنسبة إلى هؤلاء تحوّل مبدأ إلغاء الهبوط الى «قميص عثمان» فكانت البداية مع

> فكّر لاعب في نادٍ من الدرجة الأولى بيع أحد أعضاء جسده بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة

نادي شباب الساحل الذي أصدر بياناً ليلياً أول من أمس أعلن فيه عدم مشاركته، عازياً الأسباب إلى بتأهل في نهايته فريقان إلى الدرجة الأولى، إذ أن ثلث الأندية المشاركة ستصعد إلى الدرجة الأولى. كما أنه من الصعب في حال ألغى الاتحاد بطولة الدرجة الأولى، إقامة بطولة الثانية وترفيع أندية ليصبح العدد 14 نادياً في الموسم المقبل.

العدد الصدمة الذي انتهت إليه مهلة الاتحاد اللبناني أثار التساؤلات حول الأسباب، والأهم هو النتائج والتداعيات. وهنا لا بد من التوقف عند موقف ناديين من الأندية الخمسة التي سبق وأن تمسّكت باللعب واستكمال الموسم ثم عادت وعزفت عن المشاركة: النجمة وشباب الساحل. الناديان هما من «الخماسي» الذي أجرى اجتماعين متتاليين قبل الجمعية العمومية وأعلن تمسكه باستكمال الموسم. لكن بالنسبة إلى هؤلاء تحوّل مبدأ إلغاء الهبوط الى «قميص عثمان» فكانت البداية مع

> فكّر لاعب في نادٍ من الدرجة الأولى بيع أحد أعضاء جسده بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة

نادي شباب الساحل الذي أصدر بياناً ليلياً أول من أمس أعلن فيه عدم مشاركته، عازياً الأسباب إلى بتأهل في نهايته فريقان إلى الدرجة الأولى، إذ أن ثلث الأندية المشاركة ستصعد إلى الدرجة الأولى. كما أنه من الصعب في حال ألغى الاتحاد بطولة الدرجة الأولى، إقامة بطولة الثانية وترفيع أندية ليصبح العدد 14 نادياً في الموسم المقبل.

العدد الصدمة الذي انتهت إليه مهلة الاتحاد اللبناني أثار التساؤلات حول الأسباب، والأهم هو النتائج والتداعيات. وهنا لا بد من التوقف عند موقف ناديين من الأندية الخمسة التي سبق وأن تمسّكت باللعب واستكمال الموسم ثم عادت وعزفت عن المشاركة: النجمة وشباب الساحل. الناديان هما من «الخماسي» الذي أجرى اجتماعين متتاليين قبل الجمعية العمومية وأعلن تمسكه باستكمال الموسم. لكن بالنسبة إلى هؤلاء تحوّل مبدأ إلغاء الهبوط الى «قميص عثمان» فكانت البداية مع

> فكّر لاعب في نادٍ من الدرجة الأولى بيع أحد أعضاء جسده بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة

وجهت أندية الدرجة الثانية «صفعة» إلى أندية الدرجة الأولى حيث كان عدد مشاركيها أكبر (عدنان الحاج علي)

صقال يوضّح وينفي

شكّل المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس نادي النجمة أسعد صقال فرصة للاستيضاح حول الأمور التي تتعلّق بالنادي بعيداً عن مسألة المشاركة في الدوري أو عدمها. فالمؤتمر الصحافي جاء عقب إعلان النادي عن إجراء انتخابات تكميلية للجنة الإدارية، نجم عنها دخول ثلاثة أعضاء جدد، هم: علي هشام السبع الذي أصبح نائباً للرئيس، إضافة الى ابراهيم الحوري ومازن بتكجي كعضوين. هذا الأمر أثار تساؤلات حول شرعية العملية الانتخابية، حيث شكك البعض بقانونية ما حدث على صعيد عدم الدعوة الى الانتخابات بشكل علني وتحديد مواعيد محددة وفتح باب الترشّح. نقاطٌ طرحتها «الأخبار» في المؤتمر الصحافي، حيث أكّد صقال أن الانتخابات شرعية وجرت وفق الأطر القانونية على صعيد الإعلان عن الجمعية العمومية والانتخابات في ثلاث صحف. كما أن اجتماع الجمعية العمومية حصل في المرة الثالثة بعد جلستين لم يتأمّن فيهما النصاب، قبل أن تُعقد بمن حضر.

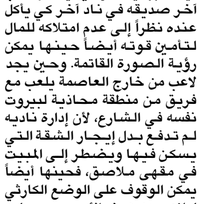

كذلك أجاب صقال عن تساؤلات حول الوضع المادي للفريق في ظل كلام عن وجود ديون كبيرة مترتبة على النادي تجاه لاعبين حاليين وسابقين، اضافة الى عقوبات مالية من الاتحاد الآسيوي. كما أن هناك تساؤلات حول وجود دعاوى قضائية بحق النادي تجاوز عددها الخمس دعاوى. صقال نفى كل ما يقال عن وضع مالي صعب، مطمئناً الجمهور الى عدم وجود أزمة مالية، «لكن من الطبيعي أن لا يتم دفع الرواتب بشكل طبيعي كما لو أنه لا يوجد أزمة. لكن في الوقت عينه، أنا لن أترك اللاعبين. وحتى في حال عدم مشاركتنا في الدوري، سأفي بالتزاماتي المادية. أنا كنت صريحاً مع اللاعبين وتحدثت اليهم في هذه القاعة بالذات (حيث يُعقد المؤتمر الصحافي). وقد أبلغتهم بأني غير قادر على القيام بالأعباء المالية بشكل كامل في ظل الظروف الصعبة، وبالتالي هناك حلّان: إما أن أستقيل ويأتي رئيس آخر يكمل من بعدي، أو أبقى ويساعدني اللاعبون. وبالفعل معظم لاعبي النجمة وافقوا وقرروا الوقوف الى جانبي» يقول صقال خلال المؤتمر الصحافي.

أما موضوع الدعاوى القضائية، فقد أشار رئيس نادي النجمة الى أن «ما يقال غير صحيح، وهناك فقط دعويان قضائيتان خاسرتان على نادي النجمة، وليس خمس دعاوى كما يقال».

على الأنصار والتضامن صور كما يقول رئيسه اسعد صقال في المؤتمر الصحافي، فإن التضامن لم يعد مشاركاً وبالتالي لا يمكن احتساب نتيجته. والأمر ينسحب على باقي الفرق أيضاً كالبرج الذي فاز على السلام زغرتا وشباب البرج المنسحبين أيضاً.

من الفرق العريقة أيضاً التي ستغيب عن المشهد هو نادي الصفاء. هذا النادي الذي لطالما كان حاضراً في الصورة الكروية حتى إن ملعبه ودوراته (الأضحى و16 آذار) كانت المتنفس الكروي الوحيد في عز الحرب، لم يجد في إدارته من يرفع الصوت للمشاركة وعدم الغياب. عضو اللجنة الإدارية معين جنبلاط الذي يبدو وحيداً في الساحة الصفاوية مع حضوره اجتماعات الأندية مع الاتحاد وكذلك الجمعية العمومية الاستثنائية تحدث لـ«الأخبار» عن أسباب غياب الفريق العريق:

«85 إلى 90% من المشكلة هي مالية. لاعبو الفريق لم يتقاضوا رواتبهم منذ شهر أيلول الماضي. أضف إلى ذلك المشاكل الإدارية التي يعاني منها النادي، حيث انقسم المشهد الصفاوي بين طرفين متناقضين كلياً. فإذا طرح طرف ما لفكرة معيّنة يعارض الطرف الآخر لمجرد أن الطرف الأول طرحها، والعكس صحيح» يقول جنبلاط لـ«الأخبار» عن واقع الصفاء وأسباب انسحابه. وقد يكون الواقع الصفاوي على صعيد اللاعبين مثالاً عن الضرر الكبير الذي سيصيب شريحة كبيرة من لاعبين وإداريين ومدربين في الفرق التي لن تشارك، سواء في الدرجة الأولى (سبعة أندية)، والثانية (ستة أندية)، والثالثة (13 نادياً من أصل 28).

صحيحٌ أن غالبية الأندية استخدمت «سيمفونية» مصلحة لاعبيها وعدم تركهم، لكن المعطيات تشير إلى أن واقع معظم لاعبي تلك الأندية صعبٌ إلى مُرّ. فحين يفكّر لاعب في نادٍ من الدرجة الأولى ببيع أحد أعضاء جسده لإطعام عائلته فحينها يمكن معرفة كيف هو واقع زملائه (هذا الأمر حصل في فترة ليست ببعيدة). وحين ينتظر لاعب آخر صديقه في نادٍ آخر كي يأكل عنده نظراً إلى عدم امتلاكه للمال لتأمين قوته أيضاً حينها يمكن رؤية الصورة القاتمة. وحين يجد لاعب من خارج العاصمة يلعب مع فريق من منطقة محاذية لبيروت نفسه في الشارع، لأن إدارة ناديه لم تدفع بدل إيجار الشقة التي يسكن فيها ويضطر إلى المبيت في مقهى ملاصق، فحينها أيضاً يمكن الوقوف على الوضع الكارثي للاعبين. هذه الأمور حصلت وتحصل كل يوم في لعبة الفقراء.

فإذا كان حال هؤلاء اللاعبين وغيرهم وغيرهم كذلك قبل أن يُحسم مصير البطولة، فكيف سيكون حالهم بعد أن قررت أنديتهم عدم المشاركة؟

لا شك في أن الصورة ستكون قاتمة جداً بعد أن أقفل عدد الأندية التي تريد اللعب في الدرجة الأولى على خمسة وفي الثانية على ستة، ما يمهّد لإلغاء الموسم برمّته وبالتالي دخول عدد كبير من العاملين في هذا القطاع في النفق المظلم، ما لم يتم فتح نافذة تُدخِل «الأوكسجين» إلى معظم العاملين في الوسط الكروي، رغم أن الخيارات تبدو محدودة والمسألة شبه محسومة: طار الموسم.

لا ليغا

نهاية «حقبة الريمونتادا» في برشلونة

كيكي سيتيين «تحت المجهر»

«في الأمس كنت أتمشى مع الأبقار في المزرعة التي أملكها في قريتي، اليوم أصبحت على مقربة من أفضل لاعبي العالم وفي أفضل نادٍ في العالم». هكذا عبّر مدرّب النادي الكاتالوني الجديد كيكي سيتيين عن سعادته وفخره في تدريب برشلونة بعد إقالة مدرب برشلونة وأتلتيك بلباو السابق إرنستو فالفيردي. لكن مع تعاقد إدارة «البلاوغرانا» الصفاحة مع كيكي سيتيين، لا بدّ من معرفة الأسباب، فهل سيكون الحلّ بالنسبة للمشاكل التي يمر بها النادي منذ نهاية الموسم الماضي وبداية الموسم الحالي؟ من هو كيكي سيتيين؟ وما هي أفضل إنجازاته؟

حسن رمضان

بالنسبة إلى الأرقام، لا يمكن تقبّل فكرة قدوم مدرب لم يحقّق أيّ لقب خلال مسيرته التدريبية التي بدأت في 2001، وتحديداً مع نادي راسينغ سانتاندير الإسباني، ليترأس العارضة الفنية للنادي الكاتالوني برشلونة. فالأخير، يبقى من بين أفضل الأندية في العالم، حالياً وتاريخياً، فمن هو كيكي سيتيين ليصبح صاحب الكلمة الأعلى في النادي بين ليلة وضحاها؟

كيكي هو من بين المدربين الذين أعلنوا في وقت سابق إعجابهم بفلسفة برشلونة، وخصوصاً في الشق المتعلّق بفلسفة النجم الهولندي الراحل يوهان كرويف، وهو الذي وضع الأسس الحقيقية في فترة من الفترات، في جميع الأندية التي درّبها، والتي كان أفضلها نادي ريال بيتيس الأندلسي، لم تغب لمسة كرويف عن هذه الأندية (راسينغ، لوغرو، لاس بالماس وريال بيتيس وغيرها من أندية الصف الثالث والرابع في إسبانيا)، فالمدرّب الجديد متأثر بالهولندي الراحل. لا يمكن إنكار أن خبر إعلان كيكي سيتيين مدرباً لبرشلونة كان مفاجئاً للكثير من النقاد والمتابعين والمهتمّين بصفقات النادي الكاتالوني، وبالحقبة السيئة التي يمر بها في السنوات الماضية، فنياً، يعتمد كيكي سيتيين في لعبه على عدة تشكيلات وضعها مع الأندية التي مرّ بها. لعل ابرز هذه التشكيلات هي (3-5-2)، التي تعتمد على خماسي في خط الدفاع يساعدهم لاعبون في محور الارتكاز، إضافة إلى صانع العاب تقليدي يزوّد مهاجمي فيها في «فلسفة الاستحواذ على الكرة» و«الضغط العالي» و«الدفاع من منطقة الخصم» أي عن طريق المهاجمين. هذه الصفات والأفكار والثقافة، مزروعة في كيكي سيتيين منذ سنوات عدة، وهذا ما دفع

> حقق سيتيين 39 فوزاً و22 تعادلاً و34 خسارة من أصل 95 مباراة خاضها مع ريال بيتيس

ببارتوميو رئيس النادي بالتعاقد معه. من بين إيجابيات قدوم سيتيين أيضاً، هي بكل بساطة إقالة فالفيردي، المدرب الذي أنفق كل ما لديه ولم يعد يمتلك الثقة ولا محبة الجمهور الذي كرهه منذ موسمين اثنين، وتحديداً منذ الـ«ريمونتادا» التي صنعها رجال العاصمة الإيطالية روما ضمن الدور ربع النهائي لدوري أبطال أوروبا.

فنياً، يعتمد كيكي سيتيين في لعبه على عدة تشكيلات وضعها مع الأندية التي مرّ بها. لعل ابرز هذه التشكيلات هي (3-5-2)، التي تعتمد على خماسي في خط الدفاع يساعدهم لاعبون في محور الارتكاز، إضافة إلى صانع العاب تقليدي يزوّد مهاجمي الفريق بالتمريرات الحاسمة. هذه التشكيلة وضعها كيكي سيتيين خلال الموسم الماضي وتحديداً خلال مباراة ريال بيتيس وبرشلونة في الكامب نو. خلال هذا اللقاء، فاز ريال بيتيس ومدربه سيتيين على فالفيردي، وهي الخسارة الوحيدة التي تكبّدها النادي الكاتالوني حتى الآن في الكامب نو منذ ذلك الوقت. تفوق ريال بيتيس في كل شيء، أكد سيتيين خلال اللقاء على قدراته المميزة وعلى طريقة اللعب التي أدت إلى تحقيقه فوزاً تاريخياً في معقل النادي الكاتالوني.

خلال فترته مع ريال بيتيس (وهو النادي الذي رحل عنه سيتيين بسبب خلافات مع إدارة النادي في الموسم الماضي) وصلت نسبة استحواذ النادي الأندلسي على الكرة إلى 61,4% في منتصف الموسم، أي أقل بـ1,4 % فقط من صاحب المركز الأول برشلونة. يضاف إلى ذلك أن النادي الأندلسي قد أنهى الموسم الماضي بمعدّل تمريرات صحيحة مرتفع جداً، والذي بلغ 87,6%، وكان هذه الأرقام تدل على أن سيتيين هو الرجل المناسب وفي المكان المناسب.

بالنسبة إلى العيوب، لا شك في أن عدم تدريبه للأندية الأوروبية الكبيرة سيلعب دوراً مهماً في صعوبة تأقلمه مع أجواء المباريات وغرفة الملابس. كما أن التعاطي مع لاعبين هم من الأفضل في العالم لن يكون سهلاً.

في ريال بيتيس، حقق سيتيين 39 فوزاً و22 تعادلاً و34 خسارة من أصل 95 مباراة خاضها برفقة النادي الأندلسي. أرقام تعكس مدى الهشاشة الدفاعية التي عانى منها فريق سيتيين في أحد أكثر الأندية التي نجح معها كمدرب، فكيف سيكون الحال في برشلونة؟

لا يمكن إطلاق التصريحات والتوقعات ضد سيتيين تحت عنوان «المدرب الصغير في النادي الكبير»، ولكن في الوقت عينه، لا يمكن أن تنتشر أجواء الفرح والتفاؤل فقط بسبب رحيل فالفيردي، المدرب الذي كرهته الجماهير رغم تصدره الدوري الإسباني وتصدر مجموعة الموت في دوري الأبطال، ورغم تحقيقه لقبي «الليغا». مهمة تدريب «البارسا» لن تكون سهلة على سيتيين، فطريقة خروج المدربين الذين خلفوا بيب غواريدولا لا يمكن وصفها. كان الله في عون سيتيين.

لن تكون مهمة سيتيين سهلة (أ ف ب)

لا ليغا

بارتوميو: تشافي سيكون مدرباً لبرشلونة

أمضى تشافي غالبية مسيرته في برشلونة (أ ف ب)

اعتبر رئيس نادي برشلونة الإسباني لكرة القدم جوسيب ماريا بارتوميو أن نجمه السابق تشافي سيتولى «يوماً ما» تدريبه، بعدما تردد اسمه مؤخراً للحلول بدلاً من إرنستو فالفيردي، قبل أن يقع الخيار على كيكي سيتيين.
وأعلن برشلونة ليل الإثنين، الثلاثاء إقالة فالفيردي وتعيين المدرب السابق لريال بيتيس مدرباً له حتى حزيران/يونيو 2022. لكن اسم تشافي، المدرب الحالي لنادي السد القطري، تردد بقوة في الأيام التي سبقت هذا الإعلان، وسط تقارير عن أن لاعب خط الوسط الدولي السابق رفض تولي المهمة من منتصف الموسم، وكان يفضّل الانتظار حتى الصيف.
وفي تصريحات نشرتها صحيفة «سبورت» الكاتالونية، أعرب بارتوميو عن ثقته بأن تشافي سيشرف على الجهاز الفني للنادي.

يستعد برشلونة لخوض الدور ثمن النهائي لمسابقة دوري أبطال أوروبا

وقال «تشافي سيكون يوماً ما مدرباً لبرشلونة، ليس لدي أدنى شك في ذلك. هو يتمتع بالجدارة، شخص يفهم بشكل مثالي كرة القدم التي نقدّمها، ولديه رغبة هائلة» في شغل هذا المنصب.
وسبق لتشافي أن أكد مراراً أن تدريب برشلونة هو «حلم» بالنسبة إليه، وهو أمضى فيه الغالبية العظمى من مسيرته الكروية، قبل أن ينهيها لاعباً مع السد القطري، ويتولى إدارته الفنية بدءاً من صيف العام 2019.
وتطرق بارتوميو الى تعيين سيتيين الذي «أظهر في صفوف الفرق التي مرّ بها أنه يحب كرة القدم الجميلة، وعلى الخصوص أنه يحب كرة القدم التي نحبّ رؤيتها (في برشلونة)»، ولهذا السبب تمّ اختياره» للإشراف على متصدر ترتيب الدوري الإسباني وحامل اللقب في الموسمين الماضيين.
ويخوض برشلونة سباقاً محموماً على صدارة ترتيب الليغا مع غريمه ريال مدريد (يتساويان بالنقاط ويتقدم النادي الكاتالوني بفارق الأهداف)، كما يستعد لخوض الدور ثمن النهائي لمسابقة دوري أبطال أوروبا ضد نابولي الإيطالي بدءاً من شباط/فبراير المقبل.

سبوت لايت

مبادرة إنسانية من فيدرر ونادال

تبرّع لاعبا كرة المضرب الإسباني رافايل نادال والسويسري روجيه فيدرر معاً بمبلغ 250 ألف دولار أسترالي (نحو 150 ألف يورو) خلال مباريات استعراضية أمس الأربعاء في ملبورن لجمع الأموال لضحايا الحرائق الهائلة التي تجتاح أستراليا. وانضمّ نادال وفيدرر، المصنفان أول وثالثاً عالمياً، إلى باقي نجوم الكرة الصفراء الذين سبق لهم التبرّع بما مجموعه 2,8 مليون دولار أسترالي (نحو 1,7 مليون يورو).
وإلى جانب النجمين المتوجين أسترالي (نحو 150 ألف يورو) معاً بـ39 لقباً في الغراند سلام (20 لفيدرر و19 لنادال)، شارك العديد من نجوم اللعبة في المباريات الاستعراضية بينهم الصربي نوفاك ديوكوفيتش والأميركية سيرينا وليامس والدنماركية كارولاين فوزنياكي واليابانية نаомي أوساكا والتشيكية بيترا كفيتوفا والنمسوي دومينيك تيم والأميركية كوكو غوف والأسترالي نيك كيريوس والبوناني ستيفانوس تسيتسيباس والألماني الكسندر زفيريف. وخلق هؤلاء النجوم أجواء مرحة من خلال بعض مباريات الفردي والزوجي والزوجي المختلط على ملعب بسقف مغلق تحت سماء ملبورن الملوثة بدخان الحرائق.
وقال كيريوس الذي لعب مجموعة ضد فيدرر، إنه كان يريد فقط «الاستمتاع قليلاً هذا المساء»، مضيفاً «المسألة عاطفية وأمل أن نتغلّب على ذلك».
وتسبّبت الحرائق التي أسفرت عن مقتل 28 شخصاً وفقاً للحصيلة الرسمية، في تدمير أكثر من ألفي منزل وحرق مساحة قدرها 100 ألف كيلومتر مربع (10 ملايين هكتار)، أي أكبر من مساحة كوريا الجنوبية، ما أدّى إلى إربال التصفيات المؤهّلة إلى الجدول الرئيسي لبطولة أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى في التنس.

تبرّع نادال وفيدرر بمبلغ 150 ألف يورو

شارك عدد كبير من لاعبي التنس في مباريات ودية يعود ريعها لضحايا الحرائق

الكبرى التي تنطلق الإثنين المقبل، حيث تأخّر انطلاق المباريات التي كانت مقرّرة الأربعاء لمدة ساعة. وبدت أجواء الطقس عاصفة في وقت متأخّر بعد ظهر أمس، مصحوبة بأمطار غزيرة أجبرت اللاعبين على وقف مبارياتهم. ويمكن أن تساهم هذه الظروف الجوية في إزالة السحابة من التلوّث من ملبورن وتفسح المجال لسماء صافية أكثر اليوم.
وكانت جودة الهواء في المدينة «سيئة للغاية» عند الساعة التاسعة من صباح الأربعاء، على رغم أنها كانت أفضل من الثلاثاء عندما صنفت جودته بال«خطرة» من قبل سلطات ملبورن واضطرت السلوفينية دليلة ياكوبوفيتش إلى الانسحاب من الدور الأول للتصفيات بعد معاناتها من نوبة سعال شديد في الملعب.
واستمرت هذه الظروف المناخية السيئة الأربعاء حيث كان السكان يتجولون مع أقنعة على وجوههم. وبسبب ضعف الرؤية، تم إلغاء عشرات الرحلات الجوية في مطار ملبورن.
وأبقى المنظمون الثلاثاء على مباريات التصفيات رغم معاناة العديد من اللاعبين واللاعبات من ضيق التنفس والاختناق، ما اضطر بعضهم إلى الانسحاب، فيما قام أولئك الذين أجبروا على الاستمرار في اللعب في ظلّ هذه الظروف، بالاحتجاج على إصرار المنظمين على إقامة المباريات. واستبعد المنظمون حتى الآن فكرة تأجيل البطولة. وتملك مدينة ملبورن ما يكفي من المنشآت داخل قاعة لخوض البطولة، بحال تعذّر على المنظمين إقامتها في الهواء الطلق.

الكرة المعولمة

نيمار ومبابي الأعلى قيمة في أوروبا

أفادت دراسة نشرتها شركة التدقيق والاستشارات «كاي بي ام جي» الهولندية، أن نجمي فريق باريس سان جيرمان الفرنسي لكرة القدم، كيليان مبابي والبرازيلي نيمار، هما الأعلى قيمة بين اللاعبين الناشطين في الأندية الفائزة في البطولات الأوروبية الثماني الكبرى.
ويتربّع مبابي على صدارة تقييم شركة «كليتفيلد بيت مارفيك غوبردبلر» للتشكيلة المثالية المؤلفة من 11 لاعباً بقيمة تقدّر بـ225 مليون يورو، بينما تم تقدير قيمة نيمار بـ185 مليوناً. وحصل برشلونة الإسباني على ثلاثة مراكز عبر الأرجنتيني ليونيل ميسي (180 مليوناً) والهولندي فرينكي دي يونغ (106) وحارس المرمى الألماني مارك أندريه تير شتيغن (88)، والأمر ذاته بالنسبة إلى مانشستر سيتي الإنكليزي مع البلجيكي كيفن دي بروين (130) والإسباني رودريغو (72) والفرنسي أيمريك لابورت (70).
وتعتبر تشكيلة بطل إنكلترا في الموسمين الماضيين الأعلى قيمة بما يقارب 1,279 مليار يورو، لكونها تضم عدداً من اللاعبين النجوم مثل رحيم ستيرلينغ (150 مليوناً) والبرتغالي برناردو سيلفا (92) غير الموجودين في التشكيلة المثالية. ويأتي برشلونة في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 1,209 مليار، بما في ذلك 125 مليوناً للفرنسي أنطوان غريزمان، أمام باريس سان جيرمان الثالث مع 957 مليون يورو.
وبلغ متوسط قيمة الفرق البطلة 745 مليون يورو، لكن الدراسة كشفت عن تباينات كبيرة، حيث إن قيمة فرق مثل برشلونة ومانشستر سيتي وباريس سان جيرمان تبلغ أكثر من 10 أضعاف قيمة غلطة سراي بطل الدوري التركي. وكشفت الدراسة أيضاً أن نادي برشلونة سجّل رقماً قياسياً في المبيعات بلغ 839,5 مليون يورو في موسم 2018-2019، متقدماً على باريس سان جيرمان (636 مليون يورو) في قائمة أفضل ثماني بطولات. وإذا كان النادي الكاتالوني يحتل المركز الأول في هذا التصنيف لأبطال الدوريات بفارق مريح عن النادي الباريسي، فإن سان جيرمان تميّز بنموّ مبيعاته بنسبة 17 في المئة في عام واحد. لكن اياكس امستردام الهولندي سجل أعلى معدل نمو بنسبة 117 في المئة، ويرجع ذلك أساساً إلى نتائجه المميّزة في دوري أبطال أوروبا، إذ بلغ الدور نصف النهائي في الموسم المنصرم.

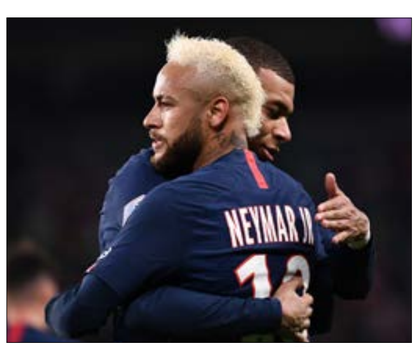

قذرت قيمة مبابي بـ225 مليون يورو (أ ف ب)

أكدت تقارير صحافية إنكليزية أن نادي تشلسي اللندني يراقب لاعب وسط نادي لاتسيو الإيطالي، الصربي سيرجي ميلينكوفيتش-سافينتش في إشارة الى إمكانية تقديم عرض للتعاقد مع اللاعب. يذكر أن اللاعب يقدم مستوى مميزًا مع نادي العاصمة الإيطالية لاتسيو. ومن جهة ثانية، قالت تقارير صحافية إن نادي إي سي ميلان الإيطالي يناقش نادي مانشستر يونايتد الإنكليزي بشأن ضمّ اللاعب الصربي نيمانيا ماتيتش إلى صفوف فريقه.

استراحة

كلمات متقاطعة 3355

أفقيا

1- مؤلف موسيقي رومانسي نمساوي راحل مات في عمر مبكر – 2- أجهزة صوت إيطالية مشهورة – 3- جزيرة في الخليج تابعة لإمارة أبو ظبي – ماركة سيارات – 4- عملة آسيوية – من فارق الحياة – 5- مقدّدات معروفة في المطبخ اللبناني – جواب الرفض – 6- مدينة أردنية – متشابهان – قلب الثمرة – 7- كتلة جبلية في سلسلة لبنان الغربية تُشرف على جزين – من الحيوانات – 8- ما كان موضوعه تمثيل الجمال كالموسيقى والتصوير والنحت والشعر والرقص – حرف جزم – محادث ورفيق الليل – 9- يكسو جلد بعض الحيوانات – الهيئة الحكومية المعنية حصرياً بتوفير خدمات الهاتف الثابت في لبنان – 10- كبير العلماء لدى الطائفة الدرزية

عمودياً

1- مارشال فرنسي قاد جيوش الحلفاء الى النصر النهائي في الحرب العالمية الأولى – 2- أحفر الحجر والخشب – رسول الله – 3- قبل اليوم – ولد ذكر – طائر وهمي كبير – 4- عاصفة بحرية – قطعة صغيرة من قماش تُستعمل لتجفيف الماء ومسح العرق – 5- كافر مع التظاهر بالإيمان – عتّال – 6- صفة الشعب المتفرّق والمبعثر – إسم موصول – ابن أوى – 7- مهندس استكتلندي ادخل عدّة تحسينات على الآلة البخارية – في القميص – مقدّدات معروفة حارة – 8- ماركة مسحوق غسيل – إحسان ومعروف – 9- مرض صدري – مسكن الرهبان – 10- دولة عربية – عاصمة عربية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الياس سركيس – 2- اوليمياد – 3- أولمب – ها – 4- دسّ – ابك – نال – 5- رمقه – دف – رق – 6- يهدّان – جنّ – 7- امي – وج – سكع – 8- ماكاو – رو – 9- يم – سيّد – بون – 10- كان – اللوز

عمودياً

1- الادرياتيك – 2- وسمهم – ما – 3- يال – قديم – 4- اوماها – اس – 5- سلبي – نوكيا – 6- سم – كد – جادل – 7- ربّه – فج – 8- كيان – نس – بو – 9- يا – أر – كروز – 10- سد القرعون

sudoku 3355

	7	6	1	9		4	2	
					7			
9			5	3				6
	5		6		3		9	
	2						7	
	3		8		1		6	
1				8	5			2
			2					
	6	3		4	9	1	5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3354

3				9			6	
2			3	7	1		4	
7				4			3	
5			9		8			
6	1			5		9	8	
			1		4			3
	6							9
	7		6	2	9			4
	3			8				6

مشاهير 3355

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل أعمال ألماني (1816-1899) أصبح معروفاً بعد تأسيسه وكالة أنباء عالمية تحمل إسمه إشتُهرت في تقديم الأخبار الإقتصادية والسياسية العامة الى الصحف الأوروبية

6+4+5+3 = عاصمة كوريا الجنوبية ■ 10+11+8+9 = تسرد الحكاية ■ 1+2+7+7 = ولد الكلب

حل الشبكة الماضية: سلطان العويس

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

إنتر يتخلّى عن بوليتانو ويقترب من جيرو

سيعود الجناح ماتيو بوليتانو إلى ناديه السابق روما خامس الدوري الإيطالي لكرة القدم، ضمن صفقة تبادل قد تشهد قدوم لاعب إنتر ميلانو ليوناردو سبيناتسولا في الاتجاه المعاكس إلى ميلانو. فبعد تركه روما إلى بيسكارا في 2013 ثم ساسوولو في 2015، سيعود المهاجم البالغ 26 عاماً لحمل ألوان روما الذي استهلّ مسيرته معه كناشئ. وأشارت تقارير إلى أنه تم تقدير قيمة كلّ من اللاعبين بـ25 مليون يورو.
وأعلن نادي روما وصول بوليتانو إلى مطار «فوميتشينو» وأنه «سيواصل

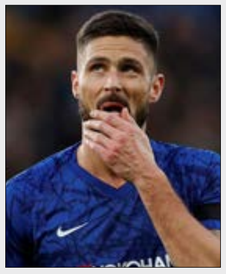

زيارته بالخضوع لفحص طبي في فيلا ستيورات». وواجه بوليتانو منافسة قوية في تشكيلة المدرب انتونيو كونتي، في ظلّ تألق لوكاكو والأرجنتيني لاوتارو مارتينيز. وسيستفيد روما من ضمّ بوليتانو في ظلّ إصابة لاعبه الصاعد نيكولو تسانيولو حتى نهاية الموسم. في المقابل، يترك الظهير الدولي سبيانتسولا (26 عاماً) يوفنتوس الذي أعاره إلى أتالانتا في آخر موسمين.
وبعد رحيل بوليتانو، يتوقع أن يستقدم إنتر مهاجم تشلسي الإنكليزي المخضرم أوليفيه جيرو للعب دور البديل للبلجيكي روميلو لوكاكو. وقالت مصادر إن جيرو سيصل اليوم إلى ميلانو لإتمام الصفقة مقابل 6,5 مليون يورو، وإجراء الفحوص الطبية.

فيرناندیس إلى توتنهام

أعلن نادي توتنهام الإنكليزي تعاقده مع اللاعب جيدسون فيرناندیس لاعب وسط نادي بنفيكا البرتغالي، بعد اجتيازه الفحص الطبي. وبات صاحب الـ21 عاماً أول صفقات المدرب الجديد للفريق البرتغالي جوزيه مورينيو. وأكد النادي الإنكليزي أن اللاعب سينضمّ إلى الفريق في صفقة إعارة مدتها عام ونصف، مع وجود بند أحقية الشراء. وبحسب تقارير إنكليزية فإنّ الصفقة قُدرت بحوالى 50 مليون يورو. يذكر أن أندية تشلسي ووستهام يونايتد ومانشستر يونايتد كانت تحاول التوقيع مع اللاعب، ولكن في النهاية نجح توتنهام بخطفه.
وتأتي هذه الصفقة لتعويض النقص الذي يعاني منه توتنهام على صعيد خطّ الوسط، لعدم تأقلم جيوفاني لو سيلسو كما يجب وإصابة موسى سيسوكو.

المفاهيم السياسية الإمبريالية

جوزيف مسعد *

ضاعفت الولايات المتحدة جهودها، منذ الثمانينيات، إبّان بدء التوسّع النيوليبرالي في عهد رونالد ريغان، لاحتواء الكرة الأرضية بمجملها، لتغيير المفاهيم السياسية الرئيسة التي نظّر لها واستخدمها اليسار العالمي ضدّ السلطة الكونية للولايات المتّحدة. وكان الهدف من ذلك، إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية، كما كان قد أنجز بنجاح داخل الولايات المتّحدة، لكن ليس بالمستوى ذاته في خارجها. فبينما كان هذا المشروع يتقدّم باطراد داخل الولايات المتحدة، منذ فجر الحرب الباردة في أواخر أربعينيات القرن العشرين، إلّا أن آثاره بقيت هامشية على باقي العالم (باستثناء بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وإن كان التأثير على الأخيرة أقل حدّة) خارج نطاق الشعب الأميركي الذي كان قد تمّ غسل دماغه. أما في الثمانينيات، فقد سعى المشروع لتعزيز جهوده لفرض هذه الثقافة السياسية الجديدة على الصعيد العالمي، لا سيما بعد تراجع وسقوط الاتّحاد السوفييتي.

وقد اتّبع هذا المشروع التحويلي استراتيجيتين: اتّسمت الأولى بإفراغ المفاهيم من خصوصيتها ومعانيها النظرية كي يتمّ فصلها وفكّ ارتباطها عن السياسات الأميركية، ومن ثم إعادة تطبيقها بشكل عام على نطاق عالمي. يبرز هنا مفهوم جورج أورويل عن «اللغة الجديدة» أو «نيوسبيك». فلنأخذ المثال الرئيس للمفهوم الماركسي للإمبريالية المرتبط مركزياً منذ القرن الثامن عشر بالرأسمالية والدول الرأسمالية الصناعية، في سعيها للربح عبر نهب موارد الدول الأخرى بينما تهيمن عليها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

فبحلول الثمانينيات والتسعينيات، غدا بعض المعلّقين القوميين الأميركيين (وأغلبية المعلّقين والأكاديميين الأميركيين، بمن فيهم المعلّقون اليساريون، أكثر قومية من الأكاديميين في أيّ بلد آخر في العالم)، يعترفون بأن بلدهم قد يكون إمبريالياً، لكنهم استمروا في تطبيق المفهوم في المقام الأول على الاتّحاد السوفييتي، والتي كان ريغان يشير إليه، كما كان يفعل أيضاً نعوم تشومسكي، باسم «إمبراطورية الشر». ونتيجة هذا الخلط المتعمّد بين مفهوم «الإمبريالية» و«الهيمنة» دولة على دولة أخرى، تمّ في الآونة الأخيرة توجيه اتّهامات أميركية بالإمبريالية إلى روسيا والصين أو حتى إيران! رغم ذلك، يعبّر أكاديميون أميركيون عن قلقهم من قيام دونالد ترامب بتغيير معاني المصطلحات الليبرالية، غير آبهين بالمشروع الأميركي الأوسع منذ الأربعينيات.

أمّا حقيقة أنه كان لدى جميع حلفاء الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية، خلال الحقبة السوفييتية، معدّل دخل الفرد ذاته، أو حتى أعلى من دخل الفرد السوفييتي، وكانوا في كثير من الأحيان مدعومين اقتصادياً من السوفييت الذين قاموا باستيراد سلعهم الصناعية، وبتصدير المواد الخام إليهم بخلاف نمط العلاقات الإمبريالية، فإن ذلك لم يبدّد تلك الاتّهامات الخبيثة والجاهلة. في الواقع، لطالما تحدّث جنود الحرب الباردة الغربيون قبل وبعد ريغان، عن إخضاع جمهوريات لاتفيا وليتوانيا وإستونيا إمبريالياً بعد ضمّها إلى الاتّحاد السوفييتي، في عام 1940، على الرغم من أن الجمهوريات السوفييتية الثلاث كانت حتى انهيار الاتّحاد السوفييتي، تتمتّع بنصيب أعلى من دخل الفرد من باقي الجمهوريات السوفييتية الأخرى. فإذا كانت البلدان الواقعة تحت نير الإمبريالية الأميركية، والتي يشكّل دخل الفرد فيها نسبة ضئيلة للغاية من معدّل دخل الفرد في الولايات المتّحدة، ستشهد ارتفاعاً في دخلها إلى ما يماثل دخل الفرد في الولايات المتحدة أو أعلى منه، يمكن للمرء عندئذ أن يتحدث عن التكافؤ بين «إمبريالية» السوفييت المزعومة والإمبريالية الأميركية الحقيقية والفعلية حول العالم. أما الترويج لأمثلة كدولة الكويت أو سنغافورة ذات معدلات الدخل العالية لمواطنيها (والتي تحرم منها الأعداد الكبيرة من العمّال الأجانب في كلا البلدين)، فذلك لا يثبت العكس.

تشمل المفاهيم اليسارية المركزية الأخرى منذ الثورة الفرنسية مفهوم «الديموقراطية». وتتكلّم الولايات المتحدة ومثقفوها القوميون بلا خجل عن الولايات المتحدة، وكأنها دولة ديموقراطية منذ تأسيسها في عام 1776. ويبدو أن قرنين من النهب الاستعماري والإبادة الجماعية الجسدية والثقافية للأميركيين الأصليين أو الهنود الحمر (الذين لم يتمّ اعتبارهم مواطنين حتى عام 1924)، ولم يتمكنوا من التصويت إلا بعد عام 1948)، وقرن من العبودية يتبعه قرن من الفصل العنصري، وقرن ونصف من حرمان النساء من حق الاقتراع، ليست ممّا يمكنه التأثير على هذا التعريف.

في حين كانت الولايات المتحدة في الواقع ليست أكثر من «ديموقراطية الأسياد البيض والذكور» في تلك الفترة، فليس هذا هو ما تعنيه كلمة «ديموقراطية» لبقية العالم، ناهيك عن بقية الشعب الأميركي المستبعد من هذه «الديموقراطية» المذكورة. صحيح أنه في فترة ما بين عامي 1965 و 2001، يمكن للمرء أن يصف الولايات المتحدة بأنها كانت «ديموقراطية» عنصرية وجنسوية معتدلة في مستوى قمعها السياسي، لكنّها عادت إلى كونها «ديموقراطية» عنصرية أكثر قمعية منذ ذلك الحين.

ومع ذلك، فإنّ مستوى التطرّف في القومية الأميركية وصل إلى حد أن يتحدث كل من باراك أوباما وهيلاري كلينتون بإعجاب عن «أبائنا المؤسسين» و«بأننا أقدم ديموقراطية في العالم». «ديموقراطية» استبعدت كليهما بحكم الواقع. ولفهم المفارقة في أقوالهما، لك أن تتخيّل أن يعلن نيلسون مانديلا، بأن مؤسسي جنوب أفريقيا العنصريين، في عام 1910، أو مؤسسي نظامها للفصل العنصري، في عام 1948، هم الآباء المؤسسون للديموقراطية في جنوب أفريقيا، والتي «تطوّرت» لتشمل السود بعد عام 1994!

أما الخطابان، الأميركي والأوروبي، اللذان لا ينفكّان يصفان البيض الأوروبيين والأميركيين، الذين قتلوا عشرات الملايين من الناس واستعبدوا عشرات الملايين غيرهم وقاموا بتعذيبهم بأشد الطرق وحشية، بأنهم «متحضّرون»، فيما يصفان الشعوب التي تم استعبادها واضطهادها حول العالم والتي تناضل من أجل التحرر بـ«البرابرة»، فهما جزء لا يتجزأ من المشروع الأميركي. في واقع الأمر، لقد تمّ إفراغ مصطلحات كالعنصرية . التي شأنها شأن الإمبريالية كانت مرتبطة بالقوة والسلطة السياسية والاقتصادية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة . من معانيها وتطبيقها بشكل عام على باقي العالم. ففجأة، إذا كان لشخص غير أبيض وجهات نظر مسيئة للأوروبيين والأميركيين البيض، يوصم هذا الشخص بالـ«عنصرية». لكن مفهوم العنصرية الأوروبية والأميركية البيضاء، لا يرتبط فقط بالثقافة العنصرية المرعبة والمنتشرة على نطاق واسع في هذه المجتمعات، بل بمأسسة هذا التحيّز ورسوخه في المؤسسات السياسية والاقتصادية للسلطة التي تحرم الناس من الحقوق المتساوية بناءً على التحيّز العنصري، بما في ذلك الحق في العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، والتمييز ضدهم في القانون وإخضاعهم لقمع شُرطي صارم، وما إلى ذلك. ولكن ليس هنالك دولة أو شعب غير أبيض لديه القدرة على قمع البيض كمجموعة أو كشعب، حتى وإن تبنّوا آراء متحيّزة ضد البيض. ففي حين كانت إدانة العنصرية دائماً مرتبطة أساساً بمؤسسات السلطة، فإنّ المعنى الإمبريالي والنيوليبرالي الجديد للعنصرية قد حوّلها إلى مجرّد تحيّز شخصي لا أكثر.

> تتكلّم الولايات المتحدة ومثقفوها القوميون بلا خجل عن الولايات المتحدة، وكأنها دولة ديموقراطية منذ تأسيسها في عام 1776

في واقع الأمر، فإنّ مستوى التطرّف في القومية الأميركية وصل إلى حد أن يتحدث كل من باراك أوباما وهيلاري كلينتون بإعجاب عن «أبائنا المؤسسين» و«بأننا أقدم ديموقراطية في العالم». «ديموقراطية» استبعدت كليهما بحكم الواقع. ولفهم المفارقة في أقوالهما، لك أن تتخيّل أن يعلن نيلسون مانديلا، بأن مؤسسي جنوب أفريقيا العنصريين، في عام 1910، أو مؤسسي نظامها للفصل العنصري، في عام 1948، هم الآباء المؤسسون للديموقراطية في جنوب أفريقيا، والتي «تطوّرت» لتشمل السود بعد عام 1994!

أما الخطابان، الأميركي والأوروبي، اللذان لا ينفكّان يصفان البيض الأوروبيين والأميركيين، الذين قتلوا عشرات الملايين من الناس واستعبدوا عشرات الملايين غيرهم وقاموا بتعذيبهم بأشد الطرق وحشية، بأنهم «متحضّرون»، فيما يصفان الشعوب التي تم استعبادها واضطهادها حول العالم والتي تناضل من أجل التحرر بـ«البرابرة»، بالقاضي الأميركي الأسود في المحكمة العليا الأميركية كلارنس توماس، الذي يتبنّى الآراء العنصرية النيوليبرالية ضد السود، يحرمه من فعاليته، وهلم جرّا وهكذا دواليك.

ومن ناحية أخرى، بحسب العديد من موظّفي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في العالم الثالث، الذين يتم تقديمهم على أنهم «نشطاء»، يجب أن تُنسب الفعالية إلى أولئك الذين يدّعون أنهم يقاومون المؤسسات والسلطة السياسية المحلية، والذين يتمّ دعمهم في مساعيهم من قبل المنظمات غير الحكومية الغربية دون غيرهم، بينما يَعتبرون اتّهام أولئك الذين يتعاونون مع المؤسسات الإمبريالية والمنظمات غير الحكومية بالتواطؤ والتعاون مع الإمبريالية، بأنه عبارة عن «حرمانهم» من الفعالية، في حين أن اتّهام هؤلاء بالتواطؤ هو في الواقع اعتراف وإقرار بفعّاليتهم كمتعاونين. وفي الوقت نفسه، يتم إنكار فعّالية أولئك الذين يقاومون الإمبريالية الأميركية في بلادهم بشكل روتيني من قبل «النشطاء» المتحيزين للغرب، والذين يصفونهم بأنهم مجرّد «عملاء» لـ«إمبريالية» روسية أو صينية أو إيرانية مزعومة.

أصبح هذا الخطاب في الصحافة العربية والإعلام التلفزيوني ـ المملوكة حصرياً تقريباً لهذا النظام أو الأمير الخليجي أو ذاك . هو المسيطر. ويُفتح باب جهنم على من تسوّل له نفسه التشكيك في المعاني المهيمنة الجديدة وتلصق به جميع أنواع الاتّهامات وتُكال له أقذع الشتائم، خصوصاً من قبل مجنّدي الثقافة الإمبريالية الجديدة على وسائل التواصل الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى خطاب «الشرعية»، فنجد مثلاً قادة انقلاب «فتْح» في السلطة الفلسطينية، الذين استولوا على الضفة الغربية في عام 2007، وإزاحوا «حماس» المنتخَبة من الحكومة، على أنها الجهة «الشرعية»، بينما «حماس» التي دافعت عن حكومتها المنتخبة في غزة ضد قادة الانقلاب غير الشرعيين يتم تصويرها بأنها «استولت» على غزة من الحكومة «الشرعية» للسلطة الفلسطينية. وهكذا أيضاً، يصبح البلطجي الفنزويلي شبه المجهول خوان غوايدو الزعيم «الشرعي» لفنزويلا، بينما يصبح القادة المنتخَبون الفعليون للبلاد «غير شرعيين»، كما يصبح الرئيس البوليفي المنتخَب، إيفو موراليس، غير شرعي، في حين أن قادة الانقلاب المجرمين المدعومين من الولايات المتحدة الذين طردوه من السلطة يصبحون الحكام الشرعيين.

تتضمّن استراتيجية تحويل معنى المفاهيم السياسية وتخريب الثقافة السياسية العالمية، عموماً، مصطلحات مثل مصطلح «ثورة»، الذي يعزى إلى أي تظاهرات جماهيرية ضد حكومة تستعديها الولايات المتحدة، ومصطلح «الإرهاب»، الذي يصف أيّ عمل يقوم به مسلمون يستهدف المصالح الأميركية، عسكرية كانت أم مدنية، ولكن ليس عندما يرتكب أبيض أعمالاً مماثلة، ومصطلح «الأيديولوجيا» حيث يتّهم أي شخص ينتقد السياسة الإمبريالية الأميركية والغربية بالـ«أيديولوجيّة»، في حين يوصف أولئك الذين يدعمونها بـ«الموضوعيين» و«العقلانيين» و«البراغماتيين» و«المعتدلين».

يمكن قياس نجاح هذا المشروع الأميركي بعدد المثقفين المتحوّلين من اليسار القديم إلى اليسار الجديد، داخل الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم، والذين يستخدمون اليوم هذه المعاني التي تفرضها الولايات المتحدة، ويصرّون في الوقت نفسه على وصف أنفسهم بأنهم «يساريون». فمصطلح «اليسار» هو المصطلح الذي خضع لأكبر عملية تحوّل في المشروع الأميركي. فاليوم، يشير مصطلح «يساري» إلى كلّ من يناصر المعاني الأميركية الجديدة لهذه المجموعة القديمة من المفردات اليسارية القديمة، في حين تتمّ إدانة أولئك الذين ما زالوا يصرّون على فضح هذا المشروع الثقافي الأميركي المتسلّط، بأنهم «مناهضون لليسار» إن لم يكونوا رجعيين تماماً.

أهلاً ومرحباً بكم في النظام الإمبراطوري الجديد!

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية»، جداول للنشر، بيروت (2018) و«آثار استعمارية: تشكّل الهوية الوطنية في الأردن»، دار مدارات، القاهرة (2019).

(Shutterstock)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسوتوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500
01759597
ص. ب 5963/113
■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500
■ التوزيع
شركة الأوائل
ش. م. م 01 ـ 666314
03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

عبد الناصر وعصره... مراجعات صنع الله إبراهيم

عبد الله السناوي *

«لماذا تدافع عمّن سجنك لخمس سنوات؟». كان ذلك سؤالٌ طارده عبر السنين والعقود، مستغرباً دفاعه، بحماسة بالغة، في أي محفل، وفي كل وقت، عن جمال عبد الناصر. في تصريحاته، كما في أعماله الروائية، لم يتراجع يوماً، ولا غيّر أفكاره بيوم آخر، لكن لم يُتَح له أن يعبّر عن كامل وجهات نظره في الرجل وعصره، كما فعل في روايته الجديدة «1970». الرواية أقرب إلى مناجاة طويلة مع رجل رحل قبل نصف قرن، يخاطبه كأنه يسمع، يراجع معه مواطن الخلل في تجربته التي أفضت إلى الانقضاض عليها، ينقده بقسوة أحياناً ويعاتبه أحياناً، ولا يخفي محبّته وتماهيه مع عذابه الإنساني في مرضه، الذي لم يتح له فرصة التقاط أنفاس تحت وطأة تدافع الحوادث والأزمات.

شأن أغلب روايات صنع الله إبراهيم، فهو يعتني بالتسجيل، كأنه يرسم بالأخبار والوقائع، يوماً بيوم، صورة تلك السنة، أزماتها وتحدياتها والأحوال الثقافية والفنية فيها، تكاليف المعيشة والإعلانات المنشورة، حرب الاستنزاف وشهدائها، المقاومة الفلسطينية والانقضاض عليها في «أيلول الأسود». العمل الروائي يكتسب قيمته من فنيّته، وما ينطوي عليه من فلسفة حياة، ليس هو موضوعاً في التحليل السياسي ولا تأريخاً لمرحلة، غير أن التاريخ بصراعاته وتناقضاته مادة ثرية للدراما.

عندما أُدخل السجن في الثانية والعشرين من عمره، كان يدرس القانون في كلية الحقوق، ويعمل موظفاً في مكتب ترجمة حتى يواصل تعليمه. رأى بعينيه الوقائع المشينة لمقتل المفكر اليساري شهدي عطية الشافعي، تحت الضرب المبرح في معتقل «أبو زعبل»، يوم 17 حزيران / يونيو 1960. لأسباب تتعلّق بضعف بنيته الجسدية، جرت تنحيته على جنب حتى لا تزهق روحه من أول ضربة. رفض الإدلاء بأقواله أمام سلطات الأمن خشية على حياته، وتحدث بما رأى أمام النيابة العامة بشجاعة. نصوص التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة واطلعت عليها، تروي القصة بأدق تفاصيلها، حيث جرى ضرب شهدي بين صفّين من الضباط والجنود، بالتناوب عليه، حتى فاضت روحه أمام نحو ثلاثين من رفاقه، الذين تلقّوا بدورهم ضرباً قاسياً.

استقرّت التجربة في وجدان صنع الله إبراهيم بكل آلامها، غير أنها لم تمنعه من أن يرى عمق التحوّلات في مجتمعه ولا تناقضات المشروع مع نظامه. وعند استعادته مع عبد الناصر، في روايته، ما حدث داخل المعتقلات من حوارات وتفاعلات، أجاب عن السؤال الذي يستغرب دفاعه عمّن سجنه: «ما قمت به من إجراءات تجاوزت ما كانوا يطالبون به، وفاقت في أحيان كثيرة أقصى أحلامهم، بل ولم تكن قد خطرت لهم ببال، من أول تأميم الشركات الكبرى وإشراك العمّال في إدارتها، إلى تخفيض إيجارات المساكن ومنع الفصل التعسّفي للعمّال، فضلاً عن تصدّيك بصلابة للأطماع الاستعمارية والمخططات الرجعية، ما دعم اتجاه بعضهم (حدتو ـ بالتحديد)، إلى اعتبارك من الوافدين الجدد إلى معسكر الاشتراكية المتنامي». شيء من المناجاة المماثلة سبقه إليها يوسف إدريس، في قصته القصيرة، «الرحلة»، التي نُشرت في صحيفة «الأهرام»، قبل وفاة عبد الناصر بثلاثة أشهر، كأنه يقرأ في كتاب مفتوح متوقّعاً قرب رحيله. «وداعاً يا سيدي، يا ذا الأنف الطويل، وداعاً». «لماذا كنّا نختلف؟ لماذا كنت تصرّ وتلحّ على أن أتنازل عن رأيي وأقبل رأيك؟ لماذا كنت دائماً أتمرّد؟ لماذا كرهتك في أحيان؟ لماذا تمنيت في لحظات أن تموت لأتحرّر؟ مستحيل أن أكون نفس الشخص الآن الذي يدرك أنه حر، الحرية الكاملة بوجودك معه، إلى جواره، موافقاً على كل ما يفعل». «تصور، يريدونك أنت الحي جثة يدفنونها... مستحيل. يقتلونني قبل أن يأخذوك، ففي أخذك موتي، في اختفائك نهايتي، وأنا أكره النهاية كما تعلم... أكرهها أكرهها».

إنه إلهام الأدب وروح التراجيديا، التي تتوقع شيئاً ما غامضاً يحدث فجأة والتوحّد مع بطله. بالتكوين السياسي، لم يكن يوسف إدريس ناصرياً، تماماً مثل صنع الله إبراهيم. وبالتجربة الإنسانية، فقد عارضه ودخل سجونه، قبل أن يعاود النظر في تجربته ويدافع عنها، وهو ما حدث مع صنع الله إبراهيم الأحدث جيلاً.

باعتراف إدريس، في قصته القصيرة، فقد كان يتمنّى أن يموت عبد الناصر حتى يتحرّر ويجاهر بأنه كان يكرهه، فإذا به قرب ما استشعر أنها النهاية يتوحّد معه، ويعلن استعداده للقتال حتى لا يصلوا إليه. الموقف ذاته تبنّاه أدباء كثيرون، انتسبوا بدرجة أو بأخرى إلى اليسار، مثل الشعراء صلاح عبد الصبور، وفؤاد حداد، وعبد الرحمن الأبنودي، وأحمد فؤاد نجم، الذين أدخلوا السجون لفترات من حياتهم.

بأي نظر موضوعي، فإنّ الفارق بين الكراهية المقيتة والمحبة الغامرة هو حجم الإنجاز الاجتماعي، الذي تحقّق بين عامي 1954 و1970، وحجم ما حلّق في الأفق العام من آمال وأحلام لامست عمق اعتقاد جيل الأربعينيات الذي ينتسب إليه إدريس. على الطريق ذاته، مضى صنع الله إبراهيم، ابن جيل الستينيات، في الدفاع عن عبد الناصر، من دون أن ينسب إليه مرة واحدة أي تعبير يُشتمّ منه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أيّ كراهية.

كانت أزمة مارس 1954 ذروة الصدام بين رجل يوليو القوي وتنظيم «حدتو»، الذي انتسب إليه صنع الله مطلع شبابه. بعدها راجع أغلب كوادره مواقفهم، وتسامى أغلبهم عن مرارة تجربة السجن، والتحقوا بتجربة «يوليو»، ودافعوا عنها بعد غروبها. لم يجر الصدام بين «يوليو» و«حدتو»، في فراغ سياسي، ولا تلخّصت أسبابه في «أزمة مارس» وسوّالها عن الطريق الذي يجب أن تنتهجه مصر: الديموقراطية أم الثورة؟ عودة القوى القديمة أم المضيّ قدماً في تغيير المعادلات الاجتماعية والاستراتيجية؟ كانت هناك أزمات أخرى استدعت الصدام، بينها الموقف من القضية الفلسطينية: هل هي قضية وجود تخصّ العرب جميعهم ويرتبط بها المصير العربي، أم أنه يمكن حلّها بوحدة الطبقة العاملة في فلسطين المحتلة بين العمال اليهود والعرب؟ خضعت تلك النظرة لتأثير اليهود المصريين، الذين ساعدوا في تأسيس التنظيمات الشيوعية، وتصدّروا مراكزها القيادية، كما لنفوذ الاتحاد السوفياتي عليها. جرت صدامات وصراعات وانشقاقات داخل التنظيمات الشيوعية حول هذه النقطة بالذات. وفي نهاية المطاف، حُسمت التوجهات لصالح الرؤية التي تبنّتها «يوليو» بالانحياز إلى عروبة فلسطين، وحق شعبها في التحرّر الوطني.

جرى استدعاء الصدام مرات ثالثة ورابعة، على خلفية الموقف من الوحدة السورية ـ المصرية، التي ناهضها الحزب الشيوعي السوري، والصراع بين القوميين العرب والشيوعيين على السلطة في العراق، وقد كان دموياً. وباختلاف المواقع والمواقف، تصاعدت المواجهات وجرت اعتقالات في مصر. ومع بدء التحوّل الاشتراكي، اختلف البينة العامّة، فحلّت الأحزاب الشيوعية نفسها، واندمج أفضل مفكريها وكوادرها في بنية «التنظيم الطليعي»، وهو جهاز سري أنشئ داخل الاتحاد الاشتراكي بهدف تطويره وفرز عضويته. لم يتسنّ لذلك الهدف أن يتحقق بالصورة التي راهن عليها عبد الناصر. فكأي حزب سلطة، مفتوح أو طليعي، إنه مطمع لكل أصحاب المصالح.

في المناجاة مع عبد الناصر، تبنّى صنع الله إبراهيم رؤية «حدتو» مع شيء من المراجعة، انتقد وعاتب، لكنّه في آخر جملة من روايته لخّص قسوة الدراما في تجربته، وعمّق أمله في المستقبل: «خذلت نفسك وخذلتنا... ثم ذهبت، وذهبت معك مقدرات الأمة وآمالها... إلى حين!».

*كاتب وصحافي مصري

العراق

بدء التحضيرات لـ«مليونيّة بغداد»

الاحتلال يسعى لتبديل جلده: فلنعمل تحت راية «الناتو»!

بغداد ـ **الأخبار**

ستكون العاصمة العراقية بغداد، صباح الجمعة الواقع في الـ24 من كانون الثاني/ يناير الجاري، على موعد مع «التظاهرة المليونية» المنْدّدة بالاحتلال الأميركي للبلاد، وانتهاكاته المتكرّرة لسيادتها. زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، أعلن ذلك بالأمس، مشدداً - في توصياته - على «رفع العلم العراقي فقط، وارتداء الأكفان، وحصر الهتافات ضد الاحتلال». وقال:

> **أبلغ الأميركيون بأن «الناتو» مشمولٌ بالقرار البرلماني الداعي إلى انسحاب قوات «التحالف»**

«نتظاهر في سوح الإصلاح، الذي بذلنا من أجله الغالي والنفيس»، واصفاً «من يتظاهر في سوح الإصلاح» بأنهم «إخوتنا، هدفنا هدفهم، ومطلبنا مطلبهم... فالمحتلّ سيّد الفاسدين»، في محاولة لتطمين شريحة من المتظاهرين في «ساحة التحرير» وغيرها (بعيداً من المتماهين مع أجندات السفارة الأميركية والعواصم الخليجية).

يريد الصدر - ومَن معه من القوى والأحزاب المؤيدة لخيار المقاومة - حشد أكبر جمهور ممكن، وإعلاء الخطاب المناهض للاحتلال الأميركي، الذي يعمل في المقابل على ترويج خطاب يُضعف الصبغة الوطنية لقضية إنهاء الاحتلال، ويُحيي النزعات التقسيمية - الانفصالية، وفي الوقت نفسه يهدّد بفرض عقوبات مالية على العراق أو مصادرة ودائعه، ومنعه من اقتناء أيّ منظومة من شأنها حماية السيادة (ترفض واشنطن

أحدث دم المهندس وسليماني «صدمة» للنهوض (الأخبار)

إبرام بغداد صفقة مع موسكو لشراء منظومة الدفاع الجوي «أس 400» المتطورة). وفي انتظار موقف «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) يوم غد الجمعة إزاء دعوة الصدر وحلفائه (الخطبة الأخيرة رفضت أيّ «دور للغرباء في قرارات الشعب»، ما فُسّر على أنه رفض لأيّ دور أميركي في العراق)، تجري تحضيرات لـ«المليونية» المرتقبة، والتي أعلن عنها مبكراً بهدف إفساح المجال أمام أكبر عملية تحشيد ممكنة.

ودعا الصدر، في بيانه، إلى «الاستعداد لباقي الاحتجاجات السلمية كالاعتصام والإضراب عن الطعام وغير ذلك»، في إشارة إلى أن الفعّاليات المناهضة للاحتلال لن تتوقف عند «المليونية»، بل ستعقبها خطوات تصعيدية شعبية، توازي الخطوات الرسمية الحكومية في تنفيذ القرار البرلماني الداعي إلى انسحاب القوات الأميركية. الأخيرة - وفق المعطيات - تسعى إلى الالتفاف على القرار البرلماني وجهود رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، بالقول إن القرار ملزمٌ لقوات «التحالف الدولي»، أما «قوات الناتو» (حلف شمالي الأطلسي) فغير معنية بذلك. وفي هذا الإطار، أُبلغ الأميركيون بأن «الناتو» مشمولٌ بالقرار، بعد محاولة «فاشلة» من قِبَل القيادة الأميركية لنقل إمرة قواتها المنتشرة في العراق من «التحالف» إلى «الناتو». وفي حال فشل الجهود الدبلوماسية العراقية والضغوط الشعبية، فإن القوات الأميركية التي يبلغ عديدها 10 آلاف عسكري وفق الإعلام الأميركي، جلّها منتشرٌ في «قاعدة عين الأسد» غربي البلاد، إضافةً إلى 15 ألف آخرين بين موظفين ومتعاقدين وشركات أمنية، سيكونون في مرمى الفصائل، التي يبدو أنها تنتظر مآلات تلك الجهود، على قاعدة أن الدخول في مواجهة مباشرة/ حرب استنزاف مع قوات الاحتلال سيراعي «حساسية» الوضع الداخلي ودقّة المرحلة، وسيكون خياراً أخيراً.

إذاً، دخل العراق - شعبياً - في مواجهة صريحة مع الأميركيين. دَمُ نائب «رئيس هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، وقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الفريق قاسم سليماني، أحدث «صدمة» دافعة للنهوض، بتعبير أكثر من مصدر متابع. هذا «النهوض» ليس محصوراً - فقط - بالصعيدين السياسي والميداني، بل يشمل أيضاً إنتاج آليات عمل جديدة لفصائل المقاومة و«الحشد»، الذي يدخل شهراً من «التنظيم الهادئ»، من شأنه أن يسفر عن بلورة صيغة جديدة له، تطاول وجوهاً قيادية من جهة، وتعكس تمثّل «الحشد» بمشروع المهندس ورؤيته لمؤسسة أمنية - عسكرية باتت جزءاً من معادلة إقليمية تجتاز الحدود العراقية من جهة أخرى.

مقالة تحليلية

الثلاثي الأوروبي
شريك ثانوي في الحرب

وليد شرارة

أوروبا ليست مجرد «عملاق اقتصادي وقزم سياسي» كما درج بعض الخائبين من إمكانية تحوّلها إلى قطب دولي مستقل على القول، بل هي ما زالت مجرّد شريك ثانوي تابع للولايات المتحدة وسياساتها العدوانية في أكثر من بقعة من العالم.

قرار الثلاثي الأوروبي، الفرنسي - الألماني -البريطاني، بتفعيل «آلية فض النزاع»، في الاتفاق النووي مع إيران، مثال جديد يضاف إلى العديد من الأمثلة الأخرى كدعم محاولة غوايدو الانقلابية في فنزويلا، وكذلك الانقلاب على الرئيس المنتخب إيفو مورالييس في بوليفيا، والانسياق خلف فرضية «التهديد الصيني» التي تروّجها الولايات المتحدة. وعندما أراد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مثلاً، تسويغ بداية التقارب بين بلده وروسيا، أعلن أن بين أبرز دوافعه لذلك هو «منعها من الارتماء في أحضان الصين». هذا ما يفسّر تأكيده أمام الرئيس بوتين لمرّات عديدة أن روسيا «قوة أوروبية»، بعدما قامت السياسات الأوروبية لعقود طويلة على اعتبارها الخطر الأكبر. السعي لإبعاد روسيا عن الصين هدف أميركي - أوروبي مشترك، وماكرون في هذا الشأن يسير على هدى ترامب.

لا يعني هذا الكلام عدم وجود خلافات جدّية بين الأوروبيين والأميركيين حول المناخ أو حول العلاقات البينية الاقتصادية والتجارية أو توتّر فعلي من الإهانات المتكرّرة التي يوجّهها ترامب للقارة الأوروبيين وتهديداته المستمرة بالخروج من «الناتو» وسحب حمايته لـ«القارة القديمة». هذا التوتّر هو الخلفية الفعلية لكلام ماكرون عن «الموت الدماغي» لحلف «الناتو» ولتصريحات أكثر من مسؤول ألماني عن ضرورة التفكير في دفاع أوروبي مشترك ومستقل. لكن الأزمات الدولية، والأزمة الأميركية - الإيرانية دولية من الدرجة الأولى، تكشف المواقف والسياسات الحقيقية للجميع الأطراف المعنيين بها. ما تظهره الأزمة الأميركية - الإيرانية، وغيرها من الأزمات المذكورة سالفاً، هو أن الدول الأوروبية الرئيسية تسارع إلى الاصطفاف خلف الولايات المتحدة عند وقوع أيّ مواجهة بينها وبين قوى دولية أو إقليمية غير غربية، لأنها تعتبر أن أي هزيمة للأولى ستسرّع مسار ضمور نفوذ الغرب التاريخي وصعود دور هذه القوى. النخب الأوروبية الحاكمة، وقطاعات من مجتمعاتها، تفضل الشراكة مع حليف نزق ومختل كترامب لمحاولة الحفاظ على الهيمنة الغربية، على المغامرة بالقبول بالانتقال نحو عالم ما بعد الغرب، الذي يُكثر المسؤولون الروس والصينيون الحديث عنه، والذي يثير هلعاً لا يمكن إخفاؤه في واشنطن ولندن وباريس وبرلين وغيرها من العواصم التي ما زالت تحن إلى الزمن الإمبراطوري الآفل.

مقاربة أوروبية منحازة للمواجهة الأميركية - الإيرانية

جميع التحليلات الجدّية لخلفيات المواجهة المحتدمة بين واشنطن وطهران، بما فيها تلك المقدّمة من قبل أعداء لإيران كدايفيد فروم مثلاً، تردّ أصلها إلى الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول «5 + 1» بمعزل عن الأسباب التي تورد لها لتبرير أو تفسير هذه الخطوة. استنكر الأوروبيون هذا الانسحاب عند حصوله، وحذّروا من تبعاته الخطرة، وأخذوا ينسّقون مواقفهم مع روسيا لمحاولة ثني الإدارة الأميركية عن قرارها. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سافر إلى واشنطن لإقناع الرئيس الأميركي بالعدول عن مثل هذا القرار، قبل أن يعلن عنه رسمياً، معتمداً على علاقته الخاصة الودّية مع ترامب في بداية عهده، على عكس بقية الزعماء الأوروبيين. غير أن مساعي ماكرون وغيره باءت جميعها بالفشل.

لا شك في أن للأوروبيين ولجميع الدول الأخرى المستوردة للنفط من الخليج، كالهند واليابان والصين، مصلحة أكيدة في الحفاظ على الاستقرار في عامل آخر أسال لعاب الشركات الأوروبية التي تنحسر حصتها في الأسواق العالمية مقارنة بتلك الأميركية أو الصينية. منطقياً، كان على البلدان الأوروبية معارضة القرار الأميركي المتناقض مع مصالحها المفترضة والتعاون مع الصين وروسيا، وجميع الأطراف الأخرى المتضرّرة منه، للضغط على الولايات المتحدة وحملها على التراجع عن الانسحاب. لفهم الموقف الأوروبي الحالي الذي يبدو غير منطقي ومتناقض مع المصالح المشار إليها، ينبغي التذكير بحقيقة بديهية، وهي أن ما يحكم سياسة أي طرف، وتعريفه لمصالحه، هو موازين القوى. المصالح مفهوم مطاط ويعرّف وفقاً لموازين القوى. عندما كانت فرنسا، أو بريطانيا، قوة عظمى، أيام «المجد الاستعماري» كانت دائرة مصالحها ونفوذها تضم مناطق واسعة من آسيا وأفريقيا، لكنها راهناً قد تكون محصورة داخل حدودها. لا تملك الدول الأوروبية الإرادة السياسية أو القدرة على مواجهة الولايات المتحدة طالما بقيت متمسّكة بضرورة تثبيت دعائم الهيمنة الغربية في مواجهة «الآخرين» غير الغربيين. وفي هذه الحالة، تصبح مصلحتها هي التمسك بالشراكة مع الولايات المتحدة، ولو من موقع أدنى، لتستفيد مما ستنعم عليها به من مغانم وأرباح.

بدلاً من الضغط على الطرف الذي انسحب من الاتفاق، شرعت الدول الأوروبية في مهاجمة ومعاقبة الطرف الذي التزم به، أي إيران. واليوم، عندما تفعّل «آلية فض النزاع» في هذا الاتفاق، ما يعني إمكانية العودة في مرحلة قادمة إلى مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فهي تشارك في الحرب الأميركية - الإسرائيلية الدائرة ضدها. لا يخفى على الدول الأوروبية أن المنطقة في حالة حرب انتقلت من مستوى منخفض التوتر إلى مستوى متوسّط، وهي اختارت أن تتخذ قرارها المشار إليه في هذا السياق. لن يجدي نفعاً أن يؤكد وزراء خارجية الثلاثي الأوروبي أنهم لا يشاركون في «الضغوط القصوى» لحفظ ماء وجه حكوماتهم وعدم الظهور بمظهر الأتباع. ما يثبته هذا التموضع الأوروبي، الذي يلي تموضعات أخرى مشابهة، هو أن الرهان على أن الفرص التي يتيحها السوق الإيرانيّ الضخم هو عامل آخر أسال لعاب الشركات الأوروبية التي تنحسر حصتها في الأسواق العالمية مقارنة بتلك الأميركية أو الصينية. منطقياً، كان على البلدان الأوروبية معارضة القرار الأميركي المتناقض مع مصالحها المفترضة والتعاون مع الصين وروسيا، وجميع الأطراف الأخرى المتضرّرة منه، للضغط على الولايات المتحدة وحملها على التراجع عن الانسحاب. لفهم الموقف الأوروبي الحالي الذي يبدو غير منطقي ومتناقض مع المصالح المشار إليها، ينبغي التذكير بحقيقة بديهية، وهي أن ما يحكم سياسة أي طرف، وتعريفه لمصالحه، هو موازين القوى. المصالح مفهوم مطاط ويعرّف وفقاً لموازين القوى. عندما كانت فرنسا، أو بريطانيا، قوة عظمى، أيام «المجد الاستعماري» كانت دائرة مصالحها ونفوذها تضم مناطق واسعة من آسيا وأفريقيا، لكنها راهناً قد تكون محصورة داخل حدودها. لا تملك الدول الأوروبية الإرادة السياسية أو القدرة على مواجهة الولايات المتحدة طالما بقيت متمسّكة بضرورة تثبيت دعائم الهيمنة الغربية في مواجهة «الآخرين» غير الغربيين. وفي هذه الحالة، تصبح مصلحتها هي التمسك بالشراكة مع الولايات المتحدة، ولو من موقع أدنى، لتستفيد مما ستنعم عليها به من مغانم وأرباح.

بدلاً من الضغط على الطرف الذي انسحب من الاتفاق، شرعت الدول الأوروبية في مهاجمة ومعاقبة الطرف الذي التزم به، أي إيران. واليوم، عندما تفعّل «آلية فض النزاع» في هذا الاتفاق، ما يعني إمكانية العودة في مرحلة قادمة إلى مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فهي تشارك في الحرب الأميركية - الإسرائيلية الدائرة ضدها. لا يخفى على الدول الأوروبية أن المنطقة في حالة حرب انتقلت من مستوى منخفض التوتر إلى مستوى متوسّط، وهي اختارت أن تتخذ قرارها المشار إليه في هذا السياق. لن يجدي نفعاً أن يؤكد وزراء خارجية الثلاثي الأوروبي أنهم لا يشاركون في «الضغوط القصوى» لحفظ ماء وجه حكوماتهم وعدم الظهور بمظهر الأتباع. ما يثبته هذا التموضع الأوروبي، الذي يلي تموضعات أخرى مشابهة، هو أن الرهان على أن الفرص التي يتيحها السوق الإيرانيّ الضخم هو عامل آخر أسال لعاب الشركات الأوروبية التي تنحسر حصتها في الأسواق العالمية مقارنة بتلك الأميركية أو الصينية. منطقياً، كان على البلدان الأوروبية معارضة القرار الأميركي المتناقض مع مصالحها المفترضة والتعاون مع الصين وروسيا، وجميع الأطراف الأخرى المتضرّرة منه، للضغط على الولايات المتحدة وحملها على التراجع عن الانسحاب. لفهم الموقف الأوروبي الحالي الذي يبدو غير منطقي ومتناقض مع المصالح المشار إليها، ينبغي التذكير بحقيقة بديهية، وهي أن ما يحكم سياسة أي طرف، وتعريفه لمصالحه، هو موازين القوى. المصالح مفهوم مطاط ويعرّف وفقاً لموازين القوى. عندما كانت فرنسا، أو بريطانيا، قوة عظمى، أيام «المجد الاستعماري» كانت دائرة مصالحها ونفوذها تضم مناطق واسعة من آسيا وأفريقيا، لكنها راهناً قد تكون محصورة داخل حدودها. لا تملك الدول الأوروبية الإرادة السياسية أو القدرة على مواجهة الولايات المتحدة طالما بقيت متمسّكة بضرورة تثبيت دعائم الهيمنة الغربية في مواجهة «الآخرين» غير الغربيين. وفي هذه الحالة، تصبح مصلحتها هي التمسك بالشراكة مع الولايات المتحدة، ولو من موقع أدنى، لتستفيد مما ستنعم عليها به من مغانم وأرباح.

بدلاً من الضغط على الطرف الذي انسحب من الاتفاق، شرعت الدول الأوروبية في مهاجمة ومعاقبة الطرف الذي التزم به، أي إيران. واليوم، عندما تفعّل «آلية فض النزاع» في هذا الاتفاق، ما يعني إمكانية العودة في مرحلة قادمة إلى مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فهي تشارك في الحرب الأميركية - الإسرائيلية الدائرة ضدها. لا يخفى على الدول الأوروبية أن المنطقة في حالة حرب انتقلت من مستوى منخفض التوتر إلى مستوى متوسّط، وهي اختارت أن تتخذ قرارها المشار إليه في هذا السياق. لن يجدي نفعاً أن يؤكد وزراء خارجية الثلاثي الأوروبي أنهم لا يشاركون في «الضغوط القصوى» لحفظ ماء وجه حكوماتهم وعدم الظهور بمظهر الأتباع. ما يثبته هذا التموضع الأوروبي، الذي يلي تموضعات أخرى مشابهة، هو أن الرهان على أن الفرص التي يتيحها السوق الإيرانيّ الضخم هو عامل آخر أسال لعاب الشركات الأوروبية التي تنحسر حصتها في الأسواق العالمية مقارنة بتلك الأميركية أو الصينية. منطقياً، كان على البلدان الأوروبية معارضة القرار الأميركي المتناقض مع مصالحها المفترضة والتعاون مع الصين وروسيا، وجميع الأطراف الأخرى المتضرّرة منه، للضغط على الولايات المتحدة وحملها على التراجع عن الانسحاب. لفهم الموقف الأوروبي الحالي الذي يبدو غير منطقي ومتناقض مع المصالح المشار إليها، ينبغي التذكير بحقيقة بديهية، وهي أن ما يحكم سياسة أي طرف، وتعريفه لمصالحه، هو موازين القوى. المصالح مفهوم مطاط ويعرّف وفقاً لموازين القوى. عندما كانت فرنسا، أو بريطانيا، قوة عظمى، أيام «المجد الاستعماري» كانت دائرة مصالحها ونفوذها تضم مناطق واسعة من آسيا وأفريقيا، لكنها راهناً قد تكون محصورة داخل حدودها. لا تملك الدول الأوروبية الإرادة السياسية أو القدرة على مواجهة الولايات المتحدة طالما بقيت متمسّكة بضرورة تثبيت دعائم الهيمنة الغربية في مواجهة «الآخرين» غير الغربيين. وفي هذه الحالة، تصبح مصلحتها هي التمسك بالشراكة مع الولايات المتحدة، ولو من موقع أدنى، لتستفيد مما ستنعم عليها به من مغانم وأرباح.

السودان

حسم سريع لـ«التمرد»
«حميدتي» يطيح رئيس «المخابرات»

الخرطوم ـ **مي علي**

من داخل مكتب رئيس «المجلس السيادي» السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، في القصر الرئاسي، شكّل رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، وأعضاء المجلس وقوى «الحرية والتغيير» غرفة لمتابعة الاشتباك مع عناصر «هيئة العمليات» التابعة لجهاز الأمن والمخابرات العامة، والذين سيطروا لساعات على مقارّ تتبع الجهاز في عدد من أحياء العاصمة الخرطوم. ونجحت قوة مشتركة من الجيش و«الدعم السريع»، في ساعة متأخرة من مساء أمس، في السيطرة على تمرد عناصر الهيئة المعروف أنها وحدة قتالية وتمتلك أسلحة متوسطة وصغيرة.

كانت ليلة «التمرد» مخيفة لسكان العاصمة، إذ سُمع دويّ الرصاص والمدفعية لساعات، قبل أن يتمكن الجيش من السيطرة على مباني جهاز الأمن في أحياء كافوري وسوبا، ومن حسم الوضع في ضاحية الرياض عبيد ختم شرقي الخرطوم (على مقربة من مطار الخرطوم) باستخدام الأسلحة الثقيلة، ما أسفر عن مقتل مواطنَين من أسرة واحدة جراء سقوط قذيفة في منزلهما.

وقالت «لجنة الأطباء المركزية» إن هناك اثنين آخرين قتلا وهما يتبعان القوات المسلحة، إلى جانب عدد من الإصابات. ووفقاً لوزير الدفاع، الفريق أول جمال الدين عمر، فإن لجنة من القوات المسلحة و«الدعم السريع» حاولت «التفاوض سلمياً مع المتفلّتين» لكنها لم تنجح، ولأن «أفراد هيئة العمليات أطلقوا النار عشوائياً اضطرت الجهات المختصة إلى إيقاف حركة الطيران». وأشار عمر إلى أنه تمّ تخيير أعضاء «هيئة العمليات» بعد حلّها، وفقاً للمادة 35 من الوثيقة الدستورية التي تقضي بإعادة هيكلة القوات، «بين دمجهم في الجيش أو الدعم السريع أو تسريحهم... جاء خيار غالبيتهم التسريح وصرف مكافآت نهاية الخدمة، التي اعترضوا على صغرها».

من جهته، لفت البرهان، بعد انتهاء الاشتباكات، إلى أن تجمهر المواطنين أدى إلى تأخر اقتحام مقارّ الأمن في ضاحية الرياض، مستدركاً: «رسمنا جدولاً للاقتحام ونفذنا الخطة بأقلّ الخسائر».

كما أعلن، في مقابلة على التلفزيون الرسمي، أن «مقارّ هيئة العمليات ستوضع تحت إمرة القوات المسلحة التي ستعمل على إخراج القوات من المناطق السكنية... مستقبلاً، الأمن ستكون مهمته جمع المعلومات ولا علاقة له بالسلاح». كما كشف عن سيطرتهم على 45 مدرعة عسكرية في وقت لا تمتلك فيه القوات المسلحة ذلك العدد، كما قال.

وأكد أخيراً أن القوات المسلحة «في خندق واحد مع الشعب، والانقلاب العسكري مرفوض... القوات المسلحة ليس لديها أطماع في السلطة»، مشيراً إلى أن التحقيقات ستطاول جميع المتورطين، إضافة إلى «تسريح ثمانية آلاف من عناصر هيئة العمليات من جملة 12 ألفاً».

أما الأكثر إثارة للانتباه، فهو سرعة اتهام قائد «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، رئيس جهاز «الأمن والمخابرات» الأسبق صلاح قوش، بالتخطيط للتمرّد، علماً بأن تكوين «هيئة العمليات» يُنسب إلى قوش. ووفق مصادر أمنية، فإن السبب في هجوم دقلو هو تهديد عناصر من الهيئة «الدعم السريع» بالكشف عن فيديوات توضح الجهة التي فضّت الاعتصامات وشاركت في قتل المتظاهرين. ولذلك، ألقى قائدها، «حميدتي»، باللائمة على مدير جهاز المخابرات الحالي، أبو بكر دمبلاب، بسبب «تراخيه في جمع سلاح تلك القوات وإغلاق مقارّها منذ إعلان حلّها قبل ستة أشهر».

وجرّاء هذا، تقدّم دمبلاب باستقالة شفهية إلى البرهان، الذي طلب منه تقديمها كتابة.

وفق التقديرات، فإن أقوى المرشحين لخلافة دمبلاب هو اللواء عثمان سيد أحمد، الشهير بـ«عثمان إنجليز». ويقول أحد الذين عملوا تحت قيادته في جنوب النيل الأزرق، العقيد الركن صلاح الكودة، لـ«الأخبار»، إن اللواء، عثمان «رجل مقاتل يعشق العسكرية، ويتمتع بكاريزما قوية ولا علاقة له بالإسلاميين... في حال آلت رئاسة المخابرات إليه، سيعمل على تصفية جميع الإسلاميين».

وكان الكودة قد اتهم الإسلاميين من النظام السابق بإحداث «البلبلة الأخيرة حتى تكون البلاد مهيأة لانقلاب يطيح حكومة الحرية والتغيير... الإسلاميون يدركون عدم رغبة الشارع فيهم، لكنهم يسعون بكلّ قوة إلى إطاحة حكومة حمدوك، وذلك بخلق خلل أمني يسمح بتدخل ضباط وطنيين بداعي إعادة الأمن المفقود».

رفض إيراني لمقترح جونسون

أوروبا تنضمّ إلى حملة ترامب: لاتفاق نووي جديد

وصل الاتفاق النووي الإيراني إلى أسوأ مرحلة في تاريخه. مع مطالبة باريس ولندن باتفاق نووي جديد تحت ضغط الحملة الأميركية. وفيما الأنظار في إيران تتجه غداً إلى المرشد علي خامنئي، الذي سيدلي بمواقف في خطبة صلاة الجمعة، التي يندر أن يوفّرها، أعلن المسؤولون الإيرانيون رفضهم القاطع للمقترح الأوروبي بالتفاوض على اتفاق جديد

بعد يوم على إعلان الترويكا الأوروبية، ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، اللجوء إلى «آلية فضّ النزاع» في الاتفاق النووي الإيراني، والذي ترافق مع تصريحات ترفض التصعيد، بدت هذه الدول أمس صريحة في الانخراط أكثر في الحملة الأميركية ضدّ طهران، من خلال تبني مشروع توقيع اتفاق نووي جديد. تصريحاتٌ أتت في وقت يتصاعد فيه الخلاف النووي مع طهران ويشتدّ التوتر بين الأخيرة وواشنطن، ما يظهر كمحاولة لإعلان انتقال أوروبا إلى المربع الأميركي بعد أشهر من التمايز عن الولايات المتحدة في ملف إيران واتفاقها النووي، وهو ما يضع الاتفاق في أسوأ مراحله منذ توقيعه عام 2015.

البداية كانت مع رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، الذي قال: «إذا كنّا سنتخلص منه (الاتفاق) فلنغيره ونستبدله باتفاق (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب». هذا الموقف حظي بترحيب من الممثل الأميركي الخاص بشأن إيران، برايان هوك، إذ قال إن واشنطن «سعيدة جداً» بتصريحات جونسون، ودعا ألمانيا وبريطانيا وفرنسا إلى الانضمام لجهود الولايات المتحدة في عزل إيران دبلوماسياً. وأمس، وإن بلهجة مختلفة، رأى وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لو دريان، في حديث أمام البرلمان الفرنسي، أن السبيل الوحيد لحلّ الأزمة الحالية يتمثّل في موافقة طهران على محادثات حول اتفاق جديد موسّع، وتخفيف الولايات المتحدة العقوبات تدريجياً. وقال إن الجهود التي تبذلها بلاده والشركاء الأوروبيون منذ أيلول 2017 للشروع في مفاوضات جديدة تشمل أنشطة إيران النووية بعد 2025 وبرنامجها للصواريخ البالستية وأنشطتها الإقليمية مقابل خفض العقوبات الأميركية هي السبيل الوحيد للمضي قدماً، مضيفاً أن «هذا البرنامج لا يزال قائماً وممكناً... إنه، اليوم، السبيل الوحيد للخروج من الأزمة».

بحسب ما رشح من معلومات من واشنطن، فإن خيار التصعيد الأوروبي ناجم عن تهديد وجّهه ترامب إلى الدول الأوروبية. إذ نقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أمس، أن إدارة ترامب هددت بفرض رسوم جمركية على واردات السيارات من أوروبا إذا لم تتم الدول الثلاث إيران رسمياً بخرق الاتفاق النووي، وهو ما قامت به بالفعل حين قابلت آخر خطوة إيرانية للتحلّل من التزامات الاتفاق رداً على الانسحاب الأميركي، بإعلانها تفعيل «آلية فض النزاع» التي قد تقود في النهاية إلى إعادة العقوبات على إيران. وفيما حظي التصعيد الأوروبي بترحيب إسرائيلي، استعجل وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، إعادة فرض العقوبات الدولية، متوقعاً أن يتم ذلك سريعاً. وقال: «أجريت مناقشات مباشرة جداً، كما فعل وزير الخارجية (مايك) بومبيو أيضاً، مع نظرائنا (الأوروبيين)»، وزاد: «اعتقد أنكم رأيتم الدول الأوروبية الثلاث وقد أصدرت البيان وفعّلت (آلية) فض النزاع. ونتطلّع إلى العمل معها بسرعة، وأتوقع إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة سريعاً».

> **«واشنطن بوست»: إدارة ترامب هدّدت بفرض رسوم على واردات السيارات من أوروبا**

مقابل التصعيد الغربي، خرجت التصريحات من طهران برفض صريح للمواقف الأوروبية. ورفض الرئيس حسن روحاني طرح جونسون، واصفاً ترامب بأنه دائم النكوص عن تعهداته، وقال: «لا أعلم كيف يفكر السيد رئيس الوزراء هذا في لندن، يقول دعونا نترك الاتفاق النووي ونفعّل خطة ترامب... إذا اتخذتم الخطوة الخطأ فسوف تضرّكم. اختاروا الطريق الصحيح: الاتفاق». من جهته، هاجم وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، المواقف الأوروبية، متهماً الترويكا بعدم المصداقية وبأنها كانت منهمكة بتنفيذ العقوبات الأميركية ليس إلا، ولم تفعّل آلية التبادل المالي. وزاد: «الدول الأوروبية الثلاث تتصور بأنها تعيش في القرن الـ19، حينما كانت تفرض آراءها على الدول الأخرى، كانت تكذب وتتملّص. إيران قامت بتفعيل آلية فضّ النزاع. أوروبا وليست إيران هي التي أفرغت الاتفاق النووي من مضمونه. نفذوا التزاماتكم التي على عاتقكم، ولو واحداً منها!». في غضون ذلك، شدد كلّ من روحاني وظريف على أن اغتيال الجنرال قاسم سليماني سيؤدّي إلى إخراج القوات الأميركية من المنطقة.

(الأخبار)

روحاني لجونسون: إذا اتخذتم الخطوة الخطأ فسوف نضرّكم (أ ف ب)

سوريا على الرغم من أنه لا إعلان رسمياً عن انهيار وقف إطلاق النار في إدلب، إلا أن الميدان يقول غير هذا. هجماتٌ نفّذتها المجموعات المسلحة في اليومين الأوّلين من الهدنة ضدّ مواقع الجيش السوري، تبعها بالأمس هجوم جوي مكثف شنّه الجيش والقوات الروسية ضدّ أهداف للمسلحين، بالإضافة إلى تقدم برّي طفيف، كلّ ذلك وضع الهدنة، التي أُعلنت قبل 3 أيام بين موسكو وأنقرة، على محكّ الانهيار

هجمات جويّة وبريّة
هدنة إدلب قائمة... إلى حين

لا تسقط هدنة إدلب؛ لا لشيء، سوى لأن طرفيها الأساسيين لا يريدانها أن تسقط. فلا الهجمات التي نفّذتها المجموعات المسلحة ضدّ مواقع الجيش في ريف إدلب الجنوبي في اليومين الأوّلين من الهدنة أسقطتها، ولا موجات القصف السورية - الروسية أمس أفضت إلى إعلان

> **شنّت طائرات إسرائيلية غارات جوية على مطار «T4» العسكري في محافظة حمص**

انتهائها واستئناف العمليات. مع ذلك، كان واضحاً تعمّد الجيش، مدعوماً بالطائرات الروسية، شنّ قصف مكثف على مواقع المسلحين وخطوط دعمهم في غالبية ريف إدلب الجنوبي الشرقي، حيث تركّزت العمليات قبيل الهدنة الأخيرة. وفي وقت متأخر من مساء أمس، تقدّمت قوات الجيش في ريف إدلب الشرقي، لتسيطر على قريتي نوحية شرقية وغربية شمال بلدة البرسة، بعد اشتباكات عنيفة مع المجموعات المسلحة في المنطقة.

وعلى رغم التصعيد الواضح أمس، أصرّ وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، على أن «هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار في إدلب، ولكن لا يمكننا القول إنه انهار». لكن وزير الدفاع، خلوصي أكار، أعلن أن تركيا تناقش «مع روسيا إنشاء منطقة آمنة في إدلب»، بحيث «يمكن للسوريين النازحين بسبب القتال قضاء فصل الشتاء» فيها، على حدّ تعبيره. وأشار أكار إلى أن «هجمات الحكومة السورية في المنطقة مستمرة على الرغم من وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ قبل ثلاثة أيام»، مضيفاً أن تركيا «تعمل على تعزيز نقطة مراقبة تحاصرها القوات السورية»، مؤكداً أن أنقرة لا تنوي سحب

لم يعلن بعد انهيار وقف إطلاق النار في إدلب، على رغم اشتعال الميدان أمس (أ ف ب)

قواتها من هذه النقاط. وكان رتل عسكري تركي قد دخل الى الأراضي السورية ليلة أول من أمس عبر معبر كفرلوسين في ريف إدلب الشمالي، ثمّ انقسم إلى قسمين: الأول اتّجه إلى نقطة المراقبة التركية في منطقة الراشدين غرب مدينة حلب، والثاني إلى نقطة المراقبة التركية في قرية تل طوقان في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، «بهدف التبديل»، بحسب تنسيقيات المسلحين. والتقى رئيس الأركان في الجيش التركي، الجنرال ياشار غولر، أمس، نظيره الأميركي، مارك ميللي، في العاصمة البلجيكية بروكسل، على هامش اجتماع رؤساء أركان الدول الأعضاء في «حلف شمالي الأطلسي» (الناتو). وقال المتحدث باسم الأركان العامة الأميركية، العقيد ديدي هلفهيل، في بيان، إن «رئيس الأركان الأميركي التقى الثلاثاء نظيره التركي في بروكسل، حيث تناولا الأوضاع الأمنية في سوريا، وأهمية التعاون التركي - الأميركي في المنطقة، ولا سيّما أن الولايات المتحدة تولي قيمة لعلاقاتها الاستراتيجية مع أنقرة».

على خطّ موازٍ، شنّت طائرات إسرائيلية، ليل أول من أمس، غارات جوية على مطار «T4» العسكري في محافظة حمص. واتهم مصدر عسكري سوري، وفق تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية «سانا»، الطيران الإسرائيلي بـ«شنّ عدوان جوّي على المطار العسكري». وقال المصدر إن الدفاعات الجوية السورية «تصدّت... للصواريخ المعادية وأسقطت عدداً منها»، مضيفاً أن الصواريخ جاءت من ناحية منطقة التنف، حيث القاعدة الأميركية، عند المثلث الحدودي بين الأردن وسوريا والعراق. ولم يُسجّل أيّ تبنٍّ إسرائيلي للعملية، فيما نقلت قناة «كان» العبرية عن وزير خارجية العدو بسرائيل كاتس قوله إن: «إسرائيل لم تعلن عن مسؤوليتها عن استهداف المطار العسكري السوري الليلة الماضية في حمص». وأشارت التقارير الأمنية السورية إلى أن «الطائرات الإسرائيلية استهدفت المطار ضمن حملة استهدافات دورية تقوم بها لمدرج محدّد في المطار، عندما تلاحظ نشاطاً عسكرياً لافتاً أو مريباً بالنسبة إليها». وكان «T4» قد تعرّض لعدد من الهجمات الإسرائيلية سابقاً، ويتهم العدو القوات الإيرانية وحلفاءها باستعمال المطار لأغراض نقل السلاح وتوزيعه وتخزينه، بدل مطار دمشق.

تحليل إخباري
الحملة التركية الرابعة: إلى إدلب الشمالية!

محمد نور الدين

تبدو إيران، بعد اغتيال الفريق قاسم سليماني، خارج اللعبة العلنية في ما يتعلّق بالوضع في مدينة إدلب. لذا، تصدّرت المشهد في الأيام الماضية صورة الثنائي الرئيسين التركي رجب طيب إردوغان، والروسي فلاديمير بوتين. وقد برز اللاعبان في ساحتين تغليان، هما: الساحة السورية والساحة الليبية. وإذا كان التعاون/ التنافس التركي ـ الروسي قد بدأ في الساحة السورية منذ اتفاق التطبيع في حزيران/ يونيو 2016، وحقّق نتائج مفيدة ومكاسب لكلا الطرفين، فإن التحرّك المشترك لهما في الساحة الليبية كان غريباً بعض الشيء. فروسيا، التي خرجت من ليبيا بعد الخديعة «الأطلسية» عام 2011 لتخسر إحدى أهمّ قواعدها المتوسّطية، عادت أخيراً إليها من الباب الموارب عبر مرتزقة شركة «فاغنر» الروسية الخاصة وغير الرسمية، والتي تخدم بشكل مباشر مصالح الدولة الروسية في أكثر من منطقة في العالم. وتقدّر بعض التقارير عدد أفراد الشركة المحاربين في ليبيا بحوالى الألفين، وهم يدعمون القدرات العسكرية للقوات التي يقودها اللواء خليفة حفتر. في المقابل، تشير أوساط تركية إلى أن العديد من الجنود الأتراك وصلوا فعلاً إلى طرابلس الغرب والمناطق التي تسيطر عليها حكومة فايز السراج المعترف بها دولياً. لكن المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا من إدلب إلى طرابلس كانوا قد سبقوا وصول جنود أتراك، ويُقدّر عددهم بالآلاف. وبالتالي، نجد مشهداً سورياليا في العلاقة التركية ـ الروسية يمتدّ من سوريا إلى ليبيا. في الحالتين، يقف كلّ طرف ضدّ الآخر في الميدان، لكنهما يتعاونان في الدبلوماسية. وعلى رغم الحضور الجديد «الطازج» لكلّ من روسيا وتركيا في ليبيا، فقد تمكّنتا من أن تتولّيا قيادة حركة اتصالات دبلوماسية، والإعلان المسبق، من جانبهما هما، عن وقف لإطلاق النار يوم السبت الماضي في ليبيا، فيما اللاعبون الآخرون «المزمنون»، مثل مصر والسعودية والإمارات وفرنسا وإيطاليا، لم يحظوا بمثل هذه المبادرة المثيرة، وبدوا كما لو أنهم لاعبون على هامش الاحتياط وليسوا في التشكيلة الأساسية التي بدأت المباراة. وعلى رغم فشل مبادرة وقف إطلاق النار هذه بسبب اعتراض فريق مصر ـ السعودية ـ الإمارات، إلا أن الثنائي التركي ـ الروسي بدا كما لو أن زمام المبادرة في ليبيا في يديه.

> **مداولات تركية ــ روسية قد تفضي إلى إخلاء تركي لنقاط المراقبة في القسم الجنوبي**

لكن ما يبرز أيضاً هو التصلّب التركي المستجدّ في الحالتين الليبية والسورية. فقد تحدث إردوغان بنبرة عالية عندما وصف حفتر بأنه «فارّ»، وبأنه «سوف يلقّنه الدرس الضروري». وهذا يشير إلى التعثر الذي تواجهه سياسة تركيا الجديدة في ليبيا، لكنه مؤشر آخر إلى أن تركيا تتحدّث عن ليبيا مثلما كانت تتحدّث سابقاً عن سوريا، كما لو أنهما محافظتان تابعتان لها. وبعد كلام إردوغان، منذ أسبوعين، عن «عثمانية ليبيا»، ها هو يجدد ذلك في خطابه يوم الثلاثاء الماضي بالقول إن تركيا في ليبيا «لحماية أحفاد أجدادنا، ومنهم قبيلة كور أوغلو، من بطش خليفة حفتر». لكن الخطاب التركي لم يوفّر هذه المرّة الرئيس السوري، بشار الأسد، وذلك بعد لقاء رئيسَي استخبارات البلدين علي مملوك وحاقان فيدان في موسكو علناً للمرة الأولى. والتشدّد التركي قد يكون في جانب منه مؤشراً على فشل اللقاء، حيث تَمسّك الجانب السوري بحقّه في مطالبة أنقرة بانسحاب الجيش التركي من كلّ سوريا. ولفت إردوغان، في كلمته الثلاثاء الماضي، إلى أنه لم يَجد قيد أنملة عن خطابه التقليدي في مهاجمة دمشق منذ عام 2011، وتهديده بأنه «إذا استمرّت خروقات الجانب السوري لوقف النار في إدلب، فإننا نحن الذين سنتصدّى له هذه المرّة».

كلام إردوغان قد يكون مرتبطاً بتطوّر آخر له علاقة بالحديث عن احتمال إقامة «منطقة آمنة» تخطّط لها تركيا وروسيا معاً على غرار مناطق «درع الفرات» وعفرين وشرقي الفرات. وتشير بعض المعطيات إلى مداولات تركية ـ روسية يمكن أن تفضي إلى إخلاء تركي لنقاط المراقبة في القسم الجنوبي لإدلب، على أن يتقدّم الجيش السوري ويسيطر مباشرة على كلّ الطرقات المؤدية إلى حلب من حمص وحماة واللاذقية، والتي يلخصها أساساً «اتفاق سوتشي» الذي لم تنفذه أنقرة. لكن الجديد اليوم هو احتمال أن يتقدّم الجيش التركي، ويحتلّ منطقة شمال إدلب بما فيها مدينة إدلب، ويقيم «منطقة آمنة» جديدة. وقد لمّح إلى هذا الأمر عضو هيئة السياسات الأمنية والخارجية التابعة لرئاسة الجمهورية برهان الدين دوران، قبل أسبوعين، إذ كتب في صحيفة «صباح» الموالية لإردوغان أن روسيا والأسد يعملان تدريجياً على استعادة إدلب، ما يتسبّب بالمزيد من تهجير السكان، والذي وصل إلى أقلّ من مليون خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ولذا، يقول دوران: «إذا لم يتوقّف ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن تركيا ستكون مضطرة للتفكير في إقامة منطقة آمنة في إدلب». فهل يكون «الحلّ» في إدلب هو في تقسيمها إلى نصفين، جنوبي بعودته للوطن الأم، وشمالي يبدء تركيا و«الحملة الرابعة»، بعد «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام»، واحتلاله برضى روسي كما العادة؟

فلسطين

«أزمة» بين «حماس» ومصر
عودة التصعيد إلى غزة

على وقع أزمة مكتومة بين الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً منها «حماس» من جهة، والقاهرة من جهة أخرى، وفي ظلّ تملّص إسرائيلي متجدّد من تنفيذ تفاهمات التهدئة، تعود بوادر التصعيد إلى قطاع غزة

غزة ـ الأخبار

تزامناً مع بدء جيش العدو الإسرائيلي تدريبات على حدود قطاع غزة، أطلقت رشقة صاروخية صغيرة على مستوطنات «غلاف غزة»، من دون أن تعلن أيّ من الفصائل الفلسطينية مسؤوليتها عنها. يأتي ذلك بعد سريان الهدوء طوال الأسبوعين الماضيين، في وقت تتعثّر فيه المحادثات بين حركة «حماس» والمصريين في ملف التهدئة. وادعى العدو بأن «القبة الحديدية» تمكّنت من اعتراض اثنين من الصواريخ التي أطلقت مساء أمس، قبل أن يبادر في وقت متأخر إلى شنّ غارات على أهداف عدة في القطاع.

وعلى غرار ما حدث من استهدافين سابقين خلال كلمة لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بدا لافتاً أن الصواريخ الأربعة انطلقت بعد وقت قصير على إعلان المتحدث باسم جيش العدو أنه ستُجرى خلال ساعات تجربة في منطقة «مجلس أشكول الإقليمي»، وأنه ربما تُسمع انفجارات بسبب ذلك. ووفق صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عقدت قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش اجتماعاً مع رؤساء مجالس مستوطنات الغلاف لتقييم الوضع، كما أوقف الجيش أعمال «العائق الأرضي» على حدود القطاع.

وتزامناً مع إطلاق الصواريخ، انطلقت عشرات البالونات المتفجّرة من شمال القطاع وجنوبه تجاه المستوطنات. ووفق مصدر تحدّث إلى «الأخبار»، قرّرت فصائل المقاومة العودة إلى التصعيد في ظلّ مماطلة الاحتلال في تنفيذ تفاهمات التهدئة، وفق ما كان متفقاً عليه مع الوسيط المصري، الذي تأخّر وصول وفده الأمني (كان مقرراً نهاية الأسبوع الماضي)، والذي كان سيبحث ملفات مهمة، من بينها البضائع التي تأتي من الجانب المصري، والتي رفعت القاهرة أسعارها كثيراً، وهو ما ترفضه حكومة «حماس» في غزة. ويضيف المصدر إن الاتصالات بين «حماس» والمصريين شهدت تجاذباً كبيراً على خلفية زيارة وفود فصائلية كبيرة للعاصمة الإيرانية طهران، شملت قائدي «حماس»

> **حاولت القاهرة تنفيس الغضب بعدد من الإجراءات، لكن ذلك لم ينجح**

و«الجهاد الإسلامي»، إسماعيل هنية وزياد النخالة. وكانت القاهرة قد استبقت التصعيد بالإفراج، أول من أمس، عن أربعة فلسطينيين معتقلين في السجون المصرية منذ أشهر، لكنّ هذه الخطوة لم تلقَ تجاوباً فلسطينياً مع استمرار السلوك المصري وسوء الأوضاع الاقتصادية في غزة، علماً بأن الإفراج شمل عدداً من المعتقلين الذين جرى سجنهم لمدد مختلفة.

إلى جانب ما تقدّم، تُوقّف ضخ الغاز المصري لأيام على خلفية إصرار القاهرة على رفع أسعاره وفرض ضرائب على بضائع أخرى، ما أثار غضباً لدى التجار، ولا سيما الذين يستوردون إطارات السيارات، على رغم قلّة جودة المصنوع منها مصرياً مقارنة بالإسرائيلي، علماً بأن الاحتلال يبحث السماح مجدداً بتوريد الإطارات إلى القطاع. كما فرضت السلطات المصرية قرابة 450 دولاراً إضافياً على كلّ معتمر غزّي، ليصل سعر العمرة إلى نحو 1340 دولاراً، بحجة ما سمّته «رسوم التأمين والنقل» للجيش، وهو ما أثار أيضاً احتجاجاً فلسطينياً.

كذلك، يأتي التصعيد الميداني بعد أيام من استفزازات إسرائيلية للمزارعين في غزة، ومع إلقاء طائرات إسرائيلية لليوم الثالث على التوالي مواد سامة لقتل الأعشاب والمزروعات في المناطق الحدودية، الأمر الذي يتسبّب في تلف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بمحاصيل موسمية، وأيضاً بعد أيام من فتح إسرائيل مياه سدود الأمطار المقامة على الحدود لتغرق نحو ألف دونم زراعي. وتدّعي سلطات الاحتلال أن إجراءاتها احترازية لحماية الحقول الإسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود من الأفات والحشرات.

رام الله تحمل على هنيّة: لا تستقبلوه

غزة ـ الأخبار

تراقب السلطة الفلسطينية خطوات رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، في جولته الخارجية، وتتتبّع مسار رحلته بعدما سمحت له مصر بمغادرة القاهرة في بداية كانون الأول/ ديسمبر إلى عدد من الدول. جولة هنية هي الأولى له منذ انتخابه رئيساً للحركة نهاية 2017، إذ بقي طوال هذه السنوات حبيس قطاع غزة بقرار مصري وتوصية أميركية وتحريض «فتحاوي» وإسرائيلي، كما تصف الحال مصادر في الحركة، لافتة إلى أن القاهرة منعته أكثر من مرة من إجراء جولات خارجية بذريعة «عدم نضوج الأوضاع» في المنطقة، كما حاولت في بعض المحطات فرض أجندة الزيارة.

الجولة الآن شملت عواصم ومدناً مختلفة؛ منها: أنقرة، وكذلك إسطنبول التي قابل فيها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إضافة إلى كوالالمبور والدوحة، وأخيراً طهران التي زارها للتعزية باستشهاد مسؤول «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، ما أثار حملة كبيرة ضدّ «حماس»، وصولاً إلى زيارته مسقط وتعزيته برحيل السلطان قابوس. جراء الزيارة الأخيرة، رأت السلطة أن هنية تَخطّى ما كان متوقعاً أو عادياً، ولذلك شنّ «تلفزيون فلسطين» التابع لها هجوماً فورياً على قيادة الحركة وزياراتها تحت ذريعة التخوف من ازدواجية التمثيل السياسي ومنافسة «الشرعية».

وتتخوّف «فتح» من أن يمثل ما يدور في اللقاءات وجع رأس إضافياً لها، أو أن تتمكن غريمتها من فتح قنوات تواصل وتقوية أخرى، فضلاً عن جلب مساعدات أكثر لغزة. ووفق مصادر، عملت رام الله عبر ممثلياتها وسفرائها على التحريض على أكثر من مسار ضدّ زيارات هنية، ولا سيما الدعوة إلى رفض استقباله كونه لا يحمل صفة رسمية. لكن هنية، الذي ينوي البقاء في الخارج حتى الانتخابات الحركية المقبلة (أي نحو عام تقريباً) كما تقول المصادر، يعمل على تعزيز حضور الحركة في محافل سياسية مختلفة، كما يريد متابعة شؤون جرى تأجيل بحثها طويلاً.

وتأتي حملة السلطة على هنية بالتزامن مع استمرار أزمة الانتخابات التي تحاول أن تجريها من دون مشاركة «حماس»، إضافة إلى استمرار الصراع بين قيادات «فتح» حول الموضوع نفسه، والذي تعثّر أخيراً بعدما رُبط بموافقة إسرائيلية على إجراء الانتخابات في القدس، وهو ما تنتظر «فتح» ردّاً أوروبياً في شأنه على خط الوساطة مع الاحتلال.

> **بجانب هجوم الإعلام، تحاول السفارات والقنصليات التشويش على زياراته**

اليمن

صفقة الرياض ـ أبو ظبي
«جنوبٌ» منزوع السلاح والقرار

بدأ، في خلال الأيام الماضية، تنفيذ الشقّ الأمني - العسكري من «اتفاق الرياض»، على أن يعقبه ذلك إعلان حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب وفق ما ينصّ عليه الاتفاق. خطواتٌ تمهّد لتكريس هيمنة السعودية على الجنوب، في مقابل حفظ مصالح الإمارات في المواقع الحيوية وإبعاد «شبح الإخوان» عن السلطة

أحمد الحسني

> يستمرّ «التحالف» الذي تقوده السعودية في نزع مخالب القوى اليمنية التابعة له، فبعد مضيّ أكثر من شهرين على توقيع «اتفاق الرياض» بين حكومة الرئيس

> ستتمّ إدارة مناطق الجنوب عبر شخصيات «هشّة» لا تجرؤ على كلمة «لا»

> المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي من جهة، وبين «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً من جهة أخرى، استعجلت السعودية خلال الأيام الماضية البدء في تنفيذ الشقّ المتعلّق بسحب السلاح، وتوزيع القوات خارج المدن الرئيسة، بما يمهّد للإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة مناصفة بين الجنوب والشمال، والتي من المفترض أن تبصر النور خلال أيام. وتُمثّل الحكومة العتيدة ثمرة صفقة بين الرياض وأبو ظبي، أطاحت أهداف «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي كان يتطلّع إلى فرض سيطرته على كامل الرقعة الجغرافية الجنوبية، وإدارة مدن الجنوب من دون شراكة مع ما يُسمى «الشرعية». وفي الوقت نفسه، أسقطت الصفقة مشروع «الشرعية» المتمثل في بسط سيطرتها على كلّ المناطق غير الخاضعة لحركة «أنصار الله»، كما أضعفتها عسكرياً بعدما تخلّى «التحالف» عنها أصلاً في معارك آب/ أغسطس الماضي في مواجهة قوات «الانتقالي»، وشنّ على قواتها غارات ألحقت أضراراً مادية ومعنوية بها. وفي ما يتعلق بالجانب السياسي، تبدو «الشرعية» وقد فقدت الهامش التنظيمي الذي كان يربط الوزراء، وخصوصاً منهم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أحمد الميسري، بالمحافظين ومدراء أمن المحافظات؛ إذ إن بنود الاتفاق نصّت على إطاحة كلّ تلك التركيبة، والتي يرى فيها «التحالف» تهديداً لأهدافه ووصايته على البلاد.

بدلاً من ذلك، ستتمّ إدارة مناطق الجنوب عبر شخصيات «هشّة» لا تجرؤ على قول كلمة «لا»، ومهمّتها فقط تيسير الخدمات، على غرار شخصية رئيس الحكومة الحالي، معين عبد الملك. وما يعزّز هذا التوجّه هو إصرار اللجنة العسكرية السعودية، خلال الأيام الماضية، على إخراج «اللواء 39 مدرّع»، الذي يقوده العميد عبدالله الصبيحي، الموالي للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، إلى محافظة البيضاء على خطوط التماس مع «أنصار الله»، وهو اللواء الذي كان يتمركز قبيل مواجهات آب/ أغسطس وسط مدينة عدن، إضافة إلى إخراج «اللواء الثالث - حماية رئاسية» الذي يقوده العميد لؤي الزامكي إلى منطقة ذوباب في الساحل الغربي، والاكتفاء بلواء واحد فقط لحماية «قصر معاشيق» في مدينة عدن. في المقابل، يُجرَّد «الانتقالي» من قواته، إلا من وحدات محدودة مهمّتها حراسة قيادات المجلس ومقرّه فقط، فيما تتولّى قوات الأمن العام مهمة تطبيع الأوضاع الأمنية.

أحرز اللجنة العسكرية السعودية على إخراج «اللواء 39 مدرّع»، الذي يقوده العميد عبد الله الصبيحي، إلى محافظة البيضاء (أ ف ب)

وعليه، يرى مراقبون أن الجنوب أمام مرحلة جديدة لن يحقّ فيها لأيّ طرف ، بمَن فيهم ما تُسمى «الشرعية» التي يرفع «التحالف» لواء إعادتها، امتلاك أيّ قوة عسكرية غير القوات الخاضعة لـ«التحالف»، والتي ستكون مهمّتها مواجهة «أنصار الله». كذلك، ستغيب عن الحكومة الجديدة الوجوه السياسية التي سبق لها أن انتقدت السعودية في إدارتها الملف اليمني، وأبرزها وزير الخارجية خالد اليماني، الذي يُعتقد أن الرياض تعمل على إقالته، وكذلك وزير الإعلام معمر الإرياني، الذي يُتوقّع أن يُستبدل به شخص أكثر قرباً من «الانتقالي». وفي ما يتعلق بالمحافظين، فإن الأنظار تتّجه إلى محافظ حضرموت، فرج البحسني، الذي يُعتقد أن الرياض تعمل على إقالته، وكذلك محافظ المهرة، راجح باكريت، الذي يُتوقّع أن يُستبدل به شخص أكثر قرباً من «الانتقالي».

صفقةٌ تثير تساؤلات عمّا إذا كانت ستنجح في تطويع الجنوب، وتحقيق مصالح طرفيها عبر الشخصيات المالية لهما في التوليفة الجديدة، والتي تمثّل جسر عبور لأطماع الدولتين في اليمن، أم أنها ستكون مجرد تجربة من تجارب «التحالف» في حقل اليمن؟ لا يبدو الأمر سهلاً أمام الرياض هذه المرّة، وخصوصاً أن الجنوب يعجّ بعشرات المكوّنات السياسية والشخصيات السياسية والقبلية التي باتت على قلب رجل واحد في مواجهة «التحالف». ولا تقتصر المجاهرة برفض سياسات الأخير على القوى غير المتحالفة معه، بل إن قوى سياسية ووزراء وقادة عسكريين يمنيين محسوبين عليه باتوا يعبّرون عن رفضهم سياسات الرياض وأبو ظبي في اليمن، الأمر الذي يؤسّس لعقد تفاهمات بين القوى اليمنية المناهضة لـ«التحالف» من أجل مواجهة الواقع الجديد وإفشاله.

معظم القوات السودانية خارج اليمن: نهاية تركة البشير الثقيلة؟

لقمان عبد الله

من دون إعلان رسمي، باتت القوات السودانية خارج الحرب التي يشنّها التحالف السعودي ـ الإماراتي على اليمن، بعد انسحاب شبه كامل لعديدها. أول من أمس، أعلن المتحدث باسم قوات «الدعم السريع»، العميد جمال جمعة آدم، أنه تمّ اتخاذ قرار تقليص تعداد العسكريين السودانيين في اليمن من 5 آلاف إلى 657 جندياً، من دون أن يحدّد مهمّة الجنود المتبقّين أو أماكن تموضعهم،

> ثمة مجموعات سودانية مجنّدة من خارج القوات التابعة للحكومة يمكن أن تعود للقتال

> فيما تفيد بعض الأنباء بنقل الإمارات جزءاً من القوات المنسحبة إلى ليبيا للقتال هناك. بقاء هذا العدد اليسير فقط من القوة السودانية في اليمن يعني، عملياً، الخروج من الحرب كقوة فاعلة وحاضرة ومؤثرة في القتال، والإبقاء على وجود رمزي، وهو ما يثير تساؤلات حول الموقف السعودي من ذلك الإعلان، الذي جاء هادئاً ومتدرّجاً وساعياً في عدم إثارة غضب «التحالف». لكن ما يُشار إليه هنا هو أن ثمة مجموعات سودانية مجنّدة من خارج القوات التابعة للحكومة، ولا يعرف حجمها وطبيعة مهماتها، وهي يمكن أن تعود للانخراط في القتال في حال تجدّد المعارك في اليمن.

وسبق أن أعلن رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أثناء عودته من زيارة واشنطن، تقليص عدد عسكريّي بلاده العاملين في اليمن من 15 ألفاً إلى 5 آلاف، تزامناً مع مضيّ الإمارات في تقليص وجودها هناك. وأكد حمدوك آنذاك عزمه على سحب جميع قوات بلاده في اليمن، وأضافاً انخراط السودان في الأزمة اليمنية بأنه إرث تركه نظام الرئيس المخلوع، عمر البشير. تلك كانت المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول سوداني بطريقة إشكالية عن مشاركة الخرطوم في الحرب. قبل ذلك، لم تحسم القيادة السياسية والعسكرية (السابقة والحالية) في السودان الهدف من مشاركتها. فقد زعم نظام عمر البشير، ابتداءً، أن قواته تشارك في إطار «الدفاع عن الحرمين الشريفين»! وبعد سقوط هذه الذريعة، انتقل إلى أخرى هي «مقتضيات الأمن القومي واتفاقيات الدفاع العربي المشترك». ارتباكٌ انسحب أيضاً على الأعداد الحقيقية للقوات البرية المشاركة، إلى أن أعلن في العام الماضي أنها تقارب 15 ألفاً. وكشفت صنعاء، في أكثر من مرة، عن سهولة إيقاع أعداد كبيرة من القتلى السودانيين نتيجة غياب الحافزية لديهم وجهلهم بطبيعة الأرض، فضلاً عن بقاء جثثهم في جبهات القتال من دون أن تسمح القوات السعودية بسحبهم. كما كشفت تقارير صحافية عن تآخر الجيش السوداني في إخطار ذوي القتلى السودانيين نتيجة غياب الحافزية لديهم وجهلهم بطبيعة أعدادهم الحقيقية، فضلاً عن معاناة أهالي الأسرى في رحلة التعرف إلى مصير أبنائهم، والتي كانوا يتواصلون خلالها مع أقربائهم في السعودية، أو ينخرطون في مجموعات يستخدمها العسكريون السودانيون في اليمن، أو يتابعون الوسائل الإعلامية اليمنية التي تديرها حركة «أنصار الله».

سيف ان اعلن حمدوك تقليص عدد عسكريي بلاده العاملين في اليمن من 15 الفا الى 5 الاف (الاناضول)

ولم يكن النظام الجديد أفضل حالاً من سابقه، لناحية اختلاق الحجج لزجّ جيش البلاد في مشاريع السعودية والإمارات. ففي نيسان/ أبريل الماضي، أعلن «المجلس العسكري الانتقالي» (قبل حلّه)، للمرة الأولى، أن القوات السودانية «ستبقى في اليمن حتى يحقق التحالف أهدافه». وهو ما يُعزى، في جزء منه، إلى الدعم الاقتصادي الخليجي للمجلس، والذي أكدته عدة تقارير، من بينها ما ورد في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية التي قالت إن السعودية والإمارات تعهّدتا بعد 9 أيام من إسقاط عمر البشير بتحويل 500 مليون دولار إلى البنك المركزي السوداني لتعزيز احتياطيات العملة الأجنبية المستنزفة. ووفقاً لتلك التقارير، فإن نائب رئيس المجلس (آنذاك)، محمد حمدان دقلو، قام بدور رئيسي، سواء زمن النظام السابق أو الحالي، في الزجّ بقوات بلاده في الحرب. دقلو، الملقّب بـ«حميدتي»، هو من أكثر الشخصيات وضوحاً في التعبير عن مشاركة بلاده، وذلك من خلال الإطلالات الإعلامية التي كان يرفقها بلازمته المتكررة وهي: «إننا متمسكون بالتزاماتنا تجاه التحالف، وسنبقى قواتنا حتى يحقق التحالف أهدافه»، وإن السودان «شريك رئيسي» في الحرب. يتناول أشتون كارتر، وزير الدفاع الأميركي في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، في مذكّراته، الخلل البنيوي في جيوش مجلس التعاون الخليجي، ومن وجوهه اعتمادها على الجيش السوداني، الذي يصفه كارتر بـ«الجيش المرتزِق»، ما يشير إلى قصورها الفاضح في مواجهة التهديدات المحيطة بها من أكثر من اتجاه. ويستذكر كارتر محادثة بينه وبين أحد أعضاء الكونغرس الذي كان قد وصل للتوّ من اجتماع مع دبلوماسي خليجي ادّعى فيه الأخير أن هناك جيشاً «سنياً» من 70 ألف جندي، وأن هؤلاء مستعدون للعبور نحو العراق وسوريا وهزيمة «داعش». يقول كارتر: «سألني عضو الكونغرس لِمَ لم أقبل العرض؟ فأجبته: هل قال لك إن 60 ألفاً من هؤلاء هم سودانيون؟».

يقال إن «الارتزاق» من الحرب في اليمن كان يُكسِب الشباب السوداني المجنّد في ستة أشهر أكثر مما قد يُكسِبه أيّ أحد طوال عمره. الإعلان السوداني الجديد يُعدّ مؤشراً إلى توازنات جديدة في قوى السلطة في السودان، وإلى تحوّل في مسار الحرب في اليمن، لكنه، للأسف، ليس مؤشراً كافياً إلى نهاية ظاهرة «الارتزاق» التي قد تتجدّد في أماكن أخرى.

تقرير

بدء ضخّ الغاز الإسرائيلي
مصر «الشريك» التابع

بدأ، أمس، رسمياً، توريد الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى مصر، بموجب الاتفاق الموقّع بين الجانبين عام 2018. خطوةٌ وصفتها تل أبيب بـ«التاريخية»، وهو ما لا يثير الاستغراب. بالنظر إلى الفوائد التي يحقّقها الاتفاق لإسرائيل، وعلى رأسها اقتناص قابلية المنافسة لدى الجانب المصري، والذي يمتلك احتياطات هائلة كفيلة، في ظروف مغايرة وللقائم اليوم، بتحويله إلى منافس ندّي

يحيى دبوق

وصف وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، بدء إسرائيل ضخّ الغاز الطبيعي إلى مصر بـ«الخطوة التاريخية» التي تعكس «أكبر تعاون اقتصادي بين البلدين»، منذ التوقيع على «اتفاقية كامب دايفيد» قبل أربعين عاماً، معتبراً أن هذه الخطوة وغيرها من الخطوات من شأنها «تعزيز محور السلام» في المنطقة. جاء كلام شتاينتس تعليقاً على إعلان تل أبيب، رسمياً، بدء تزويد مصر بـ85 مليار متر مكعّب من الغاز الإسرائيلي، بقيمة 19,5 مليار دولار على مدى 15 عاماً، تنفيذاً للاتفاق الموقّع بين الجانبين عام 2018. ولم يخطئ الوزير الإسرائيلي في وصفه الاتفاق بـ«التاريخي»، إنما هذا يقتصر على إسرائيل نفسها، أما في ما يتعلق بالجانب المصري، فالمسألة موضع شك. إذ لا يعدو دور القاهرة كونها «شريكاً تابعاً» لإسرائيل، على رغم الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية المصرية في المتوسط، والتي كان من شأنها، في نظام سويّ، أن تُحوّل مصر إلى منافس ندّي للدولة العبرية.

الاتفاق جزء من سلسلة خطوات تسعى إسرائيل إلى تحقيقها تباعاً، في حين يكتفي الجانب المصري بوعود يتعذّر تطبيقها. لكن الطرف الأميركي، الحاضر في كلّ ما يدور بين القاهرة وتل أبيب، حاضر دوماً للعمل على تليين مصر، في حال عاندت الأخيرة، أو استعصى موقفها على الحلّ بالأداة الإسرائيلية. ويُعدّ الاتفاق، الذي يحوّل إسرائيل إلى مزوّد بالغاز في سوق الطاقة الإقليمي، من أهمّ نجاحات تل أبيب في العقود الأخيرة. إذ إنه يؤمّن لها نقل جزء من غازها إلى القارة الأوروبية عبر منشآت التسييل المصرية، إلى جانب أنبوب غاز طموح تعمل عليه مع قبرص واليونان وإيطاليا لتصدير الجزء الآخر. ولا تخلو الصفقة من مفارقات، ليس في ما يتعلق باستيراد مصر للغاز الإسرائيلي وحسب، وهو ما كان بالإمكان تأمينه من جهات بديلة بلا تبعات لاحقة، بل في أن الجانب المصري نفسه هو واحد من أهمّ المنافسين المستقبليين لإسرائيل في مجالات استخراج الطاقة الغازية من المتوسط وتوريدها باتجاه السوق الأوروبية نفسها التي تعمل عليها إسرائيل. وكان يُفترض بالاكتشافات الهائلة الغازية المصرية في المتوسط أن تشكل دافعاً كافياً للقاهرة للتموضع التنافسي المسبق أمام إسرائيل، لا أن تعمل هي على تعزيز صادرات تل أبيب عبر تمكينها من استخدام البنية التحتية المصرية لتسييل غازها، تمهيداً لنقله إلى السوق المستقبلية للغاز المصري!

على هذه الخلفية، تصبح المبرّرات المصرية «الرنّانة»، المتمحورة حول الفائدة الضريبية والرسوم والأسعار التنافسية لتأمين حاجات السوق المصرية من الغاز الطبيعي، غير ذات معنى. إذ أن المسألة تتجاوز ذلك إلى أبعاد استراتيجية دونها أيّ فائدة تكتيكية مرحلية للاقتصاد المصري. في المقابل، لا تقتصر الفائدة المُحقّقة لإسرائيل على عائدات مالية ناتجة من تأمين احتياجات السوق المصرية من مادة الغاز، بل تمتدّ إلى أن الاتفاق، كما هو، يلغي عملياً إمكانية المنافسة لدى الجانب المصري في مجالات تصدير الغاز إلى الأسواق المستهدفة، سواء في أوروبا أم أسيا، الأمر الذي يحوّل مصر عملياً من منافس محتمل وقاس إلى «شريك تابع». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أيضاً، تعمل إسرائيل، بمساندة أميركية واضحة، على تكبيل الجانب المصري بوعود لا ضمان لتنفيذها لاحقاً، بقدر ما تُبقي مصر تابعةً للمخطّطات الموضوعة لتغيير المعادلات في سوق توريد الطاقة من المتوسط، حيث لإسرائيل ثقل وتأثير وازنان. ولعلّ واحداً من أهمّ تلك الوعود، والذي تتّجه مصر الآن كي تبتعد عنه، هو أنبوب الغاز الإسرائيلي، الذي بات وفقاً للمعطيات خارج متناول الاستفادة المصرية، بعد حصره بالجانبين القبرصي واليوناني، ومن ثمّ الإيطالي باتجاه السوق الأوروبية الأوسع.

وكان الإعلام العبري كشف، خلال العام الماضي، أن الاتفاق المبرم مع مصر ليس إلا جزءاً من مخطط إسرائيلي - أميركي (موقع المونيتور بنسخته العبرية 2019/08/01) يستهدف،

> تحدفع الولايات المتحدة كل اللاعبين الجدد إلى العمل على قاعدة الشراكة واللاتنافس

إضافة إلى استخدام منشآتين مصريتين موجودتين حالياً لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا مسبلاً، إنشاء بنية تحتية لتسييل الغاز الإسرائيلي في الضفة الغربية من البحر الأحمر في الأراضي المصرية، الأمر الذي يُمكّن إسرائيل، وكذلك مصر (بوصفها شريكاً تابعاً لا منافساً)، من توريد الغاز إلى الأسواق الآسيوية الضخمة التي تستهلك 70% من سوق الغاز العالمي. في الفائدة المصرية، يقول مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الطاقة الإسرائيلية إن إقامة المشروع تؤمّن لمصر فرص عمل لآلاف المصريين في فترة التأسيس، فضلاً عن المئات من فرص العمل في فترة التشغيل اللاحقة، وذلك مقابل فتح أسواق آسيا أمام الغاز الإسرائيلي، الذي سيكون معفوّاً بطبيعة الحال من رسوم عبور قناة السويس، نتيجة تموضع منشأة التسييل خارجها.

بناءً على ما تقدّم، لا يقتصر «حلف الطاقة»، كما يسمّيه عدد من الخبراء الإسرائيليين، على مسألة توريد غاز بين الجانبين، بل يتعدّاها فعلياً إلى تسخير مصر نفسها أداةً في خدمة إسرائيل ومكانتها في سوق الطاقة الإقليمي والدولي. ولا يقتصر هذا على مصر، بل إن الولايات المتحدة تسعى في دفع كلّ اللاعبين الإقليميين الجدد في سوق الطاقة، أو معظمهم، إلى العمل على قاعدة الشراكة واللاتنافس، بحيث تكون إسرائيل، في الحدّ الأدنى، متقدّمة في ما بينهم لضمان تنفيذ ما يُخطّط له أميركياً، من دفع القارة الأوروبية إلى تقليص اعتمادها على الغاز الروسي، مقابل اعتمادها أكثر، من دون خشية من خلافات مستقبلية بين الموردين، على الغاز المتوسّطي. وهذه المصلحة الأميركية الاستراتيجية، بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، تتقاطع مع المصلحة الأولى المتمثلة في تعزيز مكانة إسرائيل الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، على حساب شعوب المنطقة ومقدّراتها.

تتقاطع المصلحة الأميركية مع المصلحة الإسرائيلية على حساب شعوب المنطقة ومقدّراتها (أ ف ب)

تقرير

إحالة بنود اتهام ترامب إلى «الشيوخ»: المحاكمة بعد أيام

اتخذ مجلس النواب الأميركي، أمس، الخطوة الأخيرة التي تسمح بنقل موادّ اتهام الرئيس دونالد ترامب إلى مجلس الشيوخ. إذ صوّت النواب على إرسال هذه المواد، واختاروا من بينهم من سيمثّلون الادعاء في المحاكمة التي من المتوقّع أن تبدأ مطلع الأسبوع المقبل. وحظي القرار بتأييد 228 نائباً، بينما عارضه 193 آخرون. وكان المجلس، الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، باشر التحقيقات بحقّ ترامب في أيلول/ سبتمبر، قبل أن يوجّه إليه تهمتَي استغلال السلطة للضغط على أوكرانيا للتحقيق في شأن الديمقراطي جو بايدن، منافسه المحتمل في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، إضافة إلى عرقلة عمل الكونغرس.

وأعلنت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، تكليف النائب آدم شيف الإشراف على فريق المدّعين في المحاكمة. وقاد شيف، وهو مدّع عام فدرالي سابق في كاليفورنيا، التحقيق البرلماني في مجلس النواب. ومن بين المدّعين الآخرين المكلّفين هذه القضية، رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب رالف نادبر، الذي كتب بنود الاتهام بحق ترامب، إضافة إلى خمسة نواب بينهم زوي لوفغرن التي شاركت سابقاً في جلسات عزل ريتشارد نيكسون وبيل كلينتون. وجرى تعيين هؤلاء خلال الجلسة نفسها التي شهدت التصويت على رفع البنود الاتهامية رسمياً بحق ترامب إلى مجلس الشيوخ. وقالت بيلوسي عند إعلانها أسماء فريق المدّعين السبعة: «المهم أن نقدّم ملفاً متيناً لأقصى حدّ لحماية دستورنا والدفاع عنه وإظهار الحقيقة للشعب الأميركي».

ولا يملك الديمقراطيون سوى 47 صوتاً من أصل 100 في مجلس الشيوخ، بالتالي لا فرصة تقريباً لأن يتمّ عزل ترامب فعلياً، لاعتماده على دعم الأعضاء الجمهوريين في هذا المجلس. ورجّح مسؤول في الإدارة الأميركية ألا تستغرق محاكمة ترامب أكثر من أسبوعين. وقال المسؤول، رافضاً كشف هويته: «أستبعد جداً أن يستمر الأمر أكثر من أسبوعين»، لافتاً إلى أن البيت الأبيض يتوقع أن يبرّئ مجلس الشيوخ ذو الغالبية الجمهورية الرئيس سريعاً. من جهته، انتقد ترامب إجراءات عزله، ووصفها بأنها «خدعة». وكتب ترامب على «تويتر»، بعد ثوانٍ من إعلان بيلوسي فريق المحاكمة: «ها نحن نعود مرّة أخرى، خدعة أخرى من الديمقراطيين الذين لا يفعلون شيئاً».

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

(أ ف ب) آثار التعديلات الدستورية تساؤلات حول شكل النظام السياسي في روسيا

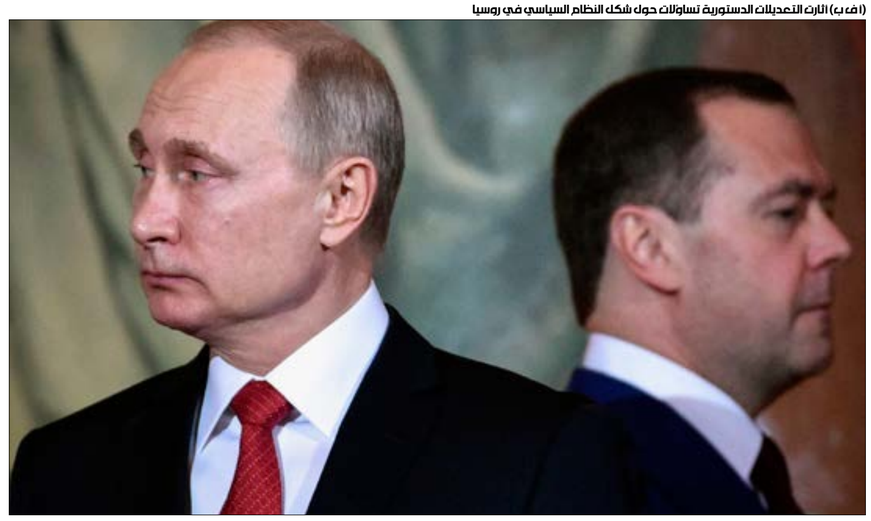

إعادة توزيع السلطات: بوتين يقرّر شكل المرحلة مِن بعده

على مسافة اربع سنوات من نهاية ولايته الرئاسية، اقترح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تعديلات هيكلية في النظام السياسي القائم منذ مايزيد على عقدَين. تعديلاتٌ تبدو أقرب إلى تمهيدٍ لمرحلة ستلي الحقبة الراهنة: اعتزال بوتين منصب الرئيس. وهي إذ لا تمسّ جوهر النظام الرئاسي، لكن من شأنها إضعاف السلطة الرئاسية لاحقٍ رئيس مقبل، في مقابل تعزيز صلاحيات البرلمان والحكومة ومجلس الدولة، عبر إعادة توزيع السلطة

مفاجئةً بدت خطوة إعلان الحكومة الروسية برئاسة دميتري ميدفيديف استقالتها. خطوةً تلت خطاب الرئيس فلاديمير بوتين السنوي عن حالة الأمة، حين انتهز المناسبة للدعوة إلى استفتاء عام حول مجموعة من الإصلاحات الدستورية المُقترحة. عملية التجديد الشاملة التي أطلقها بوتين من قاعة «مانيج» للمعارض أمس، وتتضمّن استبدال رئيس وزرائه الذي خدم لفترة طويلة، بفنّيّ تكنوقراطي غير معروف هو رئيس دائرة الضرائب، ميخائيل ميشوستين، لتولّي المنصب، أثارت تساؤلات حول شكل النظام السياسي في روسيا، ومستقبل بوتين المقرّر أن يستقيل في نهاية ولايته الرئاسية الرابعة فبر عام 2024، وفق ما أعلن في مؤتمره الصحافي السنوي الشهر الماضي. وفي سياق التكهّنات التي أثيرت في شأن إجراء تعديلات على النظام السياسي الروسي بشكل يتيح لبوتين البقاء في الرئاسة إلى ما بعد انتهاء ولايته الثانية، لمّحت بعض التحليلات إلى أنه يمكن أن يبقى رئيساً للوزراء مع زيادة سلطاته، عملياً، لا يوجد ما يمنعه من العودة إلى رئاسة الوزراء، كما حصل في عام 2008، حين تبادل الأدوار مع ميدفيديف لمدّة أربع سنوات. لكن انطلاقاً من أن فرضية كهذه سهلة التوقّع، تذهب بعض التحليلات إلى التركيز على حديث الرئيس عن تكريس مكانة مجلس الدولة الروسي في الدستور (وهو عبارة عن هيئة استشارية لرئيس الدولة)، وإدراجه، ربّما، كذراع للسلطة التنفيذية، يتولّى بوتين رئاسته.

بالنسبة إلى الرئيس الروسي، باتت روسيا «ناضجة» كفاية لتقبّل هذا التغيير «الكبير». بوتين، الذي أعلن مجموعةً من التعديلات الدستورية في خطابه أمام غرفتَي البرلمان أمس، دعا إلى طرحها في استفتاء شعبي - هو الأول منذ الآخير الذي جرى في عام 1993 عندما تبنّت روسيا الدستور أثناء حكم بوريس يلتسين -، لاتخاذ قرار نهائي بناءً على نتائجه، على رغم أن الدستور الروسي لا يشترط مثل هذا الإجراء. هو شدّد على أن لا حاجة إلى اعتماد دستور جديد بينما لا تزال إمكانات الدستور القائم أبعد ما تكون مِن استنفادها، خلافاً لما تطرحه «عدة تجمّعات سياسية واجتماعية». وإذ أقرّ بأن الوضع تغيّر بشكل جذري على امتداد ربع قرن، فقد حدّد جملة اختلافات بين الظرفين الراهن والسابق، منها أنه: لا يوجد صدام مسلّح في العاصمة، ولا بؤرة إرهاب دولي في شمال القوقاز.

من هنا، حدّد بوتين الشروط الواجب توفّرها لدى مَن يتولّى عدداً من المناصب الحكومية ومنها منصب الرئاسة، ملغياً كلمة «متتاليتين» من الفقرة الخاصة بعدد الولايات الرئاسية، والتي تتاح له العودة إلى الكرملين لولايتين إضافيتين في عام 2012 بعدما شغل منصب رئيس الوزراء. ومن شأن الإصلاحات المُقترحة إضعاف سلطات الرئاسة، في مقابل تعزيز سلطات البرلمان مع الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام السياسي الذي يقوده بوتين منذ عشرين عاماً. ويهدف الإجراء الرئيس المعلَن إلى تعزيز دور البرلمان في تأليف الحكومة عبر منحه صلاحية اختيار رئيسها وفريقها الوزاري، بما لا يدعُ مجالاً أمام الرئيس لرفضها. وبدت لافتةً إشارة بوتين إلى «الارتقاء» بدور ومكانة البرلمان الروسي والأحزاب، و«استقلالية» رئيس الوزراء وجميع أعضاء حكومته، بما «يزيد من فاعلية التنسيق بين ممثّلي السلطتين التشريعية والتنفيذية». في الوقت ذاته، شدّد على الإبقاء على النظام الرئاسي وصلاحيات الرئيس في قيادة الجيش والأمن وجميع هيئات أنظمة إنفاذ القانون، وتحديد مهام واولويات الحكومة، إضافةً إلى حقّه في إقالتها، وإقالة قضاة المحكمتَين

> ألغى بوتين كلمة «متتاليتين» من الفقرة الخاصة بعدد الولايات الرئاسية

العليا والدستورية. وتنصّ الاقتراحات على توسيع صلاحيات حكام الأقاليم وتثبيت صفة ودور مجلس الدولة الذي يضمّهم على المستوى الدستوري، وتشديد شروط الإقامة للمرشّحين للرئاسة. ما هي إلا ساعات قليلة، حتى أعلنت الحكومة استقالتها، مفسحةً في المجال أمام تغييرات كبيرة في «توازنات السلطات» التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفق ما أعلن ميدفيديف الذي سيتولّى منصب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي الذي يترأسه رئيس الدولة.

مصيرنا مرتبط بعدد سكاننا

تركّز الجزء الأكبر من خطاب الرئيس الروسي على مواضيع ذات طابع اجتماعي واقتصادي، أهمّها ما قاله عن الأزمة السكانية التي تعيشها روسيا، باعتبارها تشكّل تهديداً لمستقبل البلاد وتحدّياً «تاريخياً» لها، معلناً تدابير جديدة لدعم الأسر بهدف زيادة عدد السكان. في افتتاح كلمته أمام البرلمان الروسي، قال إن «عددنا اليوم 147 مليون نسمة، لكننا دخلنا في فترة سيئة ديموغرافياً»، لذلك فإن «التقديرات السيئة الحالية، لا يمكن إلا أن تثير قلقنا». بالنسبة إليه، فإن «مصير روسيا وتطلعاتها التاريخية، يعتمد على ما سيصبح عليه عددنا» في المستقبل، داعياً إلى الخروج من «الفخّ الديموغرافي».

منذ عام 1991، خسرت روسيا أكثر من خمسة ملايين نسمة بفعل الأزمة السكانية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي. وبعد فترة من الانتعاش، عاود عدد السكان في روسيا الانخفاض منذ عام 2018 مع بلوغ الجيل الذي ولد في أولى السنوات التي تلت انهيار الاتحاد، والتي شهدت انخفاضاً في عدد الولادات، السنّ المواتية للإنجاب. في عام 2019، بلغ معدل الخصوبة 1,5 ولادة للمرأة الواحدة، وهو رقم «يجب أن يرتفع إلى 1,7 في عام 2024». وإذ أعلن تدابير مشجّعة على الإنجاب، تعهّد وخصوصاً تمديد برنامج مساعدات مالية للأهل، يشمل حتى الآن دعماً مالياً لإنجاب طفل ثان. وستبلغ المساعدة المقدمة للعائلات ذات الطفلين 617 ألف روبل (9 آلاف يورو)، تمنح بين الولادتين، مع إعلانه تمديد هذا البرنامج حتى كانون الأول/ ديسمبر 2026. وأعلن كذلك مخصّصات جديدة، اعتباراً من الشهر الجاري، للعائلات التي تواجه صعوبات وتراوح أعمار أولادها بين 3 و7 سنوات، فضلاً عن جعل الطعام في المدارس مجانياً.

وفيات

انتقلت إلى رحمة الله تعالى المأسوف على شبابها المرحومة
«زينب السيد محمد زيباره»
زوجة السيد ناجي العلي
ابنها ربيع العلي
والدها: المرحوم السيد محمد إبراهيم زيباره
أشقاؤها: المهندس عادل، المهندس إبراهيم، المهندس علي، المحامي ضياء الدين (المستشار القانوني للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى) والمهندس بدر الدين
الدفن يوم الجمعة الواقع فيه 17/1/2020 الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.
تقبل التعازي في منزل العائلة في بلدة كفركلا قبل الدفن وبعده.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان تلزيم
تجري مؤسسة مياه لبنان الشمالي في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/4 مناقصة عمومية بتلزيم تعزيل أقنية الري الواقعة ضمن نطاق استثمار دوائر الضنية، المنية، البترون وزغرتا في مؤسسة مياه لبنان الشمالي.
فعلى من يرغب بالإشتراك في هذه المناقصة الحصول على دفتر الشروط المعد لهذه الغاية من مكاتب المؤسسة الواقعة في الطابق الحادي عشر من مبنى كبارة الكائن في شارع صلاح الدين كبارة - طرابلس (هاتف: 06/626742).
تقدم العروض في مهلة أقصاها الساعة الثانية من بعد ظهر آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة، ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
رئيس مجلس الادارة/ المدير العام
خالد بركات عبيد

إعلان تلزيم
تجري مؤسسة مياه لبنان الشمالي في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/2/4 مناقصة عمومية تتعلق بتنفيذ أعمال إعادة تزفيت طرقات وتبليط أرصفة وممرات ضمن نطاق مدينة طرابلس وجوارها لمدة عام لزوم مؤسسة مياه لبنان الشمالي.
فعلى من يرغب بالإشتراك في هذه المناقصة الحصول على دفتر الشروط المعد لهذه الغاية من مكاتب المؤسسة الواقعة في الطابق الحادي عشر من مبنى كبارة الكائن في شارع صلاح الدين كبارة - طرابلس (هاتف: 06/626742).
تقدم العروض في مهلة أقصاها الساعة الثانية من بعد ظهر آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة، ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
رئيس مجلس الادارة/ المدير العام
خالد بركات عبيد

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
طالب التنفيذ: جمال ترست بنك ش.م.ل. بوكالة المحامي ابراهيم الحسامي
المنفذ عليها: روزاليا محمود ناصر الدين برج البراجنة - الرادوف خلف الجبانة بناية الريم ط 5 شرقي.
السند التنفيذي: استنابة صادر عن دائرة تنفيذ بيروت تحصيلاً لمبلغ 9335214/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2018/12/5 - تاريخ تسجيله: 2018/12/14
المطروح للبيع: 600 سهم/ رقبة من القسم رقم /27/ من العقار رقم /1591/ برج البراجنة.
- طابق خامس يحتوي على غرفتين وصالون وطعام ومطبخ وممر وحمامين وشرفتان ولدى الكشف تبين ان ما ذكر اعلاه ينطبق على الواقع ارضه بلاط رخام قديم، الأبواب الداخلية خشب المجلى في المطبخ رخام وفيه خزائن صغيرة - حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق - يشترك بملكية القسمين 1 و3 وكل ما ورد عليهما.
مساحته: 86/م2
التخمين: 19350/ د.أميركي - الطرح: 11610/ د.اميركي.
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الخميس الواقع في 2020/2/13 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة إيداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
مارو القزي

إعلان
بموجب محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين بتاريخ 2018/9/5 تقرر بتاريخ 2019/12/30 حل شركة B.S.R. Investments SAL (Offshore)) رئيس مجلس ادارتها السيد سامر الخوري وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة برقم /1808159/ ورقم تسجيلها في المالية /3077035/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف ماريلين دميان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب كامل احمد غريب لموكله وسام ونا احد ورثة ميشال ابو سمرا ونا بصفته الاخير من ورثة عفيفة ونا بصفتها وريثة نايفة ونا وبصفة ميشال ونا احد ورثة بدرية ونا شهادتي قيد بدل ضائع في العقار 1435 فيما خص بدريه ونا وفي العقار 2013 فيما خص نايفه ونا من منطقة الخيام العقارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان تبليغ
صادر عن محكمة جزين المدنية
تدعو هذه المحكمة ورثة يوسف حنا ابو سمرا والمجهولي محل الاقامة ومتعذر تعيينهم للحضور الى قلمها شخصياً او بواسطة وكيلهم القانوني لتسلم أوراق الدعوى رقم 2019/220 والمقامة من جميل ورامي ودافينا كلود عازوري بموضوع حق مرور العقارين رقم 77 و78 منطقة وادي بعنقودين على العقار رقم 79 وادي بعنقودين بمهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان تحت طائلة تطبيق المادة 15 أ.م.م.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

دعوة
إن محكمة صور الشرعية الجعفرية تدعو أسامة مروه للمثول أمامها نهار الاثنين في 2020/3/9 بالدعوى المقامة عليه من أمنه أحمد أعفراني وكيلها المحامي وسيم قليط مادة تخيير طفلة، أساس 2019/510، غرفة القاضي الشيخ حسن عبدالله.
وفي حال التخلف يعتبر قلم هذه المحكمة المرجع الصالح لإبلاغك كافة الأوراق الشرعية بما فيها الحكم القطعي.
رئيس قلم محكمة صور الشرعية الجعفرية
الشيخ محسن بغدادي

إعلان صادر عن محكمة صور المدنية
غرفة القاضي بولا غطيمي
تدعو هذه المحكمة امنة عزالدين للحضور إليها لتبلغ أوراق الدعوى المسجلة برقم 2018/397 بطلب وضع إشارة طلاق المقدمة من خضر عفيف عطية وذلك ضمن أوقات الدوام الرسمي من تاريخ النشر وإلا اعتبر كل تبليغ لكم ضمن قلم هذه المحكمة قانونياً.
رئيس القلم
إبراهيم حمود

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت الغرفة الخامسة - العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين وعضوية القاضيين سرحال وأبي خليل
رقم الأوراق: 2019/203
الجهة المستدعية: فؤاد راشد المكوك
الأوراق المطلوب ابلاغها: الاستدعاء المقدم من الجهة المستدعية بتاريخ 2019/12/31 تحت الرقم 2019/203 والذي تطلب بموجبه:
شطب الإشارة المقيدة بتاريخ 1987/12/15 على القسم 7 من العقار 2538/المزرعة العقارية تحت الرقم اليومي 1256 وإبلاغ أمانة السجل العقاري في بيروت بواسطة رئيس المكتب المعاون لشطب الاشارة.
فعلى من لديه أي اعتراض أو ملاحظات على ذلك التقدم بها إلى قلم هذه المحكمة وذلك في مهلة عشرين يوماً تلي تاريخ النشر الأخير.
بيروت في 13 كانون الثاني 2020
رئيس القلم
بشرى البستاني

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 2018/1049
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. - وكيله المحامي رامي باسيل.
المنفذ عليه: احمد محمد عوده الكبيسي - وكيله المحامي مروان امين سنو.
السند التنفيذي: قرار اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان رقم 2380/ل ق/2017 تاريخ 2018/12/4.
تاريخ محضر الوصف: 2019/9/17.
تاريخ تسجيله: 2019/10/15.
المطروح للبيع: القسم /8/ B من العقار رقم /581/ ديك المحدي: مدخل وصالون وطعام ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام وخلاء وثلاث غرف وحمامين وشرفتين وشرفة مقفلة زجاج، مساحته /207/م.م. يشترك بملكية الحق رقم /1/ و/3/ B وله ثلاث مواقف سيارات واستعمال مستودع كما هو مبين في الخريطة، يشترك بملكية القسم رقم /2/ من العقارين 574 و576 (وحدة عقارية) منطقة ديك المحدي العقارية، تأمين لمصلحة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بقيمة /269830/د.أ.، راجع الملاحظات والتعهد والشروط الخصوصية بعقد الافراز راجع القسم الاول، محضر وصف رقم 2018/1049.
قيمة التخمين: /351900/ دولار أميركي.
قيمة الطرح: /211140/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2020/3/27 الساعة العاشرة من قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة التنفيذي الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ صور
غرفة القاضي محمد مازح
بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/404
المتكونه فيما بين:
المنفذ: علي أحمد الحاج زريق، وكيله المحامي حسن عليان
المنفذ عليهم: ورثة المرحوم محمد مصطفى خليل وهم مصطفى محمد خليل وعلا رضا عباس وحسن ومصطفى ورباب علي محمد خليل/ دير قانون النهر.
السند التنفيذي: حكم محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب تاريخ 2018/6/13 اساس 2018/943 قرار 2018/215 والذي صدق حكم محكمة الدرجة الاولى في الجنوب تاريخ 2017/11/21 اساس 2017/1605 قرار 2017/260 والقاضي بازالة الشيوع.
تاريخ التنفيذ: 2018/7/9
تاريخ وضع محضر وصف العقار: 2018/11/1
تاريخ تسجيله في السجل العقاري: 2018/11/5
العقار المطروح للبيع:
2400 سهم من العقار رقم 1317 - منطقة دير قانون النهر العقارية وهو عقار اميري يقع في محلة قطعة حواء عبارة عن قطعة ارض شكلها مستطيل ملاصقة للطريق العام من الجهة الشمالية ولعقارات اخرى من باقي الجهات عليه هنغار يقع الى جانب الطريق العام المؤدية الى بلدة دير قانون النهر يمينا طوله 57 متراً وعرضه 21 متراً يستخدم كاراج لتصليح السيارات. مساحته 1228 م2 يحده غرباً العقار رقم 1316 وشمالاً الطريق العام وشرقاً العقار رقم 69 وجنوباً العقار رقم 68.
التخمين: 527200 د.أ. (خمسمائة وسبعة وعشرون ألفاً ومئتا دولار أميركي) أو ما يعادله بالعملة اللبنانية.
بدل الطرح المخفض: 384328,8 د.أ. (ثلاثمائة واربع وثمانون الفا وثلاثمائة وثماني وعشرون دولار أميركي وثماني سنتات) أو ما يعادله بالعملة اللبنانية.
مكان المزايدة وتاريخها: يوم الخميس الواقع فيه 2020/2/20 الساعة الثانية عشر ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ صور.
للراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في صندوق الخزينة أو بموجب شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ صور، وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له، وبخلال ثلاثة ايام تلي قرار الاحالة عليه ايداع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته وبخلال عشرين يوماً دفع رسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس القلم
أسبل برجي

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/م/166
المنفذ: فرنسبنك ش.م.ل. - وكيله المحامي جميل كنعان
المنفذ عليه: مخايل عبد الله صليبا - بتغرين - الشارع العام - طريق بتغرين - الزعرور - بناية مخايل صليبا - طابق اول
السند التنفيذي: استنابة صادر عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 2018/1022 تاريخ 2018/9/5 تحصيلاً لمبلغ /684360314/ ليرة لبنانية و/ 2227590/ ليرة لبنانية عدا الفوائد والرسوم.
تاريخ قرار الحجز: 2018/6/21.
تاريخ تسجيله على الصحيفة العقارية: 2018/7/27
العقار المطروح للبيع: كامل القسم 11 بلوك A من العقار 78 مزهر يحتوي على مدخل وصالون وطعام ومطبخ وممر وغرفتين وشرفة وخلاء وغرفة كهرباء ومنه درج الى تكنة القرميد (حق استعمال) التي تحتوي على صالون وغرفة نوم ومطبخ صغير وحمامين وهو يخضع لاعمال الديكور الداخلي وله تراس خارجي وغرفة ملابس وغرفة جاكوزي وحمام. يشترك بملكية الحقين المختلفين رقم 1 و3 A. بخصوص حقوق الانتفاع والارتفاق وغيرها راجع القسم 1 وله حق استعمال ثلاث مستودعات وحق استعمال تكنة القرميد والسطوح كما هو مبين على الخريطة - اشتراك في الملكية. تعديل نظام ملكية اصبح لهذا القسم موقفي سيارة بالمحضر الفني 2017/982 - حجز احتياطي رقم 2018/211/211 صادر عن دائرة تنفيذ المتن لمصلحة صخر شهيد الهاشم. دعوى صادرة عن محكمة استئناف المتن برقم 2018/344 لمصلحة صخر الهاشم. حجز احتياطي برقم 2018/1204 صادر عن دائرة تنفيذ بيروت لمصلحة الاعتماد المالي ش.م.ل. مساحته 172 م.م.
قيمة التخمين: /698000/ دولار أميركي.
قيمة الطرح: /418800/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2020/2/7 الساعة العاشرة صباحاً امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان
شطب شركة مساهمة لبنانية
صادر عن السجل التجاري في جبل لبنان
بتاريخ 2020/1/8 وبناءً للطلب تقرر شطب قيد شركة انترناشيونال تيليكوميونيكاشن اند كونستر اكشيون اي تي سي ش.م.ل. من السجل التجاري والكائنة في جل الديب والمسجلة برقم عام 2024436 بعبدا لأصحابها السادة طوني عبدو شديد وايلي جبرائيل الروس وحنان الياس فارس فعلى كل ذي مصلحة ان يقدم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
رئيس قلم السجل التجاري في جبل لبنان
ليليان متى

مطلوب

مطلوب مندوبي مبيعات لكافة المناطق لشركة، 3J Trading وسائقين مع دفتر عمومي
Ramosjammal@gmail.com

تخطيط مدني

كتاب مهم عن تقسيم المناطق وصنع الجغرافيا الطائفية

هبة أبو عكر... بيروت في «انتظار الحرب المقبلة»

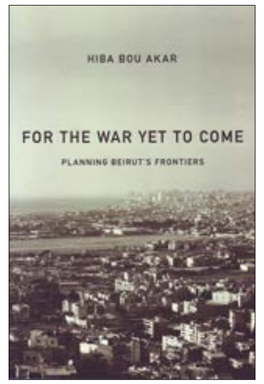

في كتابها الجديد «في انتظار الحرب المقبلة ــ تخطيط بيروت وضواحيها» (منشورات جامعة ستانفورد ــ مع 31 خارطة ورسمة)، تُظهر الباحثة اللبنانية كيف يُستخدم الإنماء المدني وسيلة في يد الأحزاب السياسية لفرض نفوذها على مناطق معينة. تستحضر هبة ابو مكر منطقاً منظماً يقضي بأنه لا ينظر إلى أطراف بيروت على أنها مساحات للنمو الحضري والربح العقاري فحسب، بل أيضاً حدود للحروب المستقبلية

زياد منى

لا شك في أن الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان عام 1975 وأجبر المتحاربون على وقف المواجهات مرتين: إحداهما في عام 1976 والثانية في عام 1990 بقوة تدخل خارجي، قادت إلى تغيرات كثيرة في ذهنية كثير من القوى المشاركة في تلك المأساة والكيفية التي ينظرون فيها إلى بعضهم، وإلى أنفسهم أيضاً، بطبيعة الحال. فقد قادت المعارك التي شاركت فيها قوى بوحشية منقطعة النظير، حتى بالمقاييس الخارجية، إلى انحيازات في تخوم بيروت. ومن ذلك على سبيل المثال ما سُمي «الخط الأخضر» الذي فصل بين غربي بيروت وشرقيها. إلى جانب الانحيازات المادية في التخوم التي جرت أثناء الحرب، ثمة أخرى، ذهنية، نقرأ تفاصيلها وتجلياتها في كتاب هبة أبو عكر «في انتظار الحرب المقبلة ـ تخطيط بيروت وضواحيها» (منشورات جامعة ستانفورد ـ مع 31 خارطة ورسمة).

لكن كيف يمكن الحديث في هذا الموضوع الحساس للغاية الذي قد «يستفزّ» بعض القوى ذات العلاقة بموضوعه؟ الباحثة تناولت بالتحليل تخوم بيروت الجنوبية الشرقية وتحديداً حي ماضي ودوحة عرمون وصحراء الشويفات التي تسكنها مجموعات بشرية تنتمي إلى ثلاث طوائف مختلفة هي: الشيعة والسنة والدروز. من المؤسف اضطرارنا لاستعمال هذه التعريفات البغيضة إلى نفسنا ونفس كثير من اللبنانيين والعرب وفي مقدمتهم الكاتبة بكل تأكيد. لكن لبنان الذي شكّله الاستعمار الفرنسي وفق اتفاقية سايكس-بيكو عبر اقتطاع جزء مما كان يُعرف ببلاد الشام، قام على أسس طائفية بل مذهبية متخلفة في المقام الأول. وها نحن نرى مدى صعوبة التخلّص منه. علينا في هذا المقام تذكّر أن قادة الدول والأمم الأوروبية قرروا أن أفضل سبيل لوقف الحروب الدينية والمذهبية المستمرة في ما بينها هو الانتقال إلى الدولة الوطنية وفق «سلام فستفاليا» الموقّع عام 1648. علماً بأن فرنسا كانت من ضمن الموقعين عليه وكانت الرابح الأكبر من الاتفاقية التي كُتبت باللغة الفرنسية. فرنسا التي عارضت التقسيمات المذهبية في أوروبا، فرضت نظاماً مذهبياً طائفياً قروسطياً متخلّفاً في بلاد الشام أو سوريا. لكن ذلك ما كان ليتم من دون تواطؤ قوى محلية في بلاد الشام.

على أي حال، مدى تغلغل الفكر المذهبي والطائفي في ذهن كثر من ذوي العلاقة يعني أن الكاتبة كانت على جانب كبير من الشجاعة للحديث المباشر في الموضوع.

قالت الكاتبة هبة أبو عكر: «في لبنان، يُستخدم الإنماء المُدني وسيلة في يد العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات لفرض نفوذها على مناطق معينة، وإقصاء بعض المجتمعات المحليّة. ويتجلّى ذلك على نحو خاص في ضواحي بيروت وتحديداً في الأحياء الواقعة على طول الخط الأخضر القديم الذي فصل بين شرقي بيروت وغربيها خلال الحرب الأهلية».

لقد رسم منطق الحرب معالم التخطيط العُمراني في كل من حي ماضي وصحراء الشويفات ودوحة عرمون، إذ لم تشكّل هذه المناطق الطرفية مجرّد مساحات لإقامة مشاريع تطوير عقاري، بل عدت أيضاً أراضي أو خطوطاً أمامية لخوض «الحروب المُقبلة». لذا، تمّ التعامل مع التخطيط على أنه أداة إنماء ونزاع في الوقت نفسه. في حي ماضي، لا تزال آثار الدمار الذي خلّفته الحرب الأهلية واضحة للعيان حتى يومنا هذا، رغم الطفرة التي شهدها قطاع البناء في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. ويعود السبب جزئياً إلى أن الكنيسة المارونية ابتاعت أراضي هناك للحؤول دون بيعها إلى شركات تطوير عقاري مملوكة لغير المسيحيين، وتحديداً للشيعة في حالة حي ماضي. ونظراً إلى أن الكنيسة لا تملك الأموال اللازمة لترميم الأبنية المدمّرة، بقي الدمار إلى أن عرضت شركات تطوير عقاري مملوكة للمسيحيين شراء هذه الأراضي.

وفي صحراء الشويفات، تنافست الأحزاب السياسية بشراسة على تقسيم المنطقة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار المسار الشاقّ لتعديل قوانين تقسيم المناطق في لبنان، يبدو لافتاً أن ذلك الخاص بصحراء الشويفات عُدّل ثماني مرات بين عامي 1996 و2008، ما يجسّد النزاع المحتدم على هذه المنطقة، دوماً وفق كلمات الكاتبة. وخلال السنوات التي تلت الحرب الأهلية، اعتبر كلٌّ من حزب الله، وحركة أمل بدرجة أقل، أن صحراء الشويفات تشكّل امتداداً لضاحية بيروت الجنوبية، معقل الشيعة. لذا سهّلا عملية تطوير مشاريع سكنية مُيَسّرة في المنطقة. وواقع الحال أن «حزب الله» سعى إلى تصنيف صحراء الشويفات منطقة سكنية لذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

> تم إفراغ التخطيط في المدينة حتى من افكار العدالة المكانية التي ظلت مرنة حتى خلال اصعب سنوات الحرب الاهلية

من جهة أخرى، سعى الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي إلى الإبقاء على صحراء الشويفات منطقة صناعية وزراعية، في خطوة هدفت جزئياً إلى كبح تدفّق الشيعة إلى منطقة كانت معروفة تاريخياً بأنها مملوكة للدروز. واللافت هو أنه عقب الاشتباكات المسلحة في أيار (مايو) 2008 بين تحالفي 8 آذار و14 آذار، بات خبراء التنظيم المدني وأعضاء المجلس البلدي في صحراء الشويفات يقاربون عملية التخطيط من منظور طائفي وسياسي أكثر صراحة من السابق. فقبل عام 2008، كانوا يستخدمون مصطلحات تقنية في الغالب لشرح التغييرات التي طالت تقسيم المناطق.

أما دوحة عرمون، التي تقع جنوب بيروت وتُعتبر امتداداً لبيروت الغربية ذات الغالبية السنّية، فقد بذلت حكومة المغدور رفيق الحريري جهداً للاستثمار في البنى التحتية هناك، لكن في أعقاب اشتباكات أيار (مايو) 2008، أصبح مالكو العقارات وأعضاء المجلس البلدي في المنطقة، ومعظمهم من الدروز، أكثر تردّداً في السماح بالاستعانة بشركات تطوير عقاري مملوكة من الشيعة، اعتبروها على ارتباط بـ«حزب الله». فعلى سبيل المثال، شجّع بعض مسؤولي البلديات مالكي العقارات الدروز على بيع أملاكهم للسنّة وليس للشيعة.

وقد اجترحت الكاتبة مجموعة من المصطلحات شرحتها، إضافة إلى تعبيرات أخرى سائدة. على سبيل المثال، نجد «في انتظار الحرب المقبلة» المرتكز إلى تمييز مصطلح السلام من فترة السلام (الأدق: الهدوء) بين الحروب. فانتهاء الحروب لا يعني بالضرورة السلام، ومثال ذلك ما تلى اتفاق الطائف إلى يومنا هذا. لذلك، فإن لسياسة «في انتظار حرب مقبلة» بُعداً زمنياً ومكانياً. إنها تتضمن لحظة حالية لا يمكن تخيّل المستقبل منها إلا كوقت لمزيد من الصراع العنيف. من الناحية المكانية، فإنها تستحضر منطقاً منظماً يقضي بأنه لا ينظر إلى أطراف بيروت على أنها مساحات للنمو الحضري والربح العقاري فحسب، بل أيضاً حدود للحروب المستقبلية. بالتالي تتم إعادة تشكيل هذه المساحات تشكيلاً مستمراً اليوم من خلال دورات العنف المتكررة، ما يؤدي إلى إنتاج مجموعات من التدمير والبناء، والفخامة والفقر.

تناقش الكاتبة مسألة ترتيب المناطق الحضرية استناداً إلى المنطق العسكري وتذكّر القراء بأنه ليس جديداً أو فريداً في المدن التي تتعرّض للصراع أو في المناطق الجغرافية في الجنوب. لقد كان جزءاً أساسياً من مشروع التحديث في الشمال العالمي. وتستشهد بقول بعض أهل الاختصاص بأن بولفار هاوسمان في باريس القرن التاسع عشر لم يمثّل فقط مشروع تحديث، لكن أيضاً استراتيجية عسكرية لمواجهة الانتفاضات الشعبية المتكررة في المدينة. مع ذلك، فإنّ المنطق الزمني للتدخّلات المكانية للحرب التي لا تزال في بيروت، تحدّد منطق التخطيط في هذه المدينة بصرف النظر عن المقاربات الأوروبية المركزية للتنمية الحضرية التي تميزت بتدخلات هوسمان وإعادة إعمار المدن الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. قامت مشاريع التخطيط هذه على دمج البنى الدفاع في أفكار التقدّم والتحديث، إلّا أنّ التخطيط «للحرب التي ستأتي/ الحرب التي لم تندلع بعد/ في انتظار حرب مقبلة» يتشكّل بتوقعات العنف في المستقبل والإرهاب والخراب الاقتصادي، لكن من دون الوعد بمستقبل أفضل وفق كلمات الكاتبة.

هذا المؤلّف يشرح كيف حوّلت سنوات الحرب الطائفية والصراع بيروت إلى ساحة للأحزاب والجماعات الدينية/ السياسية المتنافسة للاستيلاء على موطئ قدم ونفوذ في المدينة، ويكشف أن تخطيطها الحضري يعكس قبول الفصائل السياسية اللبنانية بالاستمرار الحتمي للعنف الطائفي والنزوح البشري، حيث تتداخل المناطق الصناعية والسكنية ولا تحوي طرقاً سريعة أو حتى ملاعب!

كما تجادل الكاتبة بأن هذه الظروف ليست استثنائية ولا تقتصر على أنموذج «مدن في حالة صراع». ذلك أننا نمرّ في لحظة عالمية حيث المستقبل المتخيّل في معظم الأماكن في العالم، في كلّ من الشمال والجنوب العالميين هو عالم من الصراع والمنافسة التي تتميز بالأزمات البيئية والهجمات الإرهابية المتوقعة والتدفقات غير المسبوقة «للاجئين والمهاجرين الذين لم يأتوا بعد!».

تحدّثت الكاتبة في أحد اللقاءات الصحافية عن أسباب كتابتها هذا المؤلف بالقول: «اخترت أن أكتب عن العنف في مكان أسمّيه منزلي. هذا المسعى شكّله تاريخي الشخصي للحرب والتشريد بقدر ما هو بحث علمي في جغرافيا الصراع وآثارها. بدأ المشروع كتحقيق في كتل من المساكن ذات الأسعار المعقولة التي ظهرت في أطراف بيروت الجنوبية في العقد الذي تلى نهاية الحرب الأهلية. لسنوات عديدة، بدت هذه المباني السكنية شاغرة. بدافع الفضول حول كيفية ظهور هذه التطورات الضخمة ولماذا بدت فارغة في سوق الإسكان الضيق، بدأت العمل الميداني في محيط جنوب شرقي بيروت بالقرب من المكان الذي عشت فيه أنا وعائلتي. ما كان منطقة زراعية وصناعية لفترة طويلة أصبح الآن موقع إعادة بناء المساكن الضخمة. وقد ظهرت خلال عملي قصص من الميدان حول الحياة في النزوح والإخلاء والسياسات النيوليبرالية للحكومات اللبنانية بعد الحرب ومحدودية الوصول إلى الإسكان منخفض الكلفة ودور المنظمات السياسية-الدينية والمسابقات على الخطط الرئيسة ومراسيم تقسيم المناطق وصنع الجغرافيا الطائفية من خلال أسواق الأراضي والإسكان. أصبحت عملية كتابة هذا المؤلّف على مدار خمسة عشر عاماً من البحث والمشاركة في هذا المجال بمثابة عملية لاستجواب مفاهيم الحرب والسلام والوطن والتهجير والعزل والتضمين في المناطق الجغرافية «لما بعد النزاع» وحفر التاريخ الشخصي الذي شكلته الحرب ووعود ما بعد الحرب بمستقبل أفضل لم يأت بعد».

تحدثت هبة أبو عكر في هذا الموضوع «المقلق» عبر خمسة فصول، إضافة إلى المقدمة (حرب في زمن السلام) والتكملة (مستقبل متنازع عليه). أما الفصول الخمسة فهي:

1) تشييد جغرافيات طائفية: تتحدّث الكاتبة في هذا الفصل عن منهجية العمل، قائلة: «يمكن اعتباره أفضل طريقة لإثنوغرافيا الممارسات المكانية التي تبحث في كيفية إعادة ترتيب الأراضي من خلال ممارسات وخطابات الخوف وشائعات الصراع والحديث عن الحرب. يعتمد الفصل أساساً على ستة عشر شهراً من المقابلات وأبحاث المحفوظات التي أجرتها المؤلفة في عامي 2009 و2010 في ما يتعلق بالمناطق الطرفية آنفة الذكر.

2) تضاعف الخراب: لا يزال مشهداً مألوفاً في بيروت الحضرية حيث ترك الصراع جغرافياً شاسعة لمثل هذه الندوب بما في ذلك المباني نصف المدمرة، المأهول بعضها وهي لا تزال تحمل آثار الصراع الوحشي الطويل. لكن بقاء الأنقاض هنا لديه قصة خاصة يجب سردها وتكشف كيف أن عملية التضاعف تكمن وراء مدينة في حالة صراع. أثارت نهاية الحرب الأهلية في لبنان عام 1990 نقاشاً مألوفاً حول آثار الحرب وأهمية الحفاظ على بعض الأنقاض للتذكير بالحرب كي لا تتكرر. لكن باستثناء حالات قليلة ملحوظة مثل مبنى بركات الذي تم تحويله إلى متحف ومركز ثقافي بوثق تاريخ بيروت وحربها الأهلية أو فندق «هولیداي إن» الأيقونة، ساد منطق الربح في المستقبل. وقد أشارت الكاتبة إلى ما رأته الأسباب الحقيقية لبقاء بعض المباني المهدمة في تخوم عانت ويلات الحرب، وبيّنت أن ذلك جزء من رسم حدود المواجهات «للحرب التي لم تأتِ بعد»!

3) تخريم المناطق: خصصت الكاتبة هذا الفصل للحديث في موقع صحراء الشويفات في عملها وتقصّيها. وتقول: «تقع صحراء الشويفات في محيط منطقة مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. لا يمكن للمرء المرور عبره إلا إذا عمل أو عاش هناك، مع صعوبة صيانة طرقه. ومع ذلك، فإنه يحتلّ مكاناً ذا أهمية استراتيجية وجيوسياسية بين المناطق السكنية المنسوبة إلى مجموعات طائفية مختلفة قبل وقت طويل من أعمال العنف التي اندلعت عام 2008. ومع ذلك فإن المعركة حول مستقبل هذه المنطقة لم تخضْ بالأسلحة النارية بل من خلال تطوير الإسكان والمعاملات العقارية وأدوات التخطيط للمناطق. الجهات الفاعلة الرئيسة في هذه المسابقة هي «حزب الله» الشيعي والحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي المسيطر على بلدية الشويفات، في حين سيطر المطورون التابعون لـ «حزب الله» على صحراء الشويفات في أسواق العقارات والإسكان.

4) تخوم منتفخة: تواصل الكاتبة تحليل التخوم، وتنتقل هنا إلى دوحة عرمون موظفةً مثالاً شخصياً وهو مكان سكن عائلتها هناك. تقول إن إطلالة الشقة وقت الانتقال إليها عام 1993 كانت على مطار بيروت والبحر، لكن منظر الإطلالة تغير منذ ذلك الوقت. إذ إنها أصبحت على مجموعة من المباني الإسمنتية. وترفق قولها بخرائط وصور تشرح المقصود بـ «النفخ». كما توضح ضمن أمور أخرى أن «النفخ» حول دوحة عرمون وتحويلها من منطقة نائية إلى تخوم متنازع عليها جاء بضغط من القوى السياسية-المذهبية وهي «حزب الله» و«المستقبل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي».

5) تخطيط من دون تطوير: في ضوء المقابلات مع الخبراء المحليين، يبدو أن بيروت ما بعد الحرب قد شهدت تحولاً كاملاً في منطق التخطيط: من التخطيط إلى التطوير إلى التخطيط من دون تطوير. هذا يشير في نهاية المطاف إلى أن التخطيط أصبح غاية بحد ذاته، وهو ترتيب المناطق لكن من دون هدف اجتماعي أكبر. في الواقع، لقد تم إفراغ التخطيط في المدينة حتى من أفكار العدالة المكانية التي ظلت مرنة خلال أصعب سنوات الحرب الأهلية. لقد كان هذا التحول إلى حد كبير من «البحث عن التنمية»، الذي يركز على قضايا الفقر واللاشرعية، إلى تمرين في الاختلاف الطائفي المكاني الذي كان مسؤولاً عن تحويل الخطاب حول أطراف بيروت الجنوبية من كونه «أطرافاً غير رسمية وفقيرة» إلى أن تكون «أحياء شيعية». إن إعادة صياغة الوعي السياسي تجاه المحيط واقتصاده والهامش وسكانه كان لها أيضاً تداعيات كبيرة من حيث زيادة مستويات الفقر والتمييز والعنف وفقدان الجودة البيئية. لذلك تظهر الدروس المستقاة من لبنان في مرحلة ما بعد الصراع أنه حتى عند انتهاء أعمال العنف، يمكن للجهات الفاعلة السياسية إمّا أن تعاقب فئات معينة من السكان أو أن تكافئهم عبر آليات الدولة الرسمية أو آليات السوق.

> ترتيب المناطق الحضرية استناداً إلى المنطق العسكري في المدن التي غرقت في دوامة النزاعات

تختم الكاتبة عملها بالقول: «بيروت ليست جديدة على الحرب؛ في الواقع، كانت المدينة موقع نزاع منذ ما يقرب نصف قرن. وبدلاً من الخط الأخضر الذي قسم المدينة الشهيرة خلال الحرب الأهلية، أصبحت المدينة الآن مجزأة بمئات «الخطوط الخضراء» الجديدة التي حولت أطرافها سريعة النمو إلى حدود للعنف المحلي». هذا المؤلف بمثابة عدسة يمكن من خلالها فهم كيف يكون التخطيط للنزاع في المستقبل مسؤولاً أيضاً عن الإنشاء المستمر للحدود في بيروت. يتضمن هذا الشرط الجديد الذي تم إنشاؤه بواسطة الحروب الماضية واستباقاً لحروب جديدة، أكثر من منطق ساحة المعركة أو المناورة شبه العسكرية. إنه يتضمن البناء المحسوب في أوقات السلم لنظام مكاني من الاختلاف الطائفي والسياسي. وبالتالي سعى هذا المؤلف بالإضافة إلى ذلك إلى الكشف عن الدور المهم الذي تمارسه المنظمات الدينية والسياسية في تشكيل مخططات التخطيط الحضري وتقسيم المناطق وأسواق الأراضي والإسكان وتوفير البنية التحتية. تجاوزاً للظروف المحلية، سعى هذا المؤلف أيضاً إلى توضيح مغالطة قبول الثنائيات الثابتة في دراسة مدن ما بعد الصراع في أطراف بيروت: الحرب والسلام والتنمية المتشابكة والنمو والتعايش والعزل والتدمير والبناء والمنزل والنزوح متشابكة على نحو وثيق. في وقت إجراء هذا البحث، بدت هذه المناطق بدلاً من ذلك بمثابة لوحة مراقبة للظروف حيث كانت الأنقاض نتاجاً للصراع في الماضي والمستقبل في وقت واحد والمناطق السكنية والصناعية متداخلة، وحيث توجد الأحياء المخصصة للتطوير الراقي جنباً إلى جنب مع الفقر المدقع والأزمة البيئية. منذ ذلك الحين، تمت إعادة تشكيل هذه المناطق الجغرافية فقط من خلال دورات جديدة من العنف والتشرد التي لا تزال تعيد تعريف الآخر وتولّد أشكالاً وآليات جديدة للفصل المكاني.

تستدرك الكاتبة نظرة مؤلفها التشاؤمية بالقول: «هذا كله لا يعني بالضرورة أن الحرب قادمة، بل إن المدينة لم تنصهر مكوناتها أو تتوحد بعد». وقد رأت إحدى الكاتبات أن مؤلف هبة أبو عكر نقد نسوي وما بعد الاستعمار لجغرافية ذكورية من العسكرة الحضرية التي تفضل المذهل والسامي. هذه الرؤية للمدينة في الحرب تقنية عمياء وخالية من الناس كما لو أنه ينظر إليها من الأعلى (ربما من طائرة مقاتلة). لكن بيروت أبو عكر مملوءة بالحياة تحوم بشائعات: إنها ليست موقعاً للتدمير مجهول الهوية بل للبناء المحسوب والمعقد. حصل هذا المؤلّف على «جائزة ديكّي كيدّي للكتب» و«جائزة ليدز» المدعومة من «جمعية الأنثربولوجيا الأميركية» (AAA).

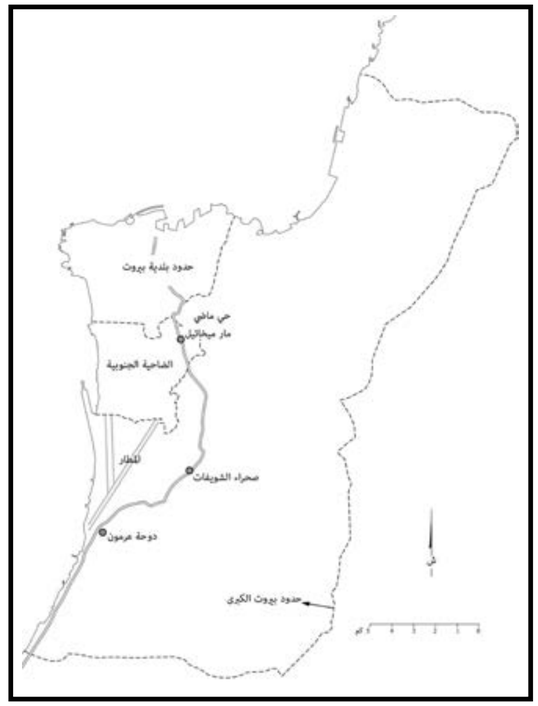

* For the War Yet to Come: Planning Beirut›s Frontiers - Stanford University Press - with 31 maps and illustrations - 2018

الأخبار
al-akhbar
الخميس 16 كانون الثاني 2020 العدد 3956

صورة وخبر

اختار فنان البوب والناشط الإيطالي ألكساندرو بالومبو اسم Just because I am a Woman (فقط لأنني امرأة) لإطلاقه على سلسلة جديدة تملأ شوارع وسط ميلانو. المشروع عبارة عن ملصقات تصوّر نساء معروفات في عالم السياسة العالمية كضحايا للعنف الجندري، منهن: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، العضو في الكونغرس الأميركي ألكساندريا أوكاسيو ـ كورتيز، السيدة الفرنسية الأولى بريجيت ماكرون، السيدة الأميركية الأولى السابقة ميشيل أوباما، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون ورئيسة المؤتمر الوطني الهندي سونيا غاندي. أمّا الهدف، فهو زيادة الوعي حول العنف المنزلي الممارس ضدّ النساء في جميع أنحاء العالم، وحثّ المؤسسات السياسية للاستجابة على صعيد الحدّ من هذه الآفة الخطيرة. (ميغيل مدينا ـ أ ف ب)

منوعات

«شخبطة» ثورية على جدران «جانين ربيز»

دعماً منها لزخم الشباب اللبناني والحراك الذي تشهده البلاد، أقامت غاليري «جانين ربيز» في كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي معرضاً بعنوان «17 تشرين الأول 2019»، قدّمت فيه مساحتها لجميع الفنانين الراغبين في التعبير عن هذا الموضوع. وبعد نجاح النسخة الأولى، أطلق هذا الفضاء البيروتي، أمس الأربعاء، النسخة الثانية من المعرض، حيث يتشارك فنّانو الغاليري الجدران مع العديد من الأسماء الجديدة.

النسخة الثانية من معرض «17 تشرين الأول 2019»: من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية السابعة مساءً ـ غاليري «جانين ربيز» (بناية «مجدلاني» ـ الطبقة الأرضية/ الروشة ـ بيروت) ـ للاستعلام: 01/868290

نصري شمس الدين لك نرفع «الطربوش»

تحت عنوان «الطربوش»، سبق أن احتضن «مترو المدينة» حفلات تستعيد ريبيرتوار الراحل نصري شمس الدين (1927 ـ 1983/ الصورة). وفي 28 كانون الثاني (يناير) الحالي، سيكون الجمهور على موعد مع سهرة جديدة يشارك فيها كلٌّ من: زياد الأحمدية (عود وغناء)، زياد جعفر (كمنجة وغناء)، سماح بو المنى (أكورديون وغناء)، بهاء ضو (إيقاع) وجورج الشيخ (ناي). سيؤدي هؤلاء باقة من أشهر أغنيات شمس الدين، من بينها طبعاً «الطربوش» التي كتبها أحمد المغربي ولحّنها ملحم بركات.

«الطربوش»: الثلاثاء 28 كانون الثاني ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

مسرحية جديدة للفرقة اللبنانية... «زقاق» في مزاج الحب

«في عين القلب: مشروع الحب» (إخراج مايا زبيب، سينوغرافيا ناتالي حرب، الموسيقى من تصميم زياد نوفل من كاتالوغ شركة «صدع») عنوان عرض مسرحي جديد لفرقة «زقاق»، ينطلق في 14 شباط (فبراير) المقبل في «استديو زقاق» (بيروت) ليستمر حتى 23 من الشهر نفسه. يقوم العرض على فكرة أنّ الحب «كالمسرح، لحظويّ حاضريّ، يتيح للأفراد تحويل حتميّة ماضيهم ورغبات مستقبلهم إلى إمكانيّات لامتناهية في الحاضر». يضع المجتمع حتميّة الموت في صلب كلّ الحقائق، فهو الشؤم الذي يلوح في الأفق وما يحدد السلوك البشري. وهو نهاية كل قصّة. لكن ماذا لو نظرنا إلى منتصف القصّة، إلى ذروات مغامرة الحياة، من خلال حالات الوقوع في الحب؟كيف يمكن أن يؤثّر ذلك على رؤيتنا للعالم؟ وكم يصبح هناك من نهايات وبدايات غير لحظة الولادة ولحظة الموت؟ باختصار، يتناول «مشروع الحب»، على مدى 90 دقيقة، عدداً من اللحظات العابرة التي حدّدت مسارات مجموعة من الأشخاص، من خلال قصص حقيقية من مجتمعات وثقافات مختلفة... يشارك في الأداء كل من: لميا أبي عازار، لؤلؤة غندور، محمد حمدان، جنيد سري الدين، نصري الصايغ ومايا زبيب (الصورة).

«في عين القلب: مشروع الحب» 14، 15، 16، 21، 22 و23 شباط ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو زقاق» (تقاطع كورنيش النهر ـ برج حمود). للاستعلام: 01/570676 أو info@zoukak.org

ستيف بوكانان: الإيقاع والتواصل

في 25 كانون الثاني (يناير) الحالي، يقيم الفنان الأميركي ستيف بوكانان (الصورة) ورشة عمل في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) لمدّة ساعتين، يتحدّث فيها عن الإيقاع والتواصل. تركّز الورشة في المقام الأوّل على الإيقاع، فيما يتمثّل الهدف الأساسي منها في المساعدة على توضيح «تصوراتنا وتعريفنا واستخدامنا للإيقاع»، علماً بأنّ هذا النشاط لن يستخدم أو يقتبس أي نظريات فنية، كما أنّ الناس من مختلف الأعمال مدعوون إلى المشاركة.

ورشة مع ستيف بوكانان: السبت 25 كانون الثاني ـ من الساعة الخامسة حتى السابعة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986